تأملات في

السياسة والمجتمع السوداني

- مقالات في الأزمات السياسية والقضايا الاجتماعية -



أغاني ... وأغاني

الرأي

ماذا لو تنازل هارون للحلو؟

بروفيسور عبده مختار

الرأي

تعدد الزوجات



Drmukhtar60@gmail.com



تأملات في السياسة والمجتمع السوداني

بروفيسور: عبده مختار

تأملات في السياسة والمجتمع السوداني

(مقالات في الأزمات السياسيـة والقضايا الاجتماعية)

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٩٩ / ١/ ٢٠١٤) مركز الايداع ٣٢٠.٩٦٣

ردمك 3 - 80 - 551 -9957 - 978 ISBN

تأملات في السياسة وا لمجتمع السوداني

أ.د. عبده مختار موسى

الواصفات: التاريخ السوداني / / السياسة/ / المجتمعات/

دار الجنان للنشر والتوزيع

عمان – العبدلي - مجمع جوهرة القدس التجاري – ط(M)

- هاتف: 00962 6 4659891 تلفاكس: 00962 6 4659892
- موبايل: 00962 795747460 موبايل: 00962 796295457
- هاتف السودان – الخرطوم 00249 918064984
- ص .ب ٩٢٧٤٨٦ الرمز البريدي ١١١٩٠ العبدلي
- البريد الإلكتروني: dar_ jenan@yahoo.com

daraljenanbook@gmail.com

تأملات في السياسة

والمجتمع السوداني

(مقالات في الأزمات السياسية والقضايا الاجتماعية)

البروفيسر: عبده مختار



المحتويـات

مقدمة:

يحوي هذا الكتاب مقالات بعضها تنبّأ بأزمات كبيرة ونبّه لها الحكومة السودانية قبل حدوثها منها مقال اعترض على منهج حكومة الإنقاذ (المؤتمر الوطني) الذي ينطلق من عقلية عسكرية/أمنية في التعامل مع مشكلة دارفور من التسعينات من القرن العشرين إلى العام ٢٠٠٢. في ذلك العام أرسلت الحكومة ضابطا برتبة فريق، مفوض بصلاحيات رئيس الجمهورية لـ "حسم" (الخارجين عن القانون) – بدلاً من الاستماع لتظلمات الإقليم. وتوقع المقال أن تنفجر مشكلة دارفور، فانفجرت في شكل أزمة وحرب وكارثة إنسانية عرفها كل العالم.

وكذلك تنبأ مقال آخر باندلاع التمرد والحرب في جنوب كردفان قبيل انتخابات والي ولاية جنوب كردفان (إبريل ٢٠١١) حيث دعا المقال إلى أن يتنازل أحمد محمد هارون (مرشح المؤتمر الوطني) لعبد العزيز الحلو (مرشح النوبة) ليحقق المؤتمر الوطني كسباً سياسياً، بينما فوز هارون سوف يدفع الحلو للتمرد (وهذا ما حدث بالضبط).

بالإضافة إلى المقالات التي تناولت القضايا السياسية يضم الكتاب مقالات في المجالات الاجتماعية المتنوعة بما فيها بعض القضايا الاجتماعية الحساسة مثل العلاقات الزوجية والخفاض الفرعوني.. كذلك تناول الكتاب بعض العادات الاجتماعية الضارة والسيئة داعيا لمحاربتها وتقويم السلوك المجتمعي.

استفاد الكاتب من خلفيته الأكاديمية والعملية حيث كان صحفياً ثم تحول إلى أستاذ جامعي في العلوم السياسية، وجمع بين الإعلام والعلوم السياسية من حيث الدراسة والتدريس والممارسة والتأليف.

يضم الكتاب أكثر من خمسين مقالاً صحافياً موزعة على سبعة فصول: يضم الفصل الأول مقالات تنبأت بأزمات فحدثت. وتم تخصيص الفصل الثاني لمقالات تدعو للإصلاح. أما الفصل الثالث فقد خُصِّص للقضايا السياسية. بينما تناول الفصل الرابع

العلاقات الخارجية. الفصل الخامس عرض مقالات القضايا الاجتماعية (مثل قضايا الزواج والعلاقات الزوجية والخفاض الفرعوني والعادات السيئة). أما الفصل السادس فقد تناول المؤتمرات الدولية عن السودان والتي شارك فيها الكاتب بأوراق بحثية. أما الفصل السابع والأخير فقد اشتمل على مقالات متنوعة.

تأتي هذه المقالات من واقع أن الصحافة رسالة وأنها سلطة رابعة تشكل الوعي وتصنع الرأي العام وتوجه وتنتقد وتساعد في اقتراح الحلول للمشكلات والعلل وليس هي مرآة الواقع فقط. كما أن الصحافة الجادة والمقالات الموضوعية يمكن أن تسهم في، أو تشترك مع، البحث العلمي في التنبيه للكوارث والتنبأ بمآلات الظواهـر والتكهن بمسار تطورها. وهذا ما قامت به معظم المقالات التي يحويها هذا الكتاب. فالكتاب، على الرغم من أنه تجميع لمقالات صحفية لكن الرابط الموضوعي بينها هو قضايا المجتمع والسياسة والدولة وهي قضايا تتكامل فيها مسؤولية الصحافة ورسالتها السامية.

ونسبة لأن عدد الصحف السياسية اليومية في السودان قد تجاوز العشرين في ظل وضع اقتصادي بائس للقارئ السوداني فتراجعت المشتريات يصبح من الصعب توصيل الرأي والرسالة إلى عدد كبير من القراء الذين ليس بمقدور الفرد فيهم اقتناء أكثر من صحيفة أو إثنتين، رأيت تجميع بعض منها في كتاب. وعلى الرغم من أنني ظللتُ أكتب في الصحف السودانية اليومية – ولو بصورة غير منتظمة في البداية – منذ الثمانينات من القرن العشرين إلا أن هذا الكتاب يضم مقالات معظمها تم نشره في الألفية الثالثة خاصة في صحف الرأي العام والسوداني واليوم التالي. ورأيتُ أن نشرها في كتاب يحقق الهدف بصورة أفضل وأكثر فاعلية خاصة أن الكتاب يكون في متناول القارئ بصورة متيسرة أكثر من أرشيف الصحف إضافة إلى الجانب التوثيقي.

لقد أشرتُ في بعض المقالات التي تناولت أزمة السياسة السودانية أن القادة السياسيين في السودان لا يقرأون سواء كان الكتابات في الصحف أو الكتابات العلمية في شكل دراسات وكتب وبحوث. ومن أمثلة ذلك كتابي "مسألة الجنوب ومهددات الوحدة

في السودان" الذي صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت (٢٠٠٩) – أي قبل عامين من الاستفتاء على مصير جنوب السودان – وقد تنبأتُ فيه بحتمية انفصال الجنوب (لأن الأمر يقوم على صراع هويات). اهتم بهذا الكتاب كل العالم العربي بينما لم يجد اهتماماً من الحكومة السودانية ولا اهتماما من الإعلام السوداني.[1] وفي الكتاب دعوت المؤتمر الوطني بالتعامل مع شريكه في الحكم آنذاك (الحركة الشعبية لتحرير السودان) على اعتبار أنها حكومة محتملة لدولة وليدة. واقترحتُ استراتيجية في ذلك لكسب الحركة الشعبية وتحويلها إلى "حليف استراتيجي" في الدولة الجديدة بدلاً من أن تتحول إلى جار عـدو (وهذا ما حدث لاحقا)..

والله من وراء القصد

وهـو يهدي سواء السبيل

البروفيسـر/ عبده مختار موسى

الخرطوم: أغسطس ٢٠١٣

---

[1] وصلتني من مركز دراسات الوحدة العربية قصاصات لصحف عربية مختلفة تصدر في لندن وصحف تصدر في مختلف الدول العربية تناولت الكتاب في شكل تقارير وأخبار وأعمدة وتحليل. كما دعتني قناة العالم في مكتب بيروت وأرسلت لي تذاكر السفر وتكفلت بالإقامة في الفندق والإعاشة وقدمتني لمشاهديها في برنامج مدته ساعة واستضافت في البرنامج مناقش للكتاب من خارج الاستوديو على الهواء مباشرة. بينما لم يهتم بهذا الكتاب الحكومة السودانية ولا الإعلام السوداني على الرغم من أنني أهديت عددا من النسخ لبعض رؤساء تحرير الصحف وبعض كتاب الأعمدة ونسخة للنائب الأول للسيد رئيس الجمهورية (الأستاذ علي عثمان محمد طه)..

الفصل الأول

مقالات تنبأت بأزمات سياسية فحدثت

(١)

قراءة أخرى في أحداث دارفور
الأوضاع في دارفور تحتاج إلى منهج جديد

هذا المقال كتبه الكاتب في صحيفة الرأي العام السياسية اليومية التي تصدر في الخرطوم وذلك بتاريخ ٢٣ أغسطس ٢٠٠٢. وهو تعليقا على إرسال الحكومة السودانية لضابط برتبة فريق (محمد أحمد مصطفى الدابي) لـ "حسم مشكلة دارفور". فرأى الكاتب أن هذه العقلية الأمنية وهذا المنهج العسكري سوف يفجر مشكلة دارفور لأنه من المفترض إرسال العلماء والخبراء والباحثين وليس عسكري للتعامل مع المشكلة. وبالفعل تحققت نبوءة الكاتب في هذا المقال. فبعد بضعة أشهر من نشر هذا المقال انفجرت المشكلة في شكل حرب تحولت إلى كارثة إنسانية وأزمة وتم تدويلها وتعقدت، ولم تستطع الحكومة "حسمها" حتى تاريخ نشر هذا الكتاب (٢٠١٣) – فإلى المقال:.........

لعل القارئ يذكر الضابط مصطفى الدابي الذي كان قد أرسلته الحكومة المركزية لدارفور لمعالجة مشكلة "النهب المسلح". وقد ذهب الضابط إلى هناك بصلاحيات رئيس جمهورية لحسم النهب المسلح. بعد فترة عاد الدابي بعد أن أدى مهمته (بنجاح) حسب تقدير الحكومة لأنها قامت بتكريمه.. لكن الواقع يقول أن الدابي – وبالتالي الحكومة المركزية – لم تنجح في "حسم" النهب المسلح. والدليل على ذلك أن الظاهرة تصاعدت بصورة أعنف من ما سبق..

لقد فشلت الحكومة في حسم النهب المسلح لأنها تعاملت مع النتائج وتجاهلت الأسباب – وهذا يعني خطأً منهجياً.. وفشلت الحكومة لأنها أرسلت قوة عسكرية

وأرسلت ضابطاً دون أن ترسل معه العلماء والباحثين والتكنوقراط!! وسوف تستمر المشكلة في الاستفحال ويستعصي الحل إذا استمرت الحكومة في التعامل مع هذه المشكلة بالعقلية الأمنية.

إن دارفور هي صورة مصغرة لمشكلات الدول المتخلفة. وواضح من الواقع أن (الثورة) لم تصل لأطراف البلاد بعـد.. وأن الريف أصبح يعاني المزيد من مشكلات التخلف ودليلنا على ذلك هذه الهجرة الكثيفة من الولايات إلى الخرطوم.. وإذا استمر حال الولايات على ما هو عليه فسوف تواجه الحكومة ضغطاً سكانيا رهيبا في العاصمة خلال العامين القادمين.. ليس هناك احصاءات دقيقة متوافرة حول حجم ومعدل هذه الهجرة لكنها أصبحت منظورة وواقعاً ملموساً. وإذا استمر الواقع في ولايات دارفور على ما هو عليه فإن طريق الإنقاذ الغربي عندما يكتمل سيكون قد زاد من معدل هذه الهجرة لأن الطريق إلى الخرطوم سوف يكون أسهل ما لم يحدث تغيير جذري (ثورة تنموية حقيقية) في دارفور..

أنا لستُ متشائماً ولا ناقداً للحكومة، ولكنني أنبه إلى خطورة الأوضاع في الولايات. ولعل حالة دارفور سوف تتمدد إلى ولايات أخرى. وأضرب لكم مثلاً بمدينة الأبيض (عاصمة الصمغ العربي!) التي تسير فيها الأوضاع إلى الوراء كل عام.هذه المدينة التي تشتمل عى نحو ثمانين حياً سكنياً ويسكنها قرابة النصف مليون نسمة نزح معظم أهلها (الأصليين) إلى العاصمة وسكنها سكان جدد جاءوا من الريف. فعندما تفتحت أعيننا على الحياة في هذه المدينة في ستينات وسبعينات القرن العشرين كان بمدينة الأبيض أكبر جالية أجنبية بعض العاصمة لدرجة أن بها قنصلية مصرية وبها سوريون وأغاريق وغيرهم. في الثمانينات هجرها الأجانب، وفي التسعينات بدأ أهلها يجرونها (مكرهين)!

فأوضاع دارفور سوف تنتقل لكردفان وربما إلى الجزيرة بعد أن أهملت الحكومة مشروع الجزيرة وبدأت تفكر في بيعه على الرغم من أنه شريان الحياة للاقتصاد السوداني.

ومشروع الجزيرة هذا بدلاً من أن يكون نموذجاً تنقله الحكومة إلى كل ولايات السودان ليعم الرخاء والاستقرار أصبح الآن قصة مؤلمة حتى صار عُـرضة للخصخصة. والغريب في الأمر نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية وهي قمة النظام الصناعي لا تتواني في دعم القطاع الزراعي الذي تؤمِّـن الحياة لأمريكا ولشعوب أخرى ولهذا دعمت الحكومة الأمريكية النهضة الزراعية قد بمبلغ بلغ رقماً فلكياً حيث وصل إلى ١٨٠ مليار دولار. وعلى الرغم من أنها دولة صناعية اهتمت بالزراعة لأنها تدرك الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع الاقتصادي الحي.. مع ملاحظة أن الحكومة السودانية عندما دعمت مشروع الجزيرة (جزئياً) في الثلاث سنوات الأخيرة {٢٠٠٠ – ٢٠٠٢) بدأ المشروع في الانتعاش نسبياً. هذا يعني أن المشروع يحتاج للحكومة لتأهيل البنية التحتية فيه. وما قيل عن مشروع الجزيرة ينطبق على مشروعات النيل الأبيض ومشروعات أخرى كثيرة في غرب السودان السودان – مثل القطن في جبال النوبة ومشاريع هبيلة والأسمنت في السميح، ومشروع أبو حبل، والفواكه والسياحة في جبل مرة، والثروة الحيوانية وغيرها تحتاج لاستثمارات لاستغلال هذه الثروات حتى يستقر المواطن في منطقته (وينتهي الصراع حول الموارد) وحتى لا ينزح إلى المدن الأخرى ويهيم على وجهه في شوارعها لا يعرف حرفة أو مهنة ولا يملك غير امكانيات هوامش العمل التي تعرضه لسلطات النظام العام فيكون عُـرضة للمطاردة (الكشة) وتضيع كرامته وتضيع معه أسرة يعولها!!

لقد تدهورت الأوضاع في الولايات بصورة مخيفة فهناك مدارس في الغرب تم إغلاقها تماماً لانعدام المعلم والكتاب ومعنيات الدراسة وبالتالي زاد الفاقد التربوي. لذلك جاء الانحراف والجريمة والنهب المسلح وتهديد النسيج الاجتماع. وأصبحت العاصمة هي الملاذ!!

ينبغي أن تشكل أحداث دارفور وقفة للحكومة لتبدأ اهتماما جديداً بالريف فكل المصانع والمشروعات وفرص العمل والخدمات هي في العاصمة. وإذا استمر الحال كما هو عليه الآن (عام ٢٠٠٢) فسوف ينتقل معظم السودان إلى الخرطوم قريبـــاً..

الاوضاع في دارفور تحتاج الى منهج جديد

لعل القارئ يذكر الضابط مصطفى الدابي الذي كان قد ارسلته الحكومة المركزية لدارفور لمعالجة مشكلة النهب المسلح. وقد [illegible] هناك بصلاحيات رئيس جمهورية لحسم النهب المسلح. بعد فترة عاد الدابي بعد ان ادى مهمته «بنجاح» حسب تقدير الحكومة لانها قامت بتكريمه .. لكن الواقع يقول إن الدابي «وبالتالي الحكومة المركزية» لم تنجح في «حسم» النهب المسلح .. والدليل على ذلك ان النهب المسلح تصاعد بصورة اعنف من ما سبق.. لقد فشلت الحكومة في حسم النهب المسلح لأنها تعاملت مع النتائج وتجاهلت الأسباب – وهذا يعني خطأ منهجياً .. وفشلت الحكومة لأنها ارسلت قوة عسكرية وارسلت ضابطاً دون ان ترسل معهم العلماء والباحثين والتكنوقراط!! وسوف تستمر المشكلة في الاستفحال ويستعصي الحل اذا استمرت الحكومة في التعامل مع هذه المشكلة بالعقلية الأمنية.



عبده مختار

إن دارفور هي صورة مصغرة لمشكلات الدول المتخلفة .. وواضح من الواقع ان «الثورة» لم تصل لأطراف البلاد بعد .. وان الريف اصبح يعاني المزيد من مشكلات التخلف ودليلنا على ذلك هذه الهجرة الكثيفة من الولايات للخرطوم .. وإذا استمر حال الولايات على ما هو عليه فسوف تواجه الحكومة ضغطاً سكانياً رهيباً في العاصمة خلال العامين القادمين .. ليس هناك احصاءات دقيقة متوافرة حول حجم ومعدل هذه الهجرة لكنها اصبحت منظورة وواقعاً ملموساً .. وإذا استمر الواقع في ولايات دارفور على ما هو عليه فإن طريق الانقاذ الغربي عندما يكتمل سيكون قد زاد من معدل هذه الهجرة لان الطريق للخرطوم سوف يكون اسهل ما لم يحدث تغيير جذري «ثورة تنموية حقيقية» في دارفور.

أنا لست متشائماً ولا ناقداً للحكومة ولكنني انبه الى خطورة الاوضاع في الولايات .. ولعل «حالة دارفور» سوف تتمدد الى ولايات أخرى. وأضرب لكم مثلاً بمدينة الابيض «عاصمة الصمغ العربي!!» التي تسير فيها الاوضاع الى الوراء كل عام. هذه المدينة التي تشتمل على نحو ثمانين حياً سكنياً ويسكنها أكثر من نصف مليون انسان نزح معظم اهلها «الاصليين» الى العاصمة وسكنها سكان جدد جاءوا من الريف. فعندما تفتحت اعيننا على الحياة في هذه المدينة في ستينات وسبعينات القرن الماضي كان بمدينة الابيض أكبر جالية إجنبية بعد العاصمة لدرجة ان بها قنصلية مصرية وبها سوريون واغاريق وغيرهم – في الثمانينات هجرها الاجانب وفي التسعينات بدأ أهلها يهجرونها «مكرهين»!! فاوضاع دارفور سوف تنتقل لكردفان وسوف تنتقل للجزيرة ايضاً طالما ان الحكومة تطوف بخاطرها فكرة بيع مشروع الجزيرة برغم انه هو شريان الحياة للاقتصاد السوداني.

في الأمر نجد ان الولايات المتحدة الامريكية وهي [illegible] النظام الصناعي لا تتوانى في دعم القطاع [illegible] الأخرى ولهذا نجد دعم الحكومة الامريكية للنهضة الزراعية قد بلغ رقماً فلكياً .. لأنه وصل الى ١٨٠ مليار دولار «مائة وثمانين مليارا» وعلى الرغم من انها دولة صناعية اهتمت بالزراعة لأنها تدرك الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع الاقتصادي الحي .. مع ملاحظة ان الحكومة السودانية عندما دعمت مشروع الجزيرة «جزئياً» في الثلاث سنوات الأخيرة بدا المشروع في الانتعاش نسبياً هذا يعني ان المشروع يحتاج للحكومة لتأهيل البنية التحتية فيه وما قيل عن مشروع الجزيرة ينطبق على مشروعات النيل [illegible] السودان «مثل القطن في جبال النوبة ومشاريع هبيلة والاسمنت في السميح ومشروع ابوحبل والفواكه والسياحة في جبل مرة والثروة الحيوانية وغيرها» تحتاج لاستثمار لاستغلال هذه الثروات حتى يستقر المواطن في منطقته بدلاً من ان ينزح الى المدن النائية ويهيم على وجهه في شوارعها لايعرف حرفة او مهنة ولايملك غير امكانيات هوامش العمل التي تعرضه لسلطات النظام العام فيكون عرضة للمطاردة «كشة» وتضيع كرامته وتضيع معه أسرة يعولها!!

لقد تدهورت الاوضاع في الولايات [illegible] لانعدام المعلم والكتاب ومعينات الدر[illegible] وبالتالي زاد الفاقد التربوي، لذلك جاء الا[illegible] والجريمة والنهب المسلح وتهديد النس[illegible] الاجتماعي، واصبحت العاصمة هي الملاذ !!

ينبغي ان تشكل احداث دارفور وقفة للح[illegible] لتبدأ اهتماماً جديداً بالريف فكل الم[illegible] والمشروعات وفرص العمل والخدمات ه[illegible] العاصمة واذا استمر الحال كما هو علي[illegible] فسوف ينتقل كل السودان للخرطوم قريباً ج[illegible]

صحيفة الرأي العام

23/8/2002

الخرطوم

(٢)

ماذا لو تنازل هارون للحلو؟

تم نشر هذا المقال قبل بضعة أيام من انتخابات والي ولاية جنوب كردفان حيث توقع المقال فوز هارون وعندها سوف يتمرد الحلو. لذلك دعا إلى تنازل هارون للحلو لكسب النوبة وتجنب الحرب. وبالفعل جرت الانتخابات وفاز هارون واندلعت الحرب في جنوب كردفان حتى وصلت (الجبهة الثورية) إلى مناطق في شمال كردفان (مدينة أمروابة).تم نشر هذا المقال في صحيفة "السوداني" السياسية اليومية الصادرة في الخرطوم في يوم ٢٢/ ٤/ ٢٠١١:

قد يكون هذا الاقتراح جاء متأخراً بعض الشئ لكن يمكن النظر فيه حتى بعد إعلان النتيجة. فمن الأرجح أن يفوز مولانا أحمد محمد هارون في انتخابات التنافس على منصب والي ولاية جنوب كردفان، خاصة بعد دخول تلفون كوكو في السباق حيث يشكل دخوله خصما على أصوات عبد العزيز الحلو المنافس الوحيد لهارون.

لكن إذا فاز هارون فإن النظرة البعيدة للحصيلة السياسية النهائية لمثل هكذا نتيجة ربما تؤدي إلى خسارة سياسية للمؤتمر الوطني في جنوب كردفان من واقع خصوصية هذه الولاية التي تمثل (شمال-جنوب) من زاوية الهويات. هذا الوضع الاستثنائي لهذه الولاية وما يعتري الواقع السياسي والأمني هناك من ارهاصات غير مأمونة العواقب دفعني للتفكير في أن أقترح للمؤتمر الوطني تصرفاً استثنائياً حيال هذه الولاية.

أقترح أن يتنازل مولانا هارون للسيد عبد العزيز الحلو حتى ولو جاءت النتيجة لصالح الأول؛ على أن يتم تعيين مولانا هارون والياً على غرب كردفان. وهذا يستلزم قراراً رئاسيا سريعاً بعودة ولاية غرب كردفان.

تخيلوا كيف سيكون السيناريو (المشهد السياسي). قبل أن أشرح السيناريو أشير إلى نقطة جانبية لكن التأمُّل فيها مهم وهي: إذا فاز الحلو فليس هناك مشكلة لأن أحمد هارون هو عضو في الحزب الحاكم وبالتالي سوف تجد له الحكومة موقعاً آخراً. أما إذا فاز مولانا أحمد م هارون فأين سيذهب الحلو؟ هل سيذهب للجنوب الذي أصبح دولة أخرى؟ أم لبقايا الحركة الشعبية في النيل الأزرق؟

السيناريو الذي يعزز – أو يشرح – اقتراحي يقوم على عدة نقاط منها، مثلاً:

سوف تضرب الحكومة عدة عصافير بحجر واحد بمثل هذا التصرف. منها مثلاً أن خسارة الحلو ربما تعني عدم تمثيل إثنية (جماعة عرقية) معينة في مركز سياسي/ تنفيذي مهم له دلالته ورمزيته لهذه الجهة – وهي قبائل النوبة. لأن فشل الحلو أو عدم حصوله على هذا الموقع ربما تنظر إليه تلك المجموعات القبلية بأنه استضعاف لوجودها على الساحة السياسية وأن صوتها سوف يخبو وربما ترتفع نغمة (التهميش) في المنطقة.

نعم، لهارون شعبيته وأثبت نجاحه في منصبه في فترة وجيزة وله رؤية لتقديم الكثير إذا ما حصل على تفويض بالانتخابات. لكن المكسب سوف يكون أكبر إذا تنازل هارون للحلو. وهذا يقودنا إلى النقطة الثانية من السيناريو وهي عودة ولاية غرب كردفان. وبعيداً عن الترتيبات القانونية اللازمة يهمنا البعد السياسي في الأمر.

إن إذابة ولاية غرب كردفان في ولاية جنوب كردفان بسبب اتفاقية نيفاشا أثار غضب قبائل البقارة (خاصة المسيرية). وقد ربط البعض بين هذا الإجراء والقسمة الضيزى لهم في النفط وعدم استيعاب أبنائهم في شركات التنقيب والانتاج. فكان الحديث عن التهميش وتظاهر شباب الفولة احتجاجا على ذلك الظلم، والتحق بعضهم بالحركة الشعبية وذهب البعض الآخر لبعض حركات دارفور المتمردة وظهرت حركات احتجاجية في كردفان مثل تحالف كردفان للتنمية (كاد KAD) وشمم وشهامة.

عودة الولاية سوف يمتص غضب أبناء المنطقة الذين يشعرون بأنهم قد ضحوا كثيرا في المعارك ضد حركة التمرد الجنوبية (قبل السلام) ولم يجدوا تقديرا أو تعويضاً لتضحياتهم، وحتى أبيي أصبحت موضع نزاع ومازال الكثير منهم يموت بسبب الصراع حول أبيي.

تخيلوا لو أصبح الحلو حاكما على ولاية جنوب كردفان وهارون على ولاية غرب كردفان، أقترح (أو أتوقع) السيناريو التالي:

بدأ هارون مشاريع بنية تحتية في ولاية جنوب كردفان يمكن للحلو أن يستفيد منها وينطلق منها لتنمية الولاية التي عانت الكثير من الإهمال والتخلف والنزاعات والحروب. وبالمقابل تحتاج ولاية غرب كردفان لشخص مثل هارون ليبدأ بها من الصفر. فهذه الولاية (أو المنطقة) هي ولاية التناقضات فهي الأغنى من حيث الموارد (حيوانية ونفطية) والأشد فقراً في الواقع! ولم تستفد المنطقة من الفترة التي كانت فيها ولاية. وتكفي الإشارة إلى أن عاصمتها مدينة (الفولة) ليس فيها متر واحداً من الأسفلت ناهيكم عن مشكلات في مياه الشرب والتعليم والصحة. فهي تحتاج إلى أن تعود ولاية يقودها الشاب الطموح هارون.

جانب آخر من هذا السيناريو الثاني هو أني أتوقع (أو أقترح) أن تنشأ بين الولايتين توأمة وشراكة ومشاريع مشتركة. وأن يشارك والي كل ولاية (و حكومته) في اجتماع حكومة الولاية الأخرى ولو مرة في الشهر للتنسيق وتبادل الآراء ومتابعة تنفيذ الشراكة. كما أن هذا التنسيق مهم جدا للتداخل القبلي بين الولايتين ولتعزيز التعايش السلمي. كما يمكن أن يكون لذلك أثر إيجابي على مشكلة أبيي من خلال علاقة الحلو بالحركة الشعبية (حكومة الجنوب).

كذلك عندما يضمن النوبة أن رئاسة الولاية قد دانت لأحد أبنائها فإن ذلك قد يضع مسألة المشورة الشعبية في مسار إيجابي (ابداء الرأي الشعبي حول إدارة الولاية

ومستوى التنمية والخدمات فيها) بدلاً من الانحراف بها نحو مزالق الحكم الذاتي أو ربما أبعد من ذلك. كما يمكن الاستفادة من هذه التجربة في التعامل مع ولاية النيل الأزرق.

ولاية غرب كردفان – إذا عادت – سوف تأخذ من ولاية شمال كردفان منطقتي النهود وغبيش فتقلل الضغط على حكومة ولاية شمال كردفان ويتنفس واليها الصعداء.



الرأي

ماذا لو تنازل هارون للحلو؟

د. عبده مختار

قد يكون هذا الاقتراح جاء متأخراً بعض الشيء لكن يمكن النظر فيه حتى بعد إعلان النتيجة. فمن الأرجح أن يفوز مولانا أحمد محمد هارون في انتخابات التنافس على منصب والي ولاية جنوب كردفان، خاصة بعد دخول تلفون كوكو في السباق حيث يشكل دخوله خصماً على أصوات عبد العزيز الحلو المنافس الوحيد لهارون.

لكن إذا فاز هارون فإن النظرة البعيدة للحصيلة السياسية النهائية لمثل هكذا نتيجة ربما تؤدي إلى خسارة سياسية للمؤتمر الوطني في جنوب كردفان من واقع خصوصية هذه الولاية التي تمثل (شمال-جنوب) من زاوية الهويات. هذا الوضع الاستثنائي لهذه الولاية وما يعتري الواقع السياسي والأمني هناك من إرهاصات غير مأمونة العواقب دفعني للتفكير في أن أقترح للمؤتمر الوطني تصرفاً استثنائياً حيال هذه الولاية.

أقترح أن يتنازل مولانا هارون للسيد عبد العزيز الحلو حتى ولو جاءت النتيجة لصالح الأول؛ على أن يتم تعيين مولانا هارون والياً على غرب كردفان. وهذا يستلزم قراراً رئاسياً سريعاً بعودة ولاية غرب كردفان.

تخيلوا كيف سيكون السيناريو (المشهد السياسي). قبل أن أشرح السيناريو أشير إلى نقطة جانبية لكن التأمل فيها مهم وهي: إذا فاز الحلو فليس هناك مشكلة لأن أحمد هارون هو عضو في الحزب الحاكم وبالتالي سوف تجد له الحكومة موقعاً آخر. أما إذا فاز مولانا أحمد هارون فأين سيذهب الحلو؟ هل سيذهب للجنوب الذي أصبح دولة أخرى؟ أم لبقايا الحركة الشعبية في النيل الأزرق؟

السيناريو الذي يعزز – أو يشرح – اقتراحي يقوم على عدة نقاط منها، مثلاً:

سوف تضرب الحكومة عدة عصافير بحجر واحد بمثل هذا التصرف. منها مثلاً أن خسارة الحلو ربما تعني عدم تمثيل إثنية (جماعة عرقية) معينة في مركز سياسي/تنفيذي مهم له دلالته ورمزيته لهذه الجهة – وهي قبائل النوبة. لأن فشل الحلو أو عدم حصوله على هذا الموقع ربما تنظر إليه تلك المجموعات القبلية بأنه استضعاف لوجودها على الساحة السياسية وأن صوتها سوف يخبو وربما ترتفع نغمة (التهميش) في المنطقة.

نعم، لهارون شعبيته وأثبت نجاحه في منصبه في فترة وجيزة وله رؤية لتقديم الكثير إذا ما حصل على تفويض بالانتخابات. لكن المكسب سوف يكون أكبر إذا تنازل هارون للحلو. وهذا يقودنا إلى النقطة الثانية من السيناريو وهي عودة ولاية غرب كردفان. وبعيداً عن الترتيبات القانونية اللازمة يهمنا البعد السياسي في الأمر.

إن إذابة ولاية غرب كردفان في ولاية جنوب كردفان بسبب اتفاقية نيفاشا أثار غضب قبائل البقارة (خاصة المسيرية). وقد ربط البعض بين هذا الإجراء والقسمة الضيزى لهم في النفط وعدم استيعاب أبنائهم في شركات التنقيب والانتاج. فكان الحديث عن التهميش وتظاهر شباب الفولة احتجاجا على ذلك الظلم، والتحق بعضهم للحركة الشعبية وذهب البعض الآخر لبعض حركات دارفور المتمردة وظهرت حركات احتجاجية في كردفان مثل تحالف كردفان للتنمية (كاد KAD) وشمم وشهامة.

عودة الولاية سوف يمتص غضب أبناء المنطقة الذين يشعرون بأنهم قد ضحوا كثيرا في المعارك ضد حركة التمرد الجنوبية (قبل السلام) ولم يجدوا تقديرا أو تعويضا لتضحياتهم، وحتى أبيي أصبحت موضع نزاع ومازال الكثير منهم يموت بسبب الصراع حول أبيي.

تخيلوا لو أصبح الحلو حاكما على ولاية جنوب كردفان وهارون على ولاية غرب كردفان، أقترح (أو أتوقع) السيناريو التالي:

بدأ هارون مشاريع بنية تحتية في ولاية جنوب كردفان يمكن للحلو أن يستفيد منها وينطلق منها لتنمية الولاية التي عانت الكثير من الإهمال والتخلف والنزاعات والحروب. وبالمقابل تحتاج ولاية غرب كردفان لشخص مثل هارون ليبدأ بها من الصفر. فهذه الولاية (أو المنطقة) هي ولاية التناقضات فهي الأغنى من حيث الموارد (حيوانية ونفطية) والأشد فقراً في الواقع! ولم تستفد المنطقة من الفترة التي كانت فيها ولاية. وتكفي الإشارة إلى أن عاصمتها مدينة (الفولة) ليس فيها متر واحداً من الأسفلت ناهيكم عن مشكلات في مياه الشرب والتعليم والصحة. فهي تحتاج إلى أن تعود ولاية يقودها الشاب الطموح هارون الذي أعرفه منذ فترة الشباب الباكر في مدينة الأبيض لكنه يصغرني سناً بقليل (بس دي خلوها مستورة).

جانب آخر من هذا السيناريو الثاني هو أني أتوقع (أو أقترح) أن تنشأ بين الولايتين توأمة وشراكة ومشاريع مشتركة. وأن يشارك والي كل ولاية (و حكومته) في اجتماع حكومة الولاية الأخرى ولو مرة في الشهر للتنسيق وتبادل الآراء ومتابعة تنفيذ الشراكة. كما أن هذا التنسيق مهم جدا للتداخل القبلي بين الولايتين ولتعزيز التعايش السلمي. كما يمكن أن يكون لذلك أثر إيجابي على مشكلة أبيي من خلال علاقة الحلو بالحركة الشعبية (حكومة الجنوب).

كذلك عندما يضمن النوبة أن رئاسة الولاية قد دانت لأحد أبنائها فإن ذلك قد يضع مسألة المشورة الشعبية في مسار إيجابي (ابداء الرأي الشعبي حول إدارة الولاية ومستوى التنمية والخدمات فيها) بدلاً من الانحراف بها نحو مزالق الحكم الذاتي أو ربما أبعد من ذلك. كما يمكن الاستفادة من هذه التجربة في التعامل مع ولاية النيل الأزرق.

ولاية غرب كردفان – إذا عادت – سوف تأخذ من ولاية شمال كردفان منطقتي النهود وغبيش فتقلل الضغط على حكومة ولاية شمال كردفان ويتنفس واليها معتصم زاكي الدين الصعداء.

أمن بحر القلزم

إثيوبيا من ثروات مائية مهولة وثروات

(٣)

وصف الكتاب الأسود بالفتنة
والعنصرية يزيد المشكلة تعقيداً
نخبة الغرب مسؤولة عن بعض تخلف مناطقها

تم نشر هذا المقال في صحيفة الرأي العام بتاريخ ٢١/ ٥/ ٢٠٠٠ وذلك عقب انتشار "الكتاب الأسود" في نهاية التسعينات من القرن العشرين. دعا المقال إلى الاهتمام بما جاء في الكتاب الأسود وليس الاكتفاء بإدانة من كتبوه (ليس به اسماء مؤلفين)، أو وصفه بالعنصرية. رأى هذا المقال أن بالكتاب الأسود حقائق مسنودة بالأرقام تؤكد التهميش والتظلم يجب أن التعامل معه بموضوعية. وهدف المقال من ذلك إلى تجنب تفاقم الأزمات وبالفعل تصاعدت التظلمات إلى أن وصلت إلى مستوى الأزمة والحرب – كما هو الحال في دارفور. وفي ما يلي اقتباس لأجزاء من ذلك المقال:

إذا كان لرجل عشر قطع من الحلوى، ولديه خمسة أطفال، فأعطى واحداً منهم ست قطع، وأعطى بقية أبنائه الأربعة قطعة واحدة لكل واحد منهم؛ فإذا احتج الأبناء الأربعة على هذه القسمة غير العادلة هل يحق للأب أن يصف الأبناء المحتجين بالعقوق والعصيان (أو العنصرية)؟!

في الأيام القليلة الماضية تفجرت بعض الصحف بهجوم شديد على الكتاب الأسود. ولفت نظري أن معظم الذين كتبوا عنه جاءت كتاباتهم انطباعية وانفعالية وغير موضوعي. بل على الأرجح أن بعضهم لم يقرأ الكتاب وانما حكم عليه من عنوانه أو غلافه أو سمع عن موضوعه فقط!

والأسئلة التي ينبغي طرحها هنا: لماذا جاء هذا الكتاب الأسود؟ وما هي الظروف والدوافع التي حركته؟ وهل يمكن القول بأنه رد فعل للشعور بالظلم وأنه جاء تعبيراً عن قمة الوعي بالظلم؟ وهل يحق وصف هذا التظلم بأنه عمل عنصري؟

أغلب الظن أن من كتبوا هذا الكتاب هم من أبناء دارفور وأنهم جمعوا كردفان معهم لتكبير (كوم الظلم).. وبهذا لا أعني أن كردفان التي أنتمي إليها هي غير مظلومة بل الاختلاف هو في المقدار فقط خاصة وأن أبناء شمال كردفان هم الأعلى صوتاً. وكان من أميز المشروعات التي حصلوا عليها هي طريق كوستي-الأبيض وقد خدمتهم الظروف السياسية في ذلك حيث كان وزير المالية في عهد الحزبية الثالثة هو الدكتور بشير عمر (حزب أمة) وهو من أبناء الأبيض.

غير أني أختلف مع الدكتور الفاتح النور (مؤسس صحيفة كردفان) في بعض ما ذهب إليه في مقاله عن الكتاب الأسود (الصحافي الدولي: ٩/ ٥/ ٢٠٠٠) حيث قال أن مدينة الأبيض هي أجمل من كل مدن الشمال. فالأبيض في تقديري خدمتها ظروف تاريخية. فقد كانت هي مدينة كبيرة وعريقة وعاصمة منذ أكثر من خمسمائة سنة عندما كانت عاصمة دولة المسبعات. كما أن كردفان والغرب عامة لا نقيس أوضاعه بالأبيض وبارا ونيالا وإنما بأغلبية المدن والريف وحال الشعب هناك وحظه من التنمية والخدمات. .....

ولكني أتفق مع الفاتح النور بأن أبناء الغرب قد أسهموا في تخلف أقاليمهم. هذا القول صحيح لأننا نلاحظ أن أبناء الشمالية مرتبطون بأرضهم وأهلهم سواء هاجروا لخارج السودان أو انتشروا في أمصار السودان. كما أنهم بنوا نسيجا محكما من العلاقات عززوها بالتزاوج والمصاهرة خاصة على مستوى دوائر السلطة والثروة والقرار ويخدمون بعضهم بعضا. أما عيب أبناء الغرب – على الرغم من كفاءتهم كأفراد – فإنهم لا يخدمون بعضهم ويديرون ظهورهم لمناطقهم ولا يملكون المبادرة في اقتراح مشروعات لولاياتهم وأنهم أسهموا – كما قال الفاتح النور – في ظلم الغرب "بصمتهم وسكوتهم"

لكن هذا القول الأخير مردود لأن أبناء الغرب عندما تحدثوا الآن عن الظلم نعتهم ابناء الشمال بالعنصرية!!

لقد كان لحكومة الإنقاذ فرصة في أن تبدأ كسب ثقة أهل الغرب من بوابة طريق الانقاذ الغربي لكنها أعطت الطريق لغير ابناء الغرب وحدث ما حدث (وحرمنا القضاء من الحديث عن ما حدث).

أعلم أن الحكام في الخرطوم يتضايقون من الكتاب الأسود ومن الكتابة عنه، لكني أربأ بحكومة تحكم باسم الإسلام أن تتضايق من سماع صوت المظلومين. ومن العدل أن يتسع صدرها للكتاب الأسـود فهو لا يخلو من حقائق.

حكومة الانقاذ هي نسبيا الأكثر انفتاحاً على تمثيل القبائل في الحكومة حيث أن الإنقاذ مُثِّلت فيها ٤٠ قبيلة مقابل ٣٩ للحزبية الثالثة و ٣٤ قبيلة في مايو. لكن داخل هذا التنوع القبلي يطمح الناس للعدالة. فينبغي ألا تغضب الحكومة عندما يقول ابناء الغرب إن اقليما واحداً صغيراً في سكانه يُمثِّل بأكثر من ثلث الحكومة المركزية بينما مجموعة ولايات يشكل سكانها أكثر من ثلث السودان تُمثَّل بأقل من ١٠٪. كما أن الملاحظ أنه منذ استقلال السودان توالت على التكوينات الوزارية للحكومة المركزية ٧٤ قبيلة لكن منها ثلاث قبائل فقط تمثلت في كل الحقب وهي (الدناقلة والجعليين والشوايقة) وكلها في الإقليم الشمالي! في حكومة الانقاذ الحالية كان نصيب كردفان ١٢٪ مقابل ٦٪ لدارفور بينما بلغ تمثيل الشمالي ٣٥٪!!

إذن على الذين يهاجمون الكتاب الأسود أن يتذكروا هذه الحقائق وأن يدعموا مقالهم بالأرقام الصحيحة بدلاً عن التناول السطحي والحديث الانفعالي الذي لا يزيد القلوب إلا غلاً.

إن النهج الصحيح الذي ينبغي على الحكومة اتباعه هو أن تتيح لابناء الغرب الحديث بصوت عال عن مظالمهم ففي ذلك خطوة أولى نحو العدل وفي ذلك بداية لعلاج مع علق بالنفوس..

(ليت الحكومة كانت تقرأ)!!

(٤)

سياسة السودان الخارجية والخروج من النفق

هذا المقال تم نشره في صحيفة الرأي العام بتاريخ ٨/ ١١/ ١٩٩٩ (العدد ٧٩٧) نبه فيه إلى أن للولايات المتحدة استراتيجية لفصل جنوب السودان ليكون ركيزة لاستراتيجية أمريكية في القرن الأفريقي والبحر الأحمر والشرق الأوسط.

ما فتئت الولايات المتحدة الأمريكية تستحكم حلقات التطويق حول السودان. وهي في هذه الأيام تبدو وكأنها في سباق مع الزمن للتعجيل بالإطاحة بالحكومة الإسلامية في الخرطوم حتى لا تستقوي بعائدات البترول ويطيل أمد بقائها في السلطة.. ويبدو أن الحكومة السودانية في نظر الولايات المتحدة قد عاشت أكثر مما يجب، وأن في استمرارها جرح لكبرياء أمريكا وتحدٍ لهيمنتها على العالم، وتحدٍ لزعامتها للنظام العالمي الجديد وتمرُّد على العولمة.

في تاريخ الولايات المتحدة الكثير من الأنظمة التي إنهارت في فترة وجيزة بمجرد أن وضعتها الولايات المتحدة في بؤرة الاستهداف الاستراتيجي إلا أن الحكومة السودانية أصبحت عنيدة أكثر من اللازم واستعصت على كل آليات الاستعداء الأمريكي وصمدت أمام كل الضربات من مختلف الجبهات.. فقد انهار الاتحاد السوفيتي بعد أن نخرت الولايات المتحدة في عظامه من خلال استراتيجيتها في الحرب الباردة بمظاهرها المختلفة (الاستقطاب، التطويق والاحتواء، والأحلاف والتكتلات العسكرية وسباق التسلح). وتدخلت الولايات المتحدة في مناطق كثيرة في العالم وغيّرت أنظمة الحكم

واغتالت عدداً من زعماء العالم عبر ذراعها القوية (المخابرات المركزية CIA) ومن أمثلة ذلك رافائيل ترجيلو في جمهورية الدومينكان ١٩٦١، وباتريس لوممبا في الكونغو ١٩٦١، ومحاولة إغتيال الزعيم الكوبي فيديل كاسترو (١٩٦٠ – ١٩٦٥) وزعيم فيتنام الجنوبية ١٩٦٣، وشيلي ١٩٧٣. وتدخلت في جزيرة سيشيل وغزت جرينادا ١٩٨٣، ونيكاراجوا ١٩٨٤ وليبيا ١٩٨٦ (ضربت منزل الرئيس الليبي معمر القذافي وقتلت ابنته بالتبني). وقامت بغزو بنما في ١٩٨٩.. وفي التسعينات تدخلت في العراق والصومال والسودان (ضربت مصنع الشفاء للأدوية ١٩٩٨) وأفغانستان (ضرب مواقع بن لادن وطالبان).

دولة عظمى بكل هذا الإرث الكبير من البطش الدولي والتدخلات لم تتمكن من الإطاحة بحكومة دولة فقيرة محاصرة تعرضت لمقاطعة عربية وغربية وحرب في الجنوب واضطرابات في دارفور والشرق ومشكلات مع مصر (حلايب) ونزاع قبلي ونهب مسلح ومعارضة شمالية متحالفة مع التمرد المدعوم من دول الجوار ومنظمة التضامن المسيحي ومجلس الكنائس العالمي وبعض المنظمات الدولية وإسرائيل في التدريب والتسليح، وتقف معها أمريكا بكل قوتها وإعلامها الدولي – لم تسقط حكومة الخرطوم!! بل تنقب وتستخرج البترول والذهب وتستقطب الاستثمارات الأجنبية وتكسر طوق العزلة مع العرب ودول الجوار وأوربا!

كل ذلك استفز أمريكا ودفع بموضوع السودان إلى قمة الأجندة الأمريكية على مستوى الإدارة الأمريكية والكونجرس، وكذلك على مستوى الإعلام الدولي.

إضافة إلى ذلك أن السودان رفع تحديا آيديولوجياً لأمريكا وهو إعلان تطبيق الشريعة الإسلامية. وليس الجديد لأمريكا هو تطبيق الشريعة الإسلامية وإنما الإسلام الحركي أو ما يُسمى بـ 'الإسلام السياسي' الناشط حيث أصبح السودان في نظر أمريكا مركزاً لانبعاث الأصولية. والأصولية بالنسبة للغرب هي صنو للعنف والإرهاب..

لذلك أصبح السودان أحد الأهداف الاستراتيجية في النظام الدولي الجديد الذي هندسته أمريكا عقب إنهيار المعسكر الاشتراكي لإحكام سيطرتها على العالم.. وقد

تمكنت الولايات المتحدة من ترويض الكثير من القوى المناهضة لها إلا السودان أصبح مصدر (عكننة) للغطرسة الأمريكية، ولذلك سعت أمريكا بعدة طرق لتأديبه..

إن سلوك الولايات المتحدة تجاه السودان في الآونة الأخيرة ما هو إلا ردة فعل لهذه (العكننة) السودانية حيث تولت وزيرة الخارجية الأمريكية ملف السودان بنفسها ولم تكتف بإرسال المبعوث الخاص حيث أصبح السودان بالنسبة لأمريكا "حالة خاصة". ووضعت الإدارة الأمريكية خطة استراتيجية للإطاحة بحكومة الخرطوم وفصل الجنوب..[2]، بتوحيد المعارضة ودعمها، وكذلك بالاستعانة بدول الجوارالأفريقي وإحياء الحلف الأمريكي القديم في المنطقة.

وكذلك تشرف إسرائيل على تنفيذ هذا المخطط حيث قامت بتدريب ضباط من الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) في إسرائيل.. والآن تسعى أمريكا لضرب السودان في أهم إنجازاته وهي النفط ليس بدعم المعارضة للضربة العسكرية المباشرة بل أيضاً بالضغط على الشركات الأجنبية لكي تقطع استثماراتها في السودان. فقد نشرت صحيفة قلوب ميل الكندية **Globe Mail** في افتتاحيتها يوم ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٩ تعليقاً جاء فيه "أن وزيرة الخارجية الأمريكية، مادلين ألبرايت، ضغطت على وزير الخارجية الكندية (لويد اكسورثي **Lloyd Axworthy**) لكي يضغط على شركة تاليسمان **Talisman** الكندية لسحب استثماراتها في النفط السوداني.. كذلك بدأت الولايات المتحدة تضغط على الصين لكي توقف استثماراتها في السودان حيث تقول آخر التقارير إن الشركة الصينية التي تملك ٤٠٪ من عمليات انتاج البترول الحالي هي شركة (**CNPC**) أصبحت واقعة تحت ضغط المساهمين الأمريكيين بسحب استثماراتها من السودان كشرط لإعادة هيكلة الشركة وفق آخر صفقة مع مساهمين أميركيين بأسهم في بورصة نيويورك حيث يكون رأس المال للوضع الجديد للشركة ما بين خمسة إلى ثمانية

---

[2] وقد حدث هذا التنبوء بالفعل حيث انفصل الجنوب في عام ٢٠١١ وفق استفتاء اتفاقية نيفاشا (كينيا/ ٢٠٠٥) التي رعتها أمريكا تحت مظلة الإيقاد.

بلايين دولار، وأكبر المساهمين هي الشركة الأمريكية جولدمان ساشس Goldman Sachs. غير أن بعض المراقبين يتوقع ألا تنجح هذه الضغوط الأمريكية التي تهدد بإدخال أية شركة تتعامل مع السودان في مظلة العقوبات الدولية. في هذه الأثناء تسعى الولايات المتحدة لإفشال مساعي المصالحة والوفاق الوطني وذلك من خلال تصعيد الخلافات والفتن بين شمال السودان وجنوبه. كما تستعد الولايات المتحدة لتنفيذ مخطط آخر جديد إذا لم تستجب الحكومة السودانية لشروط المتمردين في الجنوب.. وفي ذات السياق تبنت الإدارة الأمريكية اتجاهات مجلس الشيوخ الأمريكي لإجبار الحكومة السودانية بخطة سلام مع متمردي الجنوب وهي خطة أشرف على إعدادها مستشارو الأمن القومي الأمريكي، وتهدف الخطة إلى تحقيق إنفصال الجنوب. ولذات الهدف تتحرك الولايات المتحدة الآن تقطع الطريق من أمام المبادرة الليبية/ المصرية لأنها سوف تسحب البساط من مبادرة الإيقاد بما لا يضمن تحقيق مصالح أمريكا في المنطقة.

وتأتي هذه الخطوات من الإدارة الأمريكية كاستجابة لمذكرة قدمها الكنونجرس الأمريكي في منتصف هذا العام ركزت على الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للجنوب السوداني في إطار تنفيذ التوجه الاستراتيجي الأمريكي في أفريقيا والشرق الأوسط معاً.. واعتبرات المذكرة الجنوب السوداني محوراً رئيسياً لتحريك العديد من الأحداث المهمة في مناطق القرن الأفريقي والبحر الأحمر والشرق الأوسط.. وهذه بعض من ملامح الاستراتيجية الأمريكية ضد السودان والتي تشهد الآن سيناريو ساخناً لتنفيذ بنودها بقيادة (المايسترو) مادلين ألبرايت ومساعدة سوزان رايس وبعض أعضاء الكونجرس الأمريكي ومن خلفهم اللوبي الصهيوني. المهم في هذا الصدد هو مدى إدراكنا لأبعاد هذا المخطط وتفاعلاته الدولية وانعكاساته الآنية والمستقبلية على السودان. وفي هذا الإطار ينبغي أن ندرك وأن تضع سياستنا الخارجية في الاعتبار البيئة الدولية الجديدة ومتغيراتها الراهنة.

ومما لا شكل فيه نحن نعيش عصر الهيمنة الأمريكية المطلقة وغطرسة القوة، وأن عصر الشرعية الدولية قد ولّى، وأن سلوك الولايات المتحدة في العالم الذي يرتكز على فلسفة الذرائع والبراجماتية يستلزم وضع تدابير مضادة لهذا المخطط ووضع استراتيجية تناسب المناخ الدولي الجديد..

الرأي العام، الخرطوم: ٨ نوفمبر ١٩٩٩م (صفحة ٧).

(٥)

مؤامرة جديدة ضد السودان يقودها الإعلام

الولايات المتحدة الأمريكية تهيئ العالم لضرب السودان

نُشر هذا المقال في صحيفة الأنباء (توقفت لاحقاً) بتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٩٩٧. وقد تنبأ المقال بأن الولايات المتحدة الأمريكية تخطط لضرب السودان وبدأت تهيئ الراي العام العالمي لتلك الضربة – التي حدثت بالفعل في ٢٠/ ٨/ ١٩٩٨ حيث ضربت مصنع الشفاء للأدوية نتيجة معلومة خطأ وجدتها أمريكا من بعض عناصر المعارضة السودانية. في ما يلي نقتطف فقرات من ذلك المقال:

بعد أن فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في اقناع مجلس الأمن بضرورة فرض حظر على السودان وتصدت للأمر من خلال عقوبات اقتصادية وقّعها رئيسها كلنتون في ٣/ ١١/ ١٩٩٧ تلجأ أمريكا اليوم وعبر إعلامها لتوليد قناعة بأن السودان فعلاً دولة إرهابية وأن حكومته تنتهك حقوق الإنسان، وأنها تمارس تجارة الرقيق أخذت تردد بأن السودان دولة غير متعاونة مع الأسرة الدولية، وأنها تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، ولذلك وضعت السودان في قائمة الدول التي ترعى الإرهاب منذ العام ١٩٩٣. وسعت لاستعداء الرأي العام العاملي ضده وتأليب الجيران ودعمت بعض الجيران للإطاحة بنظام الخرطوم. وفي ذلك اعترفت صراحة وحاولت تقديم المبررات وبدأت الولايات

المحدة الأمريكية تتحدث عن محور بغداد-الخرطوم حيث أن السودان (أيّـد غزو صدام للكويت) على حد تعبير إحدى الصحف الأمريكية.

وفي ١٦ نوفمبر ١٩٩٧ نشرت صحيفة سنداي تايمز ***Sunday Times*** البريطانية تقريراً يقول أن العراق يقوم بتصنيع غاز سام في موقع سري في السودان في سعي لتجنب الحظر على السلاح الذي فرضه مجلس الأمن على العراق منذ سبع سنوات. وقالت الصحيفة "إن صدام حسين وحكومة عمر البشير الإسلامية في الخرطوم يقومان بتجميع وانتاج غاز الموستار لمنفعتهما".

وادعت السنداي تايمز بأنها حصلت على معلومات أكيدة من استخبارات عسكرية ومصادر دبلوماسية في في كمبالا أن الغاز يتم تصنيعه الآن في مدينة واو بجنوب السودان. وزعمت بأن الحكومة السودانية قد استخدمت هذا الغاز من قبل مرتين ضد المتمردين.

ويقول التقرير إن انتاج الغاز بدأ في السودان في خريف عام ١٩٩٠ بصفقة سرية بين بغداد والخرطوم لإفشال الحظر المفروض على العراق من الأمم المتحدة. وهنا يخطر سؤال: إذا كانت الحكومة السودانية تملك إمكانية انتاج الغاز أو وفرت لها العراق هذه القدرات هل يُعقل أن تختار الجنوب موقعا لانتاج الغاز لأن ذلك خطأ استراتيجي كبير ولكي تحاول أمريكا إثبات وجود هذه الصفقة السرية بين الخرطوم وبغداد قدمت حجة مضحكة وساذجة وهي القول بأن اهتمام بغداد بالسودان يفوق اهتمامها بأي دولة أخرى في العامل، والدليل على ذلك – كما تقول أمريكا – أن للعراق عشرين دبلوماسيا مقيما في الخرطوم مقابل ١٩ في نيويورك و٢٦ في عمان عاصمة الأردن التي تمثل منفذ بغداد الوحيد للعالم!

إذن هذا هو المدخل الجديد لضرب السودان. ولكن من المؤسف أن تساهم بعض الصحف العربية في الترويج لهذه المزاعم بنقلها عن المصادر الغربية وعرضها على الرأي العام العربي في غياب الفرصة الكافية أو العادلة للحكومة السودانية لتوضيح الحقائق. ومثل هذه الأخبار الخاطئة بُنيت عليها مواقف خاطئة ...

الفصل الثاني

مقالات تدعو للإصلاح

(١)

الفساد والثورة التصحيحية المطلوبة

نكتة سياسية سمعتها قبل ست سنوات تقريباً تقول: أن أحد المسؤولين زار صديقه الذي يعمل في الحكومة مثله لكن في فترة قصيرة بنى له منزلاً من طوابق. فسأله صديقه الزائر مندهشاً: (دي عملتَها كيف؟). فقال له: (شُفْتَ الكبري داك؟) فقال له: (أيوة شايفو). فقال له: (طوبة هناك.. وطوبة هنا..). أخذ صديقه المندهش الفكرة ولكنه (أبدع) فيها حيث بنى له قصراً في فترة وجيزة. فسأله صاحبه (بتاع طوبة هناك وأخرى هنا): "دي عملتها كيف؟". فقال له صاحب القصر: (شُفتَ الكبري داك؟). قال له متساءلاً: (ياتو كبري، وينو، ما شايف أي كبري هناك!). فقال له وهو يشير لقصره: (الكبري كلو هنا!).

هذه النكتة توضح كيف يتحايل و يتفنن الفاسدون في طريقة نهب المال العام دون الوقوع في شراك القانون. والنكتة السياسية تظهر عادة في حالة الكبت كنوع من التنفيس عندما تمنع الحكومة النقد وتهدد كل من ينقدها أو يتحدث عن فساد سدنتها. وهذا من أكبر الأخطاء التي ارتكبتها الحكومة في هذا المجال، لأنها بمنعها الحديث عن الفساد شكلت حماية كاملة للمفسدين فاستشرى الفساد إلى الدرجة التي لم تستطع الحكومة إنكاره بل أعلنت القيادة السياسية الحرب على الفساد.

لكن يا ترى كم مليار من أموال الشعب أخذها المفسدون؟ وما درجة تأثيرها على معاناة الجماهير؟ بل ما هو حجم التأثير الأخلاقي والأدبي على حكومة تقول أنها إسلامية؟

إن الأمر يحتاج لثورة تصحيحية. وهذه الثورة التصحيحية لا تتم إلا بالسماح للأجهزة الرقابية (برلمان ومراجع عام) بالقيام بدورها كاملاً، والسماح للصحافة في أن تساعد في كشف مواقع الفساد. وأن لا يتم التستر عليه وعلى مرتكبيه وتقديمهم للمحاكمة بعد سحب الحصانات وإقالتهم من مناصبهم واسترداد المال العام.

أخطأت الحكومة عندما كانت تتجاهل تقارير المراجع العام. وكانت تسمي الفساد (الاعتداء على المال العام). ثم لم تتخذ إجراءات أو قرارات لإجبار العشرات من الوحدات والمؤسسات الحكومية على إخضاع حساباتها للمراجعة. ولقد كانت الحكومة تمنع الصحف من الحديث عن فساد وتهدد بأن لا يكتب أي شخص عن فساد ما لم يثبته بالدليل! لكن عندما يكون هناك موظفا عاما محدود الدخل، يسكن بالإيجار ويستغل المواصلات العامة وفجأة يقتني عربة فارهة ويبني بيتاً فخماً ضخماً، أليس هذه (قرائن الأحوال) التي تضخ شبهات كافية لدى الرأي العام؟

أي أن الخطأ هنا مزدوج: إنكار الحكومة للفساد، ومنعها للصحف من الحديث عنه. وها هو الإعتراف سيد الأدلة، لكن بعد أن نخـر الفساد في جسم الخدمة العامة وأوْهَن الاقتصاد، ودفع المواطن الثمن – فقراً ومعاناةً.

لكن ناهيكم عن الصحف، فقد تحدثت أصوات عاقلة من داخل الحركة الإسلامية منذ وقت مبكر وطالبت بضرورة تصحيح المسار. فهناك علماء قدموا نصحاً ونقداً موضوعياً هادفاً ونقدا ذاتياً مُصْـلِحاً لكن صوتهم لم يكن مسموعاً. وكما أشرتُ من قبل في مقال سابق بهذه الصحيفة (هل يقرأ القادة السياسيون ما يكتبه المختصون؟) أشرتُ إلى أن الحكومة لا تستمع إلا إلى الأصوات الأعلى صياحاً وهي (البراميل الفارغة).

فلقد تحدث من قبل الدكتور التجاني عبد القادر حامد – الأكاديمي المتميز وعضو مجلس شورى المؤتمر الوطني- تحدث وكتب سلسلة مقالات جمعها في كتاب عن المراجعات الكبرى. وتحدث عن ثالوث القبيلة والسوق والأمن الذي يحكم السودان.

وعندما لم يجد أذن صاغية قال: "شعرنا بأننا غير مرغوب فينا"؛ وغادر إلى ماليزيا في منتصف تسعينات القرن العشرين وبعدها إلى الولايات المتحدة باحثا وأستاذا جامعياً، ثم استقر أخيرا في الخليج.

بعد ما وصل الحال إلى ما وصلنا إليه الآن نحتاج إلى ثورة تصحيحية. هذه الثورة يجب أن تبدأ من داخل الحزب السياسي الحاكم. فالمؤتمر الوطني تجاوزته الأحداث حيث كان وليد ظرف تاريخي معين وأملته أوضاع محددة، وهي فترة ما قبل الديمقراطية حيث كان هو الحزب الواحد الشمولي. وكان الهدف منه أن يكون "وعاءً جامعاً" فضم في داخله الجنوبيين والمسيحيين والمايويين وحتى بعض العناصر التي كانت محسوبة على اليسار.

وقد استغل بعض المنافقين ذاك الظرف (فركبوا الموجة) ودخلوا الحزب وادعوا نفاقاً أنهم حركة إسلامية. فدخلوا بدافع المصلحة الشخصية حتى انتشرت بعض المفردات مثل وصف غير المنتمين للصف الإسلامي وهم يطلقون لحية صغيرة (داير أعيش).

هذا لا يعني أن الفساد كان حكراً على تلك الفئة المندسة فقط. لكن يجب أن يعود الاسم الحقيقي للحزب (حزب الحركة الإسلامية) لكي يعرف الجميع بوضوح أن هذا الحزب هو حركة إسلامية خالصة. وأن على كل عضو الالتزام الأخلاقي والانضباط السلوكي. وأن تتم المحاسبة على هذا الأساس. وأي عضو يرتكب فساداً أو جريمة أخلاقية يجب فصله من الحزب مهما كان مقامه أو مركزه فالمقولة السائدة الآن في الرأي العام هي: "أن هؤلاء يتاجرون باسم الدين".

يحتاج الوضع الآن إلى ثورة تصحيحية في الحزب وفي الحكومة، على أن تبدأ بالشفافية والمكاشفة والمحاسبة بعيداً عن أية مجاملة أو أية مداراة طالما أن الذي يقود الحكومة هو حزب يحمل راية الإسلام ويحمل مشروع حضاري، فالمنهج الصحيح لنشر هذا المشروع هو أن يتحول إلى سلوك عند القيادات فتكون هي النموذج والقدوة للآخرين. فالإسلام يقوم على العدل وليس فيه (فقه السترة) التي لا تجوز في المال العام

أو الفساد الذي يتضرر منه المجتمع لا الفرد. فالمرجعية الإسلامية واضحة لا لبس فيها: "... والله لو سرقت فاطمة بنت محمد لقطع محمد يدها"..

السوداني/ ٢/ ٥/ ٢٠١١

(٢)

الإسلام العلماني ومشكلة الخطاب

كنتُ خارج السودان عندما تناولت الصحف خبر منع إمام جامع لفنان شاب من الصلاة في الصف الأمامي، ولم أتابع – في النيت - تفاصيل التعليقات. ولكن دارت هذه الحادثة في مخيلتي بينما كانت تقف أمامنا، في نيروبي، أستاذة بريطانية شابة من جامعة سوكس وهي تقدم محاضرة حول المناهج العملية ضمن برنامج الشراكة الأفريقية لبحوث الحكم والسياسات العامة وتخفيف الفقر (٣- ١٠ مارس ٢٠١٢).

العلاقة بين هذا الخبر وهذه البريطانية (الدكتورة شندانا) هي أنني عندما تعرفتُ عليها سلفاً في فترة القهوة (كوفي بريك) علمتُ أنها بريطانية من أصل باكستاني ومتزوجة من برتغالي. لكن المعلومة المهمة هي أنها مسلمة، لكن زوجها غير مسلم. ومن مظهرها يمكن أن نطلق عليها مفردات الإعلام الغربي في تصنيفه للإسلام بأن إسلامها (علماني). فهي في مظهرها مثل أي إمرأة غربية (سافرة) تماما! وقد لا تحمل من الإسلام إلا الشهادة والإجهار بهوية الانتماء عند الضرورة – أي أنها لا تصلي ولا تصوم.. ولا علاقة لأبنائها بالإسلام، بحسب ما قالت لي.

هذه الصورة أهديها لهذا الإمام ولمثله من الأئمة الآخرين وأقول لهم: هل الأجدى توجيه الدعوة الإسلامية لمثل هؤلاء حتى يفهموا الدين ويمارسوا تعاليمه بصورة صحيحة أم نعمل على (تنفير) مَـن هو مسلم عن الصلاة؟ ألا يكفي أن هذا الشاب أنه ملتزم بالدين لدرجة الحرص على الصلاة ليس في المسجد فقط بل وفي الصف الأول؟

أليس في ذلك نعمة كبيرة أن يكون ذلك الشخص الحريص على الصلاة في الصف الأول هو (شاب وفنان)؟

لو كنتُ مكان ذلك الإمام وعرفتُ أن هذا الشاب هو فنان لوقفتُ بعد الصلاة مشيدا به وبحرصه على الصلاة في الصف الأول في المسجد تحفيزاً لبقية الشباب بأن يحذو حذوه. ثم بعد ذلك إذا كان عندي رأي في فنه فيمكنني أن أختلي به وأناقشه في ذلك. هذه الحادثة تقودني إلى مشكلة الدعوة والخطاب الإسلامي المعاصر. لكن قبل أن أشير إلى مشكلة الخطاب الإسلامي المعاصر أشير إلى حقيقة تاريخية مهمة وهي أن الإسلام انتشر سلمياً وبالقدوة والسلوك والقيم أكثر من ما انتشر بالسيف في عصر الفتوحات الإسلامية.

فقد تعرضت الدولة الإسلامية لهزة سياسية عنيفة بعد أن هاجمها المغول في القرن الثالث عشر ودمروا بغداد عاصمة الدولة العباسية. وتوقع البعض أن يسبب ذلك انتكاسة للحضارة الإسلامية التي تحولت لحضارة عالمية. لكن في الواقع حدث العكس: على الرغم من الانحطاط التشظي السياسي، لم تحافظ هذه الحضارة على تماسكها الداخلي فحسب، بل حققت أيضاً أعلى درجات الازدهار الثقافي وانتشرت على نطاق عالمي أكثر من ما حققته الفتوحات العربية التي تمت في القرنين السابع والثامن الميلادي . لذلك ركزت غالبية الدراسات الأخيرة على المؤسسات والشخصيات الذين وفروا للمجتمعات المسلمة تماسكها الداخلي وتوجهها الروحي عندما فقدت الحضارة الإسلامية التحامها على الصعيد السياسي. من أبرز هؤلاء كانوا العلماء والأولياء والمتصوفين الذين طوروا بدءً من القرن الثامن الميلادي مجموعة كاملة من الشعائر والتعاليم والنظم القانونية والأعراف الاجتماعية، والتقاليد الروحية، وأشكال الطباعة وأساليب الدراسة ومدارس الفلسفة التي ركزت وبيّنت لُب وجوهر الحضارة الإسلامية.

لاحظ الباحثون إن التحول الجماهيري الكبير في الإسلام لم يحدث في عهد الخلافة المركزية القوية ولم تحققه ثقافة البلاط والأشكال الأدبية والإسلامية الأولى لهذه

الثقافة؛ بل حصل هذا التحول مع تفكك الإمبراطورية العباسية عن طريق المدارس والمذاهب الفقهية والطرق الصوفية. ففي الفترة من القرن العاشر وحتى الثالث عشر أمسك رجال الدين بزمام القيادة في المجتمعات المحلية وبثوا الإسلام فيها وأعادوا صياغة هذه المجتمعات، وذلك بسبب انهيار النخب القديمة من ملاك الأراضي الذين حلّ العسكر العبيد أو البدو مكانهم. لقد خرج العلماء عن عزوفهم السياسي وحلّوا مكان النخب القديمة. لم يشكل العلماء طبقة بل جماعات كانت فوق الانقسامات المحلية وتمتعت بحس عميق بالأمة عن طريق المذهب أو الطريقة الصوفية. وكانت رحلات العلماء طلباً للعلم وكذلك الصوفية والتجار تساهم في تمتين وحدة المجتمع وتربط بين مختلف الجماعات المحلية.

إذن كان للخطاب وللدعوة الإسلامية الدور الأكبر في انديياح الإسلام في العالم. فقد وصل الإسلام لكل أصقاع الدنيا. وقد شعرتُ بالفخر عندما ذهبت إلى عدة دول ووجدتُ للإسلام حضورا كبيرا ويُرفع الآذان وتُقام الصلوات في المساجد، وحضرت صلوات العيد في بعض هذه الدول غير العربية وتُقدم الخطب باللغات المختلفة والصلاة والتلاوة باللغة العربية. شاهدتُ ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا وماليزيا وكينيا وغيرها.

وفي كينيا القريبة بلغ عدد المسلمين نصف السكان في دولة علمانية (قدمتْ لي هذه المعلومة بروفيسر كينية مسيحية/كاثوليكية) لكن يحتاجون للتوعية، يحتاجون للدعاة ليتعلموا التطبيق السليم لتعاليم دينهم. هؤلاء يحتاجون للكثير من الوعظ والتوجيه لكي ينتشر الإسلام بالصورة الصحيحة طالما أنعمنا الله بنعمة انتشاره. إلى هؤلاء يجب توجيه الدعوة والجهود بالخطاب الإسلامي المعتدل وليس بالتصرف المتعسف.

أذكر ذات مرة استمعتُ لشريط (كاسيت) في مكان ما في السودان، يتحدث في الشريط أحد الوعاظ بصوت جهير وعال جدا وبقوة، فقلتُ لمن كان يجالسني "هذا الداعية

طلّلعنا كلنا كفار" وأدخلنا النار"! وكل حديثه مسنود بآيات العقاب والوعد والوعيد، وكأن الإسلام ليس فيه باب للتوبة وليس فيه رحمة.!

تكمن مشكلة الخطاب الإسلامي في أن كثيرا من دعاتنا متشددين بينما ديننا هو دين الوسطية والاعتدال: ((وجادلهم بالتي هي أحسن))... و ((لو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك..)).. و((وجعلناكم أمة وسطا...)). كما تكمن مشكلة الدعوة عندنا في تخلف أسلوب الدعوة وجمود الخطاب. هنالك نماذج جيدة غير أنها محدودة: فهناك عمرو خالد الذي استطاع أن يخاطب الشباب باسلوب العصر، فانجذب له الشباب ذاته الذي كان مهووسا بالقنوات الفضائية الغنائية. وهناك نموذج الشيخ محمد أحمد حسن والدكتور عصام أحمد البشير، نماذج ينبغي أن تنتشر وتسود خطابنا وأسلوب دعوتنا لأن معظم الدعاة عندنا ما زالوا أسيرين لخطاب الماضي ويعملون على (تحنيط) الدين..

السوداني: ١٩/ ٣/ ٢٠١٢

(٣)

القبيلة ... وأمراض وبيلة

قبل عدة سنوات ذهبتُ لتقديم محاضرة عن العولمة لطلبة في معسكر تدريب في شرق النيل. وقبل أن أدخل القاعة قام بعض الشباب بواجب الضيافة في مكتب ملحق بالقاعة. فوجدت نفسي في ذلك المكتب وجها لوجه مع رجل يرتدي جلباب وعمامة. وبعد تبادل السلام، وكالعادة، بدأت عملية التعارف، فقدم نفسه لي بأنه عضو في المجلس الوطني. وسألني عن هويتي فقلتُ له أنا فلان وأعمل كذا..فقال لي: (إنت من وين؟). فذكرتُ له الولاية التي أنتمي إليها. فكرر السؤال مرة أخرى قاصدا من أي قبيلة. فذكرتُ له قبيلتي. لكني شعرتُ بإحباط شديد أن تكون طبقة المتعلمين أسيرة لهذه الانتماءات الضيقة في زمن العولمة. وهذا يعني ضيق الأفق عند النخب!

لقد شعرتُ بإحباط – أنا الإقليمي – الذي وُلِد في أمروابة وتربيتُ في مدينة الأبيض؛ ويحق لي أن أصف مجتمعها بالراقي والواعي جدا، لأننا لم نعرف مثل هذه العنصريات. صحيح في الأبيض – مع تعدد القبائل – توجد قبيلتان رئيسيتان – مثل الهلال والمريخ – هما البديرية والشويحات كانا في الماضي يتبادلان العمودية. لكن هذا الوضع القبلي لم يكن له أية إسقاطات سلبية على مستوى العلاقات الاجتماعية أو التعامل الرسمي.

وإليكم هذه القصة: لي صديق، الآن أستاذ جامعي في الزراعة بكردفان، امتدت علاقتنا منذ أكثر من ثلاثين عاما، منذ الصف السادس الابتدائي. وما زال التواصل قائم بيننا. قبل فترة قصيرة سألتني إحدى أخواتي عن قبيلة صديقي هذا. فقلتُ لها: والله لا أعلم. لكن أظنه من البزعة. اتصلتُ عليه ووجهت له السؤال ذاته. فاستغرب، فقلتُ له لأنني لا أكترث لهذه التصنيفات. وقد وافقني بشدة وقال لي أنني مثلك لم أعرف قبيلتك إلا بالصدفة. وعلى مختلف مراحل حياتي لي أصدقاء من قبائل مختلفة: فكان لي صديق شايقي (الآن أستاذ بجامعة البحر الأحمر)، وآخر رباطابي، الآن مغترب بالخليج، وثالث من الحوازمة، الآن بجدة، وهكذا..

في عام ٢٠٠٦ شاركتُ في مؤتمر بالجامعة الإسلامية العالمية بمدينة كوالالمبرو بماليزيا. ومنذ اليوم الأول تعرفتُ على دكتور سوداني يعمل في تدريس اللغة العربية بماليزيا. وهو من أبناء الشرق وعند التعارف قال لي أنه من مدينة كسلا. وحسب قوله أنه أوّل شخص يحصل على درجة الدكتوراة من أبناء الهدندوة. وظل معي طيلة أيام المؤتمر (يعني كان فردتي). وفي اليوم الثالث بينما كنا نقف في بهـو الفندق جاء شاب سوداني كثيف اللحية يحضِّر لدرجة الدكتوراة. فقال لي الدكتور أن اسمه فلان وهو من الولاية الشمالية. فقدمني له الدكتور بأنني من جامعة كذا ومدينة كذا.. فبادرني الشاب بسؤال مباشر: من ياتو قبيلة؟

قبل أن أرد عليه بادره الدكتور بصورة غاضبة جدا، أضحكتني، قائلا له:

(يا أخي أنا والدكتور دا طالعين نازلين لينا ثلاثة أيام ما في واحد فينا سأل الثاني السؤال السخيف دا. تجي إنت من أول لحظة ناطو في حلقو...). وأضاف قائلاً له: (دا الخرَب السودان وحيضيّع البلد..). حاول الشاب الدفاع عن نفسه وتبرير السؤال. لكن إزداد الدكتور في الانفعال: إنتو السبب في كل البلاوي دي...

نعم. التعصُّب للقبيلة أو العنصرية هي إحدى مصائب هذا البلد. والكارثة أن هذا التعصب موجود حتى وسط المتعلمين. لكن القبيلة في حد ذاتها ليست مشكلة أو التعبير عن الانتماء لها عيباً. فالقبيلة مؤسسة اجتماعية تقليدية لها دور إيجابي في المجتمع، فهي حاضنة للقيم وحامية للتراث وحافظة للتماسك الاجتماعي. لكن المشكلة عندما تتحول إلى نزعة أي "قبلية" (ترايباليزم) وتتدخل في السياسة أو يتم تسييسها، وتؤثر في السلوك السياسي للفرد وللجماعة وللقادة. وقد أصبح مطلوب من المواطن كتابة قبيلته في الأوراق الرسمية أو في استمارة التقديم لعمل. وحتى استمارة السجل المدني (الرقم الوطني) الآن به مساحة للقبيلة!! لماذا؟ هذا يعني أن القبيلة أخذت طابع رسمي واتجاه مؤسسي (**institutionalized**) على مستوى الدولة.

وعلى ذلك أستطيع أن أعتقد جازماً بأن السودان لن ينعم بالاستقرار طالما هذه هي الثقافة السياسية السائدة عندنا. وما زال الأفق عندنا مسدود بهذه العنصريات والعصبيات. وطالما العقلية الحاكمة والنخب المثقفة ما زالت تتعامل مع المواطن من منظور القبيلة؛ فتغيب المعايير الموضوعية وتنتفي العدالة ويزداد الغبن والشعور بالظلم والاقصاء والتهميش..

لقد تفجرت هذه الأزمات لأننا تعاملنا معها بمنهج خطأ. أستطيع أن أتحدى أيا من النخب الحاكمة أن يثبت لي أن الحركات التي قامت واسميناها تمرد هي خرجت من الأصل بدافع الحصول على السلطة وأنها حملت السلاح من الوهلة الأولى. كل الحركات بدأت حركات احتجاجية سلمية ونظمت نفسها بأسلوب مدني لتعبر عن تظلماتها. بعضها أقليات تولت نخبها التعبير عن مطالبها ومظالمها. فكان هناك مؤتمرالبجا وجبهة

تنمية دارفور واتحاد جبال النوبة.. وغيرها. فهي لم ترفع السلاح منذ البداية. وقدمت مطالبها بصورة سلمية. وبدلاً من أن تستمع الحكومات لصوتها (منذ الاستقلال وحتى الآن) أخذت ترفض مجرد الجهر بالقول بأنها جماعة أو منطقة مظلومة بل أخذت تنعتها بأنها حركة عنصرية وخارجة عن القانون وأنها سوف (تحسمها). فيكون من الطبيعي أن تستقوى تلك الجماعة بقوى أخرى وعلى رأسها القوى الأجنبية. فتتعقـد المشكلة التي صنعناها بأنفسنا، وتتطور إلى أزمة ويتم تدويلها ونتهم الغرب واسرائيل بأنه هو الذي (صنع) المشكلة! وهكذا كانت مشكلة الجنوب حتى انفصل، وأزمة دارفور حتى استعصت وأدخلتنا في نفـق لم نستطع الخروج منه حتى الآن. هذا كله لأن النخب الحاكمة في المركز تنظر لأية مطالب ليست على اعتبارها تظلم حقيقي وانما مؤامرة وتهديد لسلطتها ووجودها.

سيادة هذه الذهنية الإثنية هي مصدر كل الأزمات في بلادنا: فكانت مسألة الجنوب ومشكلة الشرق ومشكلة جبال النوبة والنيل الأزرق، وأزمة دارفور. بل كانت السبب في ظهور حركات أخرى حتى في كردفان مثل شهامة (٢٠٠٤) وشمم (٢٠٠٦) وتحالف كردفان للتنمية (كاد).

إن (جزءً كبيراً) من مهددات الأمن القومي والاستقرار السياسي والوحدة الوطنية في السودان ليست الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل بل مصادر التهديد والخطر هي مثل هذه العلل المتأصلة في عقولنا والمسيطرة على ثقافتنا والمتحكمة في مواقفنا والموجِّهـة لسلوكنا السياسي/الاجتماعي هي التي سوف تعصف بما تبقى من السودان إذا لم نعالجها ونجتثّـها من الجذور – من عقلنا الجمعي وعلاقاتنا الاجتماعية وتعاملنا الرسمي وسلوكنا السياسي.

ليتنا نبدأ الإصلاح بالتوعية ومحاربة هذا الداء العضال على كل المستويات.

السوداني ١٧/ ١٠/ ٢٠١١

(٤)

ثـورة التعليم الكمي والتدهور النوعي

كتبت إحدى طالبات تمهيدي ماجستير في كراسة الامتحان جملة تقول: "يسعى الغرب إلى طمث الهوية الإسلامية"! طبعاً تقصد (طمس). هذا هو جيل اليوم من الطلبة، جيل السُّـلَّم التعليمي الجديد وجيل المنهج الجديد وصل إلى مرحلة الجامعة.

وكانت النتيجة هي أنه جيل لا يميز بين القاف والغين، وبين السين والثاء، وبين الذال والزين (ذ# ز). ولا يعرف أين يضع الهمزات ومتى لا يضعها، ولا يميز بين الهاء المربوطة والتاء المربوطة، ويخلط بين الياء المعرّجة (ي) والألف المقصورة (ى)، فيكتب أو يطبع على الحاسوب (الي) بدلاً عن (إلى)، و (علي) بدلاً عن (على).. وهكذا. وكثيراً ما أجد في الكراس عبارة (هذا ملقي يا أستاز)! لاحظوا الخطأ في الكلمتين. أما عن النحو فحدِّث ولا حرج..

جاءت "ثورة التعليم العالي" بالتأصيل مما يعني التركيز على الدين الإسلامي أو "الأسلمة" – وهذا لا اعتراض عليه – وتعريب المناهج في الجامعات، فكانت النتيجة أننا فقدنا اللغتين، العربية والإنكليزية، حيث تدهورت اللغة العربية وتدمرت الإنجليزية بينما هي لغة العصر والعلم والعولمة والتكنولوجيا!! الغريب في الأمر أن دول الخليج كانت تستعين بالسودانيين في الترجمة وفي التدريس. الآن مستوى اللغة الإنجليزية عندهم تطور جداً لأنهم أدركوا أهمية اللغة الإنجليزية ولم يتعاملوا مع الأمر بحساسية، بل تعاملوا بواقعية.

أما نحن فقد تعاملنا مع الإنجليزية وكأنها ضد التأصيل أو تعوق الأسلمة. على العكس إذا أردت أن تنشر رسالتك وتنشر الدعوة في العالم اليوم تجد أن اللغة الإنجليزية هي الأداة الفاعلة لذلك. وأن خطابك لا يصل للرأي العام العالمي بصورة مؤثرة إلا من

خلال إنجليزية جيدة حتى لا يُساء فهمك ويساء تفسير رسالتك أو يتم الخلط في المفاهيم والمصطلحات (مثل أصولية وتأصيل، وجهاد وإرهاب...).

في مؤتمر في دولة غربية كبيرة حضر سفيرنا وشارك في النقاش وقدم مداخلات بإنجليزية ضعيفة، وانتهى بنا الأمر الآن أن استأجرت الحكومة (أو على وشك أن تستأجر) خبيراً أمريكيا للدفاع عن موقف السودان في عملية رفع العقوبات عنه وذلك بمبلغ (٢٠) ألف دولار في الشهر! طبعا هذا المستشار سوف يكون ذكيا – ومن خلال عمليات تسويف ومماطلة - يعمل على استمرار العقوبات حتى لا تنضب هذه (القطّارة الشهرية)! هذا فشل في الدبلوماسية وفشل في الخطاب وفي اللغة..

لا أزعم أن ثورة التعليم فشلت بصورة مطلقة لكنها كانت ثورة في اتجاه الكم فقط، فأثّـرت سلبا على النوع. كما أن (تسييس) التعليم أضر بمستواه حتى الدراسات العليا، وقد كتب كاتب عن "بروفيسرات الإنقاذ" (وفي ذلك لي مقال آخر إن شاء الله).

نعم، إنها إنجاز مقدر وطفرة كبيرة أن يتصاعد عدد المدارس ويتضاعف عدد الجامعات إلى عشرة أضعاف. لكن تأثر مستوى التعليم الجامعي وكأنها ثورة (تدمير نوعي) حيث كان التركيز على الكم، كما أثر في المستوى إلغاء نظام الإعاشة للطلبة وتشتيت الداخليات، وعدم توافر المراجع باللغة العربية وانتشار نظام (المذكرات) الذي جعل الطالب لا يستعين بالمراجع فأصبح (سطحياً).

وتأثر التعليم العام بنظام السلم الجديد (إلغاء عام) وتحويل الابتدائية إلى ثمان سنوات بدمج الثانوية العامة مع الابتدائي في ما يُعرف بـ (الأساس). وتأثر بضعف المنهج الجديد وعدم توافر المعلم المؤهل/المدرب، وتدهورت البيئة المدرسية وأصبح التعليم الجيد هو للقادرين فقط.

أستطيع أن أدعي بأنني خبير في التعليم، فقد عملتُ بعد تخرجي معلماً للّغة الإنجليزية في المرحلة الثانوية لمدة عامين ثم صحافيا ثم أستاذا جامعيا. وفي خلال تدريسي

(عام ١٩٨٤) قدمتُ تقريراً لوزارة التربية والتعليم فيه قييم (ناقد) لمقرر اللغة الإنجليزية آنذاك (النايل كورس) وقد تم تغييره لاحقا بإدخال (اسباين). وقد أشاد كبير الموجهين التربويين بالتقرير (كان بريطاني الجنسية) كما شاركتُ في تصحيح الشهادة السودانية (مجموعة الإنشاء composition). وبين هذا وذاك ظللتُ أتابع الدروس مع أبنائي من الروضة حتى الثانوي.

فتوصلتُ إلى ملاحظة ضعف المقرر وسوء المنهج وضعف المعلم وتدهور المستوى، وأن ثورة التعليم (الكمي) تحتاج إلى تصحيح المسار، إلى ثورة كيفية أو نوعية. وقد سمعتُ أن هناك مؤتمرا للتعليم سوف يُعقـد في هذا الشهر، مع ملاحظة أن بعض الولايات نظمت مؤتمراتها قبل أيام. أتمنى أن يكون ضمن ما يقوم به هذا المؤتمر هو: أولاً، إعادة السنة المفقودة؛ ثانياً: تخفيض هذا الكم الهائل من المواد الجديدة التي في أغلبها (حشو وبمسميات غريبة) يشكل ضغطا على التلميذ ويفقده التركيز؛ ثالثاً: إعادة النظر في نظام الثمان سنوات للأساس وقد كتب الكثيرون عن سلبيات هذا النظام؛ رابعاً: إعادة النظر في المنهج نفسه وفي معايير اختيار المعلم وتدريبه؛ خامساً: أن يطالب المؤتمر بزيادة الميزانية المخصصة للتعليم حتى تعود البيئة المدرسية لسابق عهدها من معامل ومكتبات ومناشط وتوافر معينات العملية التدريسية.

وعلى مستوى الجامعة نأمل في عدم تسييس الوظائف المهمة بأن يتم اختيار رئيس القسم وعميد الكلية عن طريق الانتخاب (أظن جامعة النيلين طبقت هذا التقليد). وطبعاً سوف أكون خيالياً لو طالبتُ بانتخاب مدير الجامعة الذي يتم تعيينه بقرار جمهوري ويتم ذلك بناء على توصية لا تخلو تسييس طبعا.

استناداً إلى مستوى جامعة الخرطوم (في الماضي) أقترح لإعادة مكانتها أن يتم إستثنائها من مسألة التعريب وتقليص عدد الطلبة المقبولين وإرجاع داخلياتها لها بحيث تتحول إلى جامعة قومية وجامعة (أم) ونموذج وتكون مرجعية لكل الجامعات في البحث العلمي والتدريب وتأهيل الأساتذة والاستشارات... أي أن يكون فيها التركيز على

الكيف أو النوعية – وليس الكم. وأن يكون التوسع فيها رأسياً (الدراسات العليا) وأن يخضع طلبة السنة الأولى لكورس في اللغة الإنجليزية بعد أن تدهورت هذه اللغة في المستويات الدنيا. هذا سوف يمكنها من أن تعود لمكانتها ويعود ارتباطها بالجامعات العالمية وتبادل الأساتذة والاستفادة من التطورات المختلفة في كل ضروب العلم والمعرفة وتعريبه لبقية الجامعات.

لقد آن الأوان أن تقوم الحكومة بإعادة النظر في مستوى التعليم بإعادة تقييم النظام التعليمي على مستوى التعليم العام والجامعي. أقترح تشكيل لجنة علمية لعمل دراسة تقترح الحلول المناسبة لإنقاذ التعليم.

أما مستوى التعليم فوق الجامعي، حتى الدكتوراة، ومستوى البحث العلمي فلي فيه وقفة في المقال القادم إن شاء الله.

السوداني: ١٢/ ١٢/ ٢٠١١

(٥)

دكتـوراة للبيـــــــع

على هامش اجتماع ما بمجلس الوزراء جمعتني جلسة قهوة مع الوزير السابق والخبير الإعلامي المعروف البروفيسر علي محمد شُـمّـو والذي في معرض إشادته بمقالاتي التي نشرتها مجلات فصلية علمية مُحكَّمة (دوريات) خارج السودان أضاف معلقاً في حسرة على تدهور مستوى الكتابات العلمية وبحوث الدراسات العليا في السودان. فقلتُ له أن هذا الأمر ظل يؤرقني منذ فترة، وهذه ملاحظة في محلها.

لم أجد عنواناً أفضل من المكتوب أعلاه للتعبير عن حالة التدني الذي نعانيه في مستوى البحث الأكاديمي والدرجات العلمية حيث صار ينتابني احساس بأن الظروف المالية الضاغطة على الجامعات دفعتها لتقديم تنازلات، أو مرونة، في قبول الطلبات

الخاصة بالتحضير لدرجة الدكتوراة خاصة في مجال العلوم النظرية المعروفة بالعلوم الاجتماعية (السلوكية أو الإنسانية).

صحيح أن هنالك بعض المعايير مطبّقة مثل الرجوع إلى شهادة البكالوريوس والتقدير الذي حصل/ت عليه الطالب (الطالبة) ونوع الجامعة (هل معترف بها...). لكن هذا لا يكفي خاصة للدكتوراة حيث هناك مرونة أكثر مما يجب في كثير من الجامعات – أستثني من ذلك جامعة الخرطوم التي ما زالت متمسكة بالتقاليد العلمية السليمة.

وهنا أطرح سؤالاً مهماً: هل كل مَـن تقـدّم إلى درجة الدكتوراة يستحق ذلك أو ترقى خطته وموضوع بحثه إلى أطروحة الدكتوراة؟؟

لقد لاحظتُ أنه (في معظم الجامعات) يندر جداً أن يتم رفض خطة دكتوراة نتيجة تقييم علمي لها أو رفض موضوع البحث؛ ويبدو أن الشرط الأساسي هو أن لا يكون هذا الموضوع مسجلاً في جامعة أخرى ويتم الاستوثاق من ذلك عن طريق ما يُعرف بــ (البراءة) – وهي استمارة يذهب بها الطالب لكل مسجلي الدراسات العليا في الجامعات التي بها تخصص (أو قسم) شبيه بالمجال ليؤكد على ذلك بالختم والتوقيع.

أعتقد أن الهدف من رسالة الماجستير **(master thesis)** أن يتحكّم الطالب في دراسة الظاهرة (أو المشكلة) بالتطبيق السليم لمنهج البحث العلمي. أما بحث الدكتوراة فأعتقد أنه يُسمَّى "أطروحة" **(dissertation)** لأنها تنطوي على ما (يطرحه) الطالب/ الباحث من أفكار أو (رؤية) جديدة في المجال أو الموضوع. لذلك نجد أن كثيراً من الجامعات الملتزمة بالمعايير العلمية تشترط أن يقدم طالب الدراسات العليا سمنار (حلقة دراسية) يقدم فيه خطته وتتم مناقشته قبل إجازة الخطة في القسم المعني وفي مجلس أبحاث الكلية. وهذا جزء من التقييم حيث يساعد السمنار الطالب بالحصول على

إضاءات أو أفكار جديدة لخطته لتصبح خطة قوية متماسكة (solid) كما يساعد الحضور من الأساتذة على تقييم إن كان فعلاً يستحق التسجيل لدرجة الدكتوراة.

إن التنازلات (أو المرونة) التي تقدمها جامعاتنا للقبول لدرجة الدكتوراة بسبب الضائقة المالية كان نتيجتها أن أصبح عندنا كثيراً من حَمَلَة لقب (الدكتور) ومستواه الحقيقي دون ذلك، ليس بمعيار الفهم العام أو الثقافة العامة بل بمعيار مجال تخصصه. وإليكم بعض الأمثلة:

- كتب دكتور ورقة قدمها في مؤتمر عُقِـد في قاعة الصداقة قبل بضعة أعوام فقدم في ورقته حوالي (١٤) أربعة عشرة فرضية!! في حين أن الدكتوراة بحالها لا تحتمل نصف هذا العدد من الفرضيات! ويبدو أنه لا يعرف معنى (فرضية)! والمصيبة أنه يعمل في التدريس ويشرف على بحوث دراسات عليا!!

- كتب دكتور آخر ورقة في مؤتمر عن قضية سياسية في السودان فهاجمه أحد الكُتَّاب بمقال في صحيفة يومية (أفحمه) فيه وتساءل كيف أن هذا يحمل درجة دكتوراة وأستاذ جامعي في المجال ذاته – مجال موضوع الورقة؟!

- وهناك بروفيسر اتضح لي من خلال نقاش في مناسبتين أنه يخلط بين المفاهيم (في مجاله) ولا يميز بينها؛ بمعنى أنه يعاني من مشكلة مفهومية (أو مفاهيمية) في حين أن درجة الأستاذية (برفيسر) تعني أنه عالِم في مجال تخصصه بل هو الذي يقوم بعملية التقييم (التحكيم) لبحوث حَمَلَة الدكتوراة لترقيتهم: من درجة الأستاذ المساعد (assistant professor) إلى الأستاذ المشارك (associate professor) ومن درجة الأستاذ المشارك إلى الأستاذ (professor)، فكيف يستقيم الظل والعود أعوج؟!

إذن مستقبل العِلم والبحث العلمي في السودان في خطر طالما وصل التدهور إلى مستوى (المرجعيات) الأكاديمية. يحتاج الأمر إلى ثورة تصحيحية تبدأ من التعليم الأساسي كما أشرتُ في مقالي السابق (١٢/ ١٢/ ٢٠١١).

الغريب في الأمر أن هناك لائحة تحكم الترقيات فتم رفضها من كثير من الجامعات باعتبار أنها متشددة، وذلك لأنها تشترط – ضمن شروط الترقية – أن يكون للأستاذ المتقدم للترقية بحوثا منشورة في دورية علمية دولية، وأن يكون أحد المحكمين من خارج السودان. فتم تعديلها لتعود (المرونة) مرة أخرى، ويعود المستوى كما هو!

وحتى عند مناقشة رسالة ماجستير أو دكتوراة تجد أن (طيبتنا السودانية) تفرض نفسها. حيث تحدث (مجاملات) للزميل المشرف على البحث وبالتالي تؤثر (هذه العاطفة) على (التقييم الحقيقي) للبحث حتى لا يقع (الحرج)! أما الذين لا يجاملون فقد أصبحوا غير مرغوبا فيهم ونادرا ما يتم دعوتهم كمناقش داخلي أو ممتحن خارجي.

الملاحظة الأخرى هي أن الماجستير عندنا في السودان مدته عامان ويمكن للطالب أن يناقش في عام واحد كحد أدنى. والدكتوراة ثلاث سنوات ويمكن أن تتم مناقشة الطالب في عامين فقط! لم أجد مثل هذه المرونة في كل الدول التي زرتها وزرتُ جامعاتها من خلال المؤتمرات. فحتى في الدول الأفريقية مثل كينيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا اندهشوا عندما أخبرتهم عن معاييرنا في السودان. ففي الولايات المتحدة – مثلاً – قالوا لي أن مدة الدكتوراة (٦) ست سنوات: عامان عبارة عن دراسة (كورسات) يدرس فيها الطالب النظريات والمفاهيم ومنهجية البحث العلمي وغيرها، ثم (٤) أربع سنوات عبارة عن بحث – بحث يأتي فيه الطالب بالجديد في المجال. لذلك نجد أن هناك شباب من الباحثين من أوروبا وأمريكا يجوبون أدغال وأرياف أفريقيا (وليس العواصم) للبحث العلمي الميداني ودراسة الحالة والدراسات الامبيريقية والمقارنة... بحيث يكون لبحث الدكتوراة قيمة علمية وفيه إضافة جديدة للمعرفة البشرية.

أما نحنُ في السودان فنجلس في المكتبات (وننقل) ونحصل على درجة الدكتوراة في عامين!! إن الأمر يحتاج إلى وقفة ودراسة ثم معالجة حاسمة، ووزارة التعليم العالي و(البحث العلمي) تعرف كيف تكون المعالجة ولا تحتاج مني لتفصيل. وكفانا ملطشة وفضائح فقد أعلنت دول الخليج عدم اعترافها بالدكتوراة الصادرة من الجامعات السودانية باستثناء جامعة الخرطوم.

السوداني ١٩/١٢/٢٠١١

(٦)

نفــاق سيــاسي

يُحكى أن وزير تربية ولائي زار إحدى المدارس المتفوقة. لكن في أثناء الزيارة وفي أثناء الاجتماع الخاص بالترحيب به انقطع التيار الكهربائي. تصرفت إدارة المدرسة وبسرعة جاءت بمولّـد (جنريتر) واستمر الاجتماع. وعندما جاء دور السيد الوزير لمخاطبة المدرسة إدارة ومعلمين وطالبات علّـق على مسألة انقطاع التيار الكهربائي وأعلن عن تبرعه بعدد (٣) مولدات كهربائية للمدرسة وقوبل التبرع بالتصفيق الحاد.

ومن خلال متابعة السيد مدير المدرسة لعملية تنفيذ تبرع السيد الوزير – ولأن الفترة طالت ولم يتحقق الوعد – اضطر لمقابة السيد الوزير مباشرة لتذكيره بوعده الذي أعلنه أمام الملأ. السيد الوزير فاجأ مدير المدرسة قائلاً: "إنت صدقت"! ثم قال الوزير للمدير في ما معناه أن ذلك كان محض كلام سياسي أو كلام للإستهلاك الإعلامي.

مدير مؤسسة أخرى جاءه الوزير المختص في زيارة لتفقد أحوال تلك الوحدة التابعة لوزارته. جلس السيد الوزير في مكتب المدير واستمع لتنوير حول سير الأداء بتلك الوحدة. وكانت هناك مادة أساسية لعمل الوحدة لكن بها نقص كبير يزيد عن الخمسين بالمئة تقريباً. وعندما توجه السيد الوزير لمدير الوحدة بالسؤال عن مدى توافر تلك المادة فاجأه المدير بأنها متوفرة جدا وبنسبة ١٠٠٪! بعد الاجتماع اندهش أحد

أعضاء تلك الوحدة وسأل المدير عن لماذا قال ذلك على الرغم من النقص الحاد في هذه المادة؟ رد المدير على السائل قائلاً: (وعايزني أقول ليهو عندنا نقص؟!).

هذا يعني أن الانطباع السائد في الخدمة العامة في السودان أن اعتراف المسؤول بالواقع – بمشاكله وسلبياته – يعني اعتراف بالفشل!. بينما الفشل الحقيقي هو في تستر المسؤول عن السلبيات والمشاكل وتزيين أو تزييف الواقع حتى يحافظ على صورته أمام الوزير المختص – بأنه ناجح – ولا يهم ماذا يحصل للمؤسسة وللعاملين فيها والمصلحة العامة أو مصلحة الوطن!.

الأمثلة كثيرة لمثل هذا النفاق السياسي. فكثير من المسؤولين في المستويات المختلفة يقدمون صورة غير حقيقية عن الواقع للمسؤول الأعلى. وينطبق ذلك على المحافظين (المعتمدين) في تعاملهم مع الولاة، والولاة أمام الرئيس أو أمام النائب الأول للسيد رئيس الجمهورية.

وفي خضم رسم صورة وردية للمسؤول الأعلى يدوس هؤلاء على القيم والأخلاق. كما تفوت عليهم أن صورتهم سوف تهتز أمام المرؤوسين والجماهير بصورة عامة. من ناحية أخرى إن هؤلاء الذين يمارسون النفاق السياسي انما يمارسون خصلة أفظع منها وهي (الكذب). والكذب ليس من صفات المسلم الذي قال عنه الرسول (ص) أنه يمكن أن يزني، يقتل، يسرق ولكنه لا يكذب.

وتبدو المصيبة أكبر في أن هؤلاء يحكمون تحت ظل حكومة إسلامية تستوجب التخلق بأخلاق الإسلام في الصدق والأمانة والعدل وتقدير المسؤولية أمام الناس وأمام الله. فإذا كان شعب ولاية ما يعاني من فقر مدقع أو أزمة مياه حادة (عطش) وأنت (الوالي) لاتعترف للحكومة بالواقع وانما تسعى لتزييف الحقائق من أجل أن تبدو أمام القيادة السياسية العليا بأنك ناجح، وخشية أن تهتز صورتك أمام الحكومة المركزية فعليك أن تتذكر كيف ستكون صورتك أما الله يوم الحساب: (فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته)، ذلك لأن من يعاني الجوع والعطش هو ضحية لنفاقك..

أحسب أن في هذا الشهر الكريم – شهر التوبة والغفران – يقدم لنا فرصة لمراجعة مواقفنا وسلوكنا السياسي. علينا بتأصيل الممارسة السياسية بحيث نتخلق بأخلاق الإسلام في إدارة الشأن العام لأن المنصب تكليف وليس تشريف وأن السلطة – التي تعمي الكثيرين عن المبادئ – هي أمانة وفي الآخرة خزي وندامة.

لقد تذكرتُ ما قاله بروفيسر كيني في العلوم السياسية وهو يخطب ورشة عمل نظمتها الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية في جامعة نيروبي في يوليو ٢٠١١ تحت عنوان "مراجعة التمثيل النيابي: أثر الإثنية على السياسة ومؤسسات الحكم في أفريقيا من منظور مقارن" حيث طالب علماء السياسة الأفارقة الشباب أن يركزوا بحوثهم في أفريقيا في مجالين مهمين لعلم السياسة: الأول: علم النفس السياسي **(political psychology)** لنفهم كيف يفكر السياسيون؟ والعلم الثاني المهم هو الأنثروبولوجيا (علم الإنسان) حيث أن ما كتبه الأنثروبولوجيون الغربيون عن مجتمعاتنا جاءت وفق رؤيتهم ومنهجهم الذي يناسب السياق التاريخي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات الغربية."

بالنظر للواقع السوداني وكيف يتصرف التنفيذيون والدستوريون والسياسيون أجد نفسي متفقا بشدة مع ما ذهب إليه ذلك العالم الأفريقي. فنحن في حاجة لعلم نفس يدرس أخلاقيات المهنة ويدرس السلوك السياسي لقياداتنا في العمل العام: لدراسة أسئلة مهمة من شاكلة: لماذا يكذبون؟ ولماذا على العيوب يتسترون؟ ولماذا على رسم صورة زاهية زائفة يصرون؟

نحتاج لعلم نفس سياسي يدرس من أين جاءت الطبقة السياسية في السودان؟ وهل تختلف القيادات في الفترات العسكرية عن تلك التي في الحكومات الديمقراطية؟ ولماذا ينتشر الفساد في دولتنا بينما يقوم المجتمع على قيم وأخلاق وسمات إسلامية أصيلة؟ لماذا تنحرف النخب عن طبيعة المجتمع السوداني؟ لماذا تضعف النخب أما إغراءات السلطة والمادة؟ هذه وغيرها أسئلة تحتاج إلى إجابات قد لا تتوافر إلا ببحث علمي رصين.

السوداني: ٢٣/ ٧/ ٢٠١٢

(٧)

الحركة الإسلامية على مفترق الطرق

بين تطمينات الأستاذ علي عثمان محمد طه، الأمين العام للحركة الإسلامية، وتحذيرات البروفيسر إبراهيم أحمد عمر (رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الثامن للحركة) من ممارسات في شورى الحركة الإسلامية يتضح أن الحركة الإسلامية السـودانية على مفترق الطرق!

تحذيرات البروف إبراهيم أحمد عمر هي التي تعكس الواقع في الحركة الإسلامية. فالرجل يقف على تفاصيل ميكانيزم التصعيد في مؤسسات الحركة. فقد حـذّر من "أي محاولات للتأثير على أعضاء شورى المؤتمر الحركة بولاية الخرطوم لترشيح شخصيات محددة، واعتبره عملاً باطلاً معوقا للشورى وعملاً ضد وحدة الصف الذي تسعى الحركة لترسيخه..." (السوداني: ١٣/ ١٠/ ٢٠١٢).

ففي هذا السياق حكى لي أستاذ جامعي أنه ذهب في إحدى الجامعات ليشارك في اجتماع تصعيد أساتذة لشورى الحركة. وبدلاً من إِعمال مبدأ الشفافية والشورى والانتخابات الديمقراطية في مثل هذا المنبر الذي قِوامه (علماء) وجد أن الأمر مجرد "تمثيلية" سيئة الإخراج! فالأمر كان (مطبوخاً) سلفاً من خلال رسائل تم تبادلها عبر أجهزة الجوال. وتمت العملية بصورة سريعة لم تحترم عقول الأساتذة، فتساءل محدثي: لماذا جئ بنا إذاً؟! أليس الفقراء أولى بمال هذه المرطبات أو أن تُدعم به المساجد؟ وأضاف محدثي: إذا كان هذا هو مستوى الطبقة المستنيرة في إدارة شأنها السياسي والشوري فكيف تتصرف الاتحادات العمالية والفئوية البسيطة الأخرى؟

مثل هذه التصرفات (وهي التي حذّر منها البروف إبراهيم) تُفرغ الشورى من محتواها وتسئ لقيم الإسلام وللديمقراطية على حد سواء! فلا طبقت الحركة الإسلامية الديمقراطية الغربية ولا تمسكت بالشورى الإسلامية، فأي الطرق سوف تسلك، أم أنها

قد فقدت البوصلة ووقفت على مفترق الطرق؟. هذا الوضع الذي وصلت له الحركة الإسلامية ينفي تطمينات الأستاذ علي بأن "لا خوف على الحركة الإسلامية"، بل يجب أن تخاف على مستقبلها - سيادة أمين الحركة - إذا ما تركها الشيوخ من أمثالك وأمثال بروف إبراهيم وبروف عبد الرحيم علي وغيرهم..

فالحركة الإسلامية تعرضت لإضعاف شديد بسبب حلها في بداية تسعينات القرن العشرين، ثم إذابتها في المؤتمر الوطني الذي جمع شتات من التناقضات وأصحاب المصالح الخاصة من المنافقين (داير أعيش) والمتسلقين والمطبلاتية الذين سدوا الأفق أمام القيادة التي لم ترى ما يحدث وراءهم – فالبراميل الفارغة أكثر صياحاً، كما يقول المثل الإنجليزي. كما أن إنشقاق الحركة في عام ١٩٩٩ قد أحدث إحباطاً شديدا للشباب وهم يرون رموزهم تتصارع على السلطة وليس تختلف على الأفكار.

لقد أصبحت القناعة السائدة لدى الرأي العام أن المؤتمر الوطني هو النسخة الجديدة للحركة الإسلامية خاصة بعد اتفاق السلام ومغادرة الجنوبيين والمسيحيين للمؤتمر الوطني فأصبح الناس يحاسبون الحركة الإسلامية بـ (واجهتها) وهي المؤتمر الوطني لذلك تشوهت تجربة الحركة الإسلامية واعترتها (سلوكيات) ليست من سمات الإسلام الذي ينبغي أن تتمثل قيمه وتجسد مبادءه سلوكا وفعلا وعملاً. ففي مسيرتها – في الحكم - فارقت الحركة الإسلامية مبادئ الإسلام وقيم الإسلام مثل الشورى والعدالة واختلت المعايير لذلك ظهرت الأزمات والحروب، وسوف تظل الدولة تدور في فلك هذه الحروب والأزمات طالما استمر الحال على ما هو عليه، وهو أمر لا يحتاج إلى تفصيل عند ذوي الألباب..

أقول لشيخ علي إن الانطباع السائد هو أن الحركة الإسلامية هي المؤتمر الوطني والعكس. ولقد طغى الصفق الأصفر على شجرتها الذي سوف يسقط أو يتساقط إذا ماتمت عملية إصلاح حقيقية للحركة. وإذا كانت الحركة الإسلامية جادة في الإصلاح عليها أن لا يضيق صدرها أمام تلك المذكرات فهي أشارت إلى الداء ووصفت العلل

واقترحت العلاج. إذا كانت الحركة الإسلامية جادة في الإصلاح فذلك يلزمها القيام بثورة تصحيحية شاملة في داخلها وترجع لقيم الإسلام ومبادئه في سلوكها السياسي وفي ممارستها للسلطة. ومثل هذه الثورة التصحيحية تحتاج لاستمرار (الشيوخ) في القيادة.

لقد كتبتُ دراسة تحت عنوان: "تجربة الحركة الإسلامية في الحكم في السودان" نشرتها المجلة العربية للعلوم السياسية (العدد ربيع ٢٠١٠) التي تصدرها الجمعية العربية للعلوم السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أشرتُ فيها إلى أن الحركة الإسلامية في السودان – رضينا أم أبينا – أصبحت هي المحور الذي تدور حوله السياسة في السودان، وعلى الأحزاب السياسية أن تعيد بناء نفسها تبعا لهذا الواقع السياسي. وكل وطني حادب على مصلحة الوطن يهمه إصلاح هذه المؤسسات السياسية وعلى رأسها الحركة الإسلامية الحاكمة لأن الاستقرار السياسي يعتمد على تماسك وكفاءة هذه المؤسسات السياسية والتي تشكل عِماد وقِوام أي نظام سياسي. فإذا ما ضعفت واهترأت اهتز النظام السياسي وانهار وينهار معه الاستقرار في الدولة.

سيادة النائب الأول لرئيس الجمهورية والأمين العام للحركة الإسلامية إن الحركة الإسلامية في السودان رغم أن لها تجربة في الحكم سبقت به الحركات الإسلامية التي جاءت بعد الربيع العربي تحتاج إلى نقد ذاتي وتقييم موضوعي لمعالجة السلبيات لأن الحركات الإسلامية الأخرى تنظر إليها كتجربة يمكن الاستفادة منها. ولكن إذا كان حال الحركة الإسلامية هو إغتيال الشورى ومفارقة النهج الديمقراطي فإن في ذلك إحباط ليس لشباب الحركة في الداخل بل لحكومات ثورات الربيع العربي التي وصلت إلى الحكم بديمقراطية حقيقية وتتطلع للإستفادة من تجربة رصيفتها في السودان.

الثلاثاء: ١٦/ ١٠/ ٢٠١٢

(٨)

... ولكن صدور الرجال تضيقُ!

تحدثتُ في مقال سابق عن بعض المواقف والقرارات ومظاهر السلوك السياسي التي تعبر عن مظاهر الانتكاسة الديمقراطية. وفي هذا المقال أضيف جوانب أخرى لأحداث وقعت في الآونة الأخيرة بخصوص تصريحات ومواقف الدكتور غازي صلاح الدين والوضع في المؤتمر الوطني والمجلس الوطني.

عندما نتحدث عن "انتكاسة ديمقراطية" أعني أن هناك تصرفات تضر بالعملية السياسية التي من المفترض أن تتم على أساس ديمقراطي. إذا أخذنا في الاعتبار ما حدث للقيادي بالمؤتمر الوطني د/ غازي من إعفاء له من زعامة كتلة المؤتمر الوطني بالبرلمان لتأكد لنا أننا نسير في اتجاه معاكس للمناخ الديمقراطي. ذلك لأن المؤتمر الوطني الذي يضيق صدره بالنقد الذاتي ومحاولات الإصلاح يؤكد أنه لن يقوى على إكمال عملية التحول الديمقراطي. فإذا كان المؤتمر الوطني كحزب سياسي حاكم جاء (أو قنن وجوده أخيراً) بانتخابات ولا يستطيع أن يمارس الديمقراطية في داخله فكيف تضمن القوى السياسية الأخرى مصداقية (أو استكمال) عملية التحول الديمقراطي؟؟!!

كما يُقال "شهد شاهداً من أهلها" فقد جاء في إفادة د/ غازي على صفحة الفيس بوك (السوداني: ٧/ ٤/ ٢٠١٣): "عندما تنعدم حرية الحوار ويستعصي على الحزب تقبُّل آراء جديدة يبدأ موته". قد لا يبدأ موته فجأة ولكن على الأقل يمكن أن يؤدي مثل هذا الوضع إلى إنشقاق جديد في حزب المؤتمر الوطني وربما في الحركة الإسلامية نفسها. ذلك لأن هناك أغلبية من شباب الحركة الإسلامية محبطين بما حدث للحركة الإسلامية خلال العشرين عاما الماضية من خلال حل الحركة ثم انشقاق واجهتها السياسية لحزبين متناحرين ثم فقدان بعض قياداتها المميزين، نتيجة صراع دخلي، مثل الفريق صلاح عبد الله قوش، المدير السابق لجهاز الأمن والمخابرات الوطني، والمحاولة الإنقلابية من داخل عناصر الحزب الحاكم، ومذكرة الألف أخ، ومبادرة سائحون للإصلاح والنهضة، والآن

التيار الذي يقوده د. غازي للإصلاح فكان رد الفعل من المؤتمر الوطني يعكس عدم احتمال الحزب لأي نقد ورفضه لأي اتجاه للإصلاح. وهذا اتجاه خطير من المتوقع أن يهدد تماسك الحزب ومستقبله السياسي. وغير مستبعد أن يحدث انشقاق جديد في الحزب. هذا الانشقاق لو حدث فإن الجسم الجديد الذي سوف يتشكل سوف يحدث هزة كبيرة في وضع الحزب الحاكم لأن تيار الإصلاح قوي بحكم أن جل شباب الحركة الإسلامية سوف ينضم لأي فصيل جديد يعبر عن تيار الإصلاح لأن شباب الحركة الإسلامية مستاء من أداء الحزب الحاكم من جهة عدم حسم الفساد وعدم تقبل الآراء التي تنادي بالإصلاح.

خطورة الوضع للحزب الحاكم سوف تتأكد أكثر من خلال حدوث تحولات سياسية متوقعة كما أشرتُ لها في المقال السابق مثل اتجاه المعارضة للتحالف، واتجاه الحركة الشعبية قطاع الشمال لتغيير اسمها والتسجيل كحزب سياسي واتجاه عدد من حركات دارفور التي وقعت اتفاقيات سلام مع الحكومة إلى التحول إلى أحزاب سياسية. فإذا قُـدِّر لهذه التنظيمات أن تتحالف قبل الانتخابات القادمة فعلى حزب المؤتمر الوطني أن يتوقع نتيجة في غير صالحه. يبدو أن حزب المؤتمر الوطني بدأ يدخل في أزمة حقيقية تحاول قيادته إنكارها. لو لم يتدارك الأمر بقبول الرأي الآخر والنقد الذاتي من عضويته (الأصيلة) ويبدأ في عملية إصلاح حقيقية في الحزب وفي الحكومة فإن كل المؤشرات تدل على أن هناك أزمة سوف يعاني منها الحزب قريباً.

بالعودة إلى د/ غازي صلاح الدين فقد ذكر في صفحته على الفيس بوك: "لا شئ يُعلي من قيم الدولة كالحرية، والحرية نفسها لا تتحقق كلياً من غير بسط العدل وإعلاء قيم المساواة..." رجل بهذا الفهم وهذا التوجه يضيق منه الحزب فماذا تبقى للحزب من مبادئ بعدها؟! مَـن مِن الذين يؤمنون بالشورى والديمقراطية من يرفض مثل هذه المُثُل؟

غازي أضاف عبارة فيها نوع من التعميم على العالم الثالث لكنه يقصد السودان نموذجا، والحزب الحاكم مثالاً حيث قال: "... المشكلة هي أنه لا توجد في أنظمتنا حريات

حقيقية..". لقد لخص غازي الوضع تماما في هذه العبارة التي عبرتُ عنها بشطر من بيت قصيدة استعرته عنواناً لهذا المقال.

لعل الدكتور غازي صلاح الدين بصفته عضواً في المجلس الوطني قد لمس بنفسه أن هناك مشكلة حقيقية في الممارسة الديمقراطية في الحزب الحاكم من خلال الآلية التي تتم بها تناول القضايا العامة والموقف من ما يُعرض على البرلمان من سياسات عامة مقترحة – مبتدرة من الجهاز التنفيذي – ومشروعات قوانين، بما في ذلك الميزانية. فالشاهد أن الشعب السوداني أصبح لا يرى في هذا البرلمان تمثيل حقيقي لهم. فمن ضمن وظائف الهيئة التشريعية في النظام السياسي المعاصر هي (تجميع المصالح) والتعبير عن هذه المصالح – مصالح الشعب بوضوح وبلورتها في شكل برامج وتشريعات ملزمة للجهاز التنفيذي. لكن في الواقع أصبح البرلمان يعمل بعيدا عن قضايا الجماهير وانعزل عن الشعب ولم يتصدى لأزماته أو يعالجها ولم يحاسب الوزراء والمسؤولين. فهو يجيز كلما يُعرض عليه. أعطونا مثالا يقول أن البرلمان (المجلس الوطني) قد حاسب الوزير أو المدير الفلاني في تقصيره وأجبره على الاستقالة، أو اعترض البرلمان على زيادات الضرائب والجمارك والأسعار، أو ألزم الحكومة بزيادة الأجور أو ، أو...

لقد شكى من قبل وزير الخارجية من التخبط السياسي ومن تضارب التصريحات التي تضر بعلاقات السودان الخارجية، وقال ذات يوم في لقاء صحفي (السوداني: ٢٤/ ٣/ ٢٠١٣): "للأسف لا توجد استراتيجية تتعلق بجنوب السودان أو أفريقيا"، وقال: "يجب أن يكف هؤلاء عن التشويش". .. وهكذا، مشكلات في سياستنا الداخلية وفي سياستنا الخارجية، ونرفض الإصلاح حتى من شخصيات موضوعية لا تسعى لمصالح شخصية؟ فأي مستقبل هذا الذي ينتظر الحزب الحاكم إذا ما سار في هذا الطريق؟!

السوداني: الثلاثاء/ ٩/ ٣/ ٢٠١٣

(٩)

بعض مطلوبات التحول الديمقراطي

في السودان ديمقراطية ناقصة وفيدرالية (مشوهة). صحيح أن هناك تحسُّن كبير في وضع الحريات في السودان إلا أننا نطمح ونطمع في المزيد لإرساء تجربة ديمقراطية سليمة وحكم رشيد لاستكمال عملية التحول الديمقراطي.

في تونس جمعتني مع الدكتور حيدر الحاج علي ندوة "الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق" ٦ -٨ فبراير ٢٠١٢، قلتُ له أن هناك تطور في وضع الحريات في السودان منذ أن غادرته أنت واستقررت في القاهرة. علّق قائلاً: "يا أخي الحريات هي حق للمواطن وليس منحة ننتظرها أو نستجديها من حكومة الإنقاذ".. رغم اختلافي مع دكتور حيدر في المنطلقات الفكرية إلا أنني أتفق معه في هذه الجزئية – التي تتفق حولها ليس الديمقراطيات والدساتير فقط بل كل الأديان السماوية.

لكني عندما قلتُ له ذلك الكلام كنتُ أتعامل مع واقع سياسي محدد في السودان وكنتُ أقارنه بما قبله من وضع، حيث كان تقييمي ينطوي على النسبية – أي بالنسبة لما كان عليه الحال في السودان حيث كنا نعيش في شمولية قابضة ثم حدث انفراج بدرجة كبيرة ما كان المراقب يتوقعه، وإن كان البعض يعزي هذا التحول إلى اتفاقية نيفاشا التي ذهبت بالجنوب لكن خلّفت لنا بداية تحول نحو الديمقراطية. وقمة هذا الانفراج هو إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وما أعلنه النائب الأول لرئيس الجمهورية الأستاذ علي عثمان محمد طه في مؤتمره (٢٦/ ٣) حيث قال ضمن ما قال: "إن الرئة السياسية ستتسع الآن في البلد.. نحن بصدد إدارة حوار وطني جامع... مع نبذ العنف والتداول السلمي للسلطة والاحتكام للمؤسسات الشعبية الديمقراطية لإضفاء المشروعية...".

لكن لكي يكتمل التحول الديمقراطي أقف هنا في نقطتين من مقتضيات أو استحقاقات التحول الديمقراطي – وهما البرلمان أو الجهاز التشريعي (المجلس الوطني) والنظام الاتحادي (الفيدرالي).

بالنسبة للبرلمان أو المجلس الوطني لا أحتاج أن أقف عنده كثيراً فقد تطرقتُ له في مقالي السابق من حيث أنه ضعيف وعجز عن أداء دوره الرقابي ودوره (التمثيلي) للشعب وأنه جزء من الحكومة ولا نتوقع منه محاسبة الجهاز التنفيذي لكن على الأقل يجب أن يتذكر النواب أنهم يحملون أمانة التكليف من الشعب – دعونا نشعر أنهم (أي النواب) يمثلون الشعب وليس تبع الحزب! هذا جزء مما أقصده بأن ديمقراطيتنا ناقصة.

الجانب الآخر الذي أشرتُ له من نواقص الديمقراطية التحول الديمقراطي في السودان هو النظام الفيدرالي. من حيث النظرية ومن حيث التجارب الفيدرالية الأخرى في العالم أرى أن النظام الاتحادي عندنا (مشوه)، فهو لم يختلف كثير عن النظام المركزي إلا في بعض الشكليات. فما زال المركز قابض على إدارة الدولة في كل مستوياتها.

فمن ناحية نظرية يتميز الحكم الاتحادي بأنه يتكون من ولايات – كل ولاية هي بمثابة (دولة مصغرة) لها برلمانها المنتخب من الشعب، وحاكم (هنا سمته الانقاذ واليا لزوم التأصيل) يكون أيضاً منتخباً من الشعب، ولكل ولاية دستور – على أن لا يتعارض مع الدستور الفيدرالي (الاتحادي)، ولكل ولاية جهاز قضائي على رأسه رئيس قضاء يعينه حاكم الولاية، وكذلك لكل ولاية شرطة مسؤولة عن الأمن في الولاية وإذا وقعت جريمة مثلا في الولاية وبدأت شرطة الولاية تلاحق المجرم الهارب لكن تخطي المجرم حدود الولاية تتوقف شرطة الولاية عن مطاردته لتتولى الأمر (الشرطة الفيدرالية) التي يحق لها التحرك عبر كل الولايات.. ولكل ولاية استقلالها المالي ومجلس وزراء وميزانية. بمعنى آخر أن لكل ولاية حكومة كاملة ذات سيادة (داخلية) على ولايتها. وحتى مؤسسات التعليم العالي (الجامعات) تتبع للولاية ولا يتدخل رئيس الجمهورية في تعيين مدير الجامعة. و حكومة الولاية مسؤولة عن كل الخدمات والتنمية والمشروعات المرتبطة

بها. الحكومة الفيدرالية (المركزية في العاصمة) مسؤولة عن الأشياء القومية الكبيرة: الجيش، الدفاع والأمن الوطني، الميزانية والسياسة الخارجية والجنسية والجوازات والهجرة والاحصاء والسياسات العامة الخاصة بالتعليم والصحة والضمان الاجتماعي والجمارك وما شابه ذلك. كلما ما تبقى يذهب للولايات. وهناك ثلاثة أنواع من الدساتير في شأن توزيع السلطات بين المركز والولايات: نوع يحدد سلطات الولاية ويذهب ما تبقى للمركز وتُسمى "السلطات المتبقية" (**residual powers**)؛ ونوع ثاني يحدد سلطات المركز وتذهب بقية السلطات للولاية، ونوع ثالث يحدد سلطات كل طرف.

تعالوا أنظروا لواقعنا في هذا الجانب. فدستور ٢٠٠٥ حدد في مادته (١٧٩) أن يكون لكل ولاية والٍ ينتخبه مواطنو الولاية. لكن في الواقع يتم إقالة والي انتخبه شعب الولاية ويتم (تعيين) آخر مكانه! أليس في ذلك انتقاص للديمقراطية وتشويه للنظام الفيدرالي؟

جانب آخر من حيث الممارسة نجد أن النظام الفيدرالي الآن في السودان أضْعَفَ سلطات الحكم المحلي وأضعف الضابط الإداري الذي كان في السابق يقوم بأعمال كبيرة في مجال الخدمة المباشرة للمواطنين. ويكفي أن أشير إلى أن نواب مجلس الولايات قد هاجموا تجربة الحكم الفيدرالي بالبلاد ووصفوها بأنها عاجزة وفاشلة (صحيفة الخرطوم، ٨/ ٤/ ٢٠١٣). وأشاروا إلى أن الدستور الحالي جـرّد الحكومات المحلي من الشخصيات الاعتبارية وجعل تبعيتها للولايات الأمر الذي أدى لإضعاف الحكم المحلي. والغريب أن القانون يخصص ٧٠٪ من الإيرادات للحكومة الاتحادية و ٣٠٪ فقط للولايات. وأشاروا إلى أن "الترضيات السياسية" تحول دون تحقيق صيغة للحكم الاتحادي المستقر. الحكم الاتحادي (الفيدرالية) يحتاج لإعادة نظر وتقييم من جهة بحثية أو أكاديمية محايدة لتصحيح المسار للتمهيد لتحول ديمقراطي سليم وحكم رشيد.

السوداني: الثلاثاء: ١٦/ ٤/ ٢٠١٣

(١٠)

الشعب يريد عيدية

حسناً فعلت الحكومة بتأجيلها لقراراتها (المحبطة) لما بعد العيد. فقد ورد في الأخبار في أواخر شهر رمضان أن الحكومة قد أرجأت إعلان قرارات رفع الدعم عن السلع الأساسية إلى ما بعد عيد الفطر المبارك. عندما قرأ المواطنون هذه الأخبار أحسب أن لسان حالهم يقول: (كتلوك ولا جوك، جوك) – أو كما يقول المثل الشعبي. فقد (بشرت) الحكومة المواطنين أكثر من مرة بأنها سوف ترفع الدعم عن السلع الأساسية. ثم أرجأت (وليس أجلت) القرار أكثر من مرة.

وبما نحن ما زلنا في أيام عيد أقترح على الحكومة أن تقدم للشعب "عيدية" تخرجه من هذا الاحباط. فالشعب اليوم بين منكوب من الأمطار والسيول أومقهور بزيادة الأسعار أو متشائم من مستقبل مجهول في غمار مناخ سياسي ضبابي. هذه العيدية التي أقصدها هي عيدية (سياسية) – نعم سياسية. لأن حل المشكلة السياسية في الداخل ومعالجة الأزمات في العلاقات الخارجية هي الطريق الوحيد لمعافاة الاقتصاد، كيف؟ يمكن النظر للعملية وكأنها مترابطة بسلسلة من التفاعلات الكيميائية. فنتاج ما نعانيه من ضائقة اقتصادية وهزة في البنية الاجتماعية وانهيار القيم والأخلاق كلها ترجع لخطأ وخطل السياسات. فالعيدية يمكن أن تتمثل في إعلان الحكومة لإصلاح سياسي شامل، وبأسرع ما يمكن. لأن الواقع السياسي أصبح مأزوما ودخلنا في مشكلات أو أزمات حلزونية (أو لولبية) متصاعدة كان نتاجها حروب وتدهور اقتصادي ومعاناة مستمرة للمواطنين. حتى أن المتشائم من المراقبين يرى حالة من انسداد الأفق. وهذا هو (ربما يكون) السبب الذي دفع بالسيد رئيس الجمهورية بأن يعكف على إعداد مقترح أو مخرج لمعالجة هذا الوضع المأزوم علاجاً جذرياً.

لا أعرف كنه أو مضمون المبادرة التي سوف يقدمها الرئيس للخروج من الأزمة أو المأزق السياسي الذي نعيش فيه (حروب وتمرد وفشل في الاتفاقيات مع الحركات

وفشل في المفاوضات مع المعارضة وفشل في معالجة أزمات العلاقة مع دولة الجنوب والأزمة الاقتصادية ...ألخ.). ليس لي علم بما تحويه هذه المبادرة لأن المصادر الرسمية لم تُصفح عنها باستثناء الإشارة العابرة لها من النائب الأول الأستاذ علي عثمان محمـد طـه. لكن في تقديري أن الأمر يحتاج لتنازلات كبيرة من الحكومة والمعارضة المدنية والحركات المسلحة، على أن تبدأ "عملية التنازل" هذه من الحكومة وأن يشهد على ذلك المجتمع الدولي بما فيه الاتحاد الأفريقي بآليته المتابعة للشأن السوداني - سواء كان في ما يخص الوضع الداخلي أو العلاقة مع دولة الجنوب.

العيدية المطلوبة (بعد عيد الفطر هذا) أن تبادر الحكومة السودانية بإصلاح سياسي شامل يبدأ بـ (حل نفسها)؛ وأن توافق على تكوين حكومة انتقال تضم ممثلين لكل الأحزاب وكل الأقاليم ولا ضير في أن يرأسها الرئيس البشير باعتبار أنه الشخصية التي تحظى بقبول عند معظم الأحزاب السياسية (وهذا هو التنازل الكبير المطلوب من حكومة المؤتمر الوطني تضحية منها من أجل استقرار السودان ووحدته). هذه الحكومة الانتقالية مهمتها وضع دستور متفق عليه وإعداد قانون انتخابات. ويمكن أن تكون فترتها ثلاث سنوات، توزيعها كما يلي: السنة الأولى إعداد الدستور، السنة الثانية إعداد قانون الانتخابات وإجازته على كل المستويات، والسنة الثالثة الإعداد للانتخابات وإجراؤها.

لا أعتقد أن الدستور يحتاج لمثل هذا التعقيد الذي يدور الآن بين الحكومة والمعارضة. فنحن لا نبدأ من الصفر فلنا إرث دستوري ثري ولنا خبراء متمكنين في ذلك، تنقصنا فقط الإرادة السياسية التي توفر المناخ اللازم لذلك وتختار الشخصيات المناسبة وتحقق الوفاق الوطني. وضع الدستور سوف يكون سهلاً عندما يتحقق الإجماع السياسي بالاتفاق بين كل القوى السياسية على الثوابت (شكل الدولة، نوع الحكم، النظام السياسي، حدود السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، الحريات، الحقوق، ونوع الدستور نفسه: مرن أم جامد... إلخ.). والدستور يمكن أن يتطور بين

الحين والآخر بإدخال تعديلات مستمرة بحسب ما يتطلبه الواقع من تطوير للأطر الدستورية والقانونية. ولنا في دستور الولايات المتحدة نموذجا لأكبر ديمقراطية مستقرة في العالم. فالاتفاق بين القوى السياسية (الوفاق الوطني) والاجماع على الثوابت يوفر الكثير من الجدل الذي يحوم حول الدستور ويوفّـر الكثير من الوقت المهدر.

وفي اعتقادي – بصفتي أستاذاً للعلوم السياسية – أن الديمقراطية التوافقية هي الأنسب لدولة متعددة ومنقسمة ومضطربة مثل السودان. على أن تكون مصحوبة بالتمثيل النسبي في الانتخابات. ولي اجتهاد في هذا السياق وكذلك للأخ البروفيسر الطيب زين العابدين أيضاً اجتهاد في هذا المجال.

أما بالنسبة للتعديل الوزاري الذي تعمل الحكومة على تأجيله كذا مرة ففي ظني أنه ربما لا يشكل أي تغيير في الوضع السياسي (وبالتالي الاقتصادي) للمواطن. وأعتقد جازماً أنه بدون التغيير في منهج الحكم وطريقة التعامل مع الأزمات، وفي طريقة التعامل مع المعارضة ومع المجتمع الدولي- أي إذا لم يكن هناك تغيير في المنهج والعقلية السياسية فإن أن تغيير في الحكومة في جانب الاسماء والشخصيات لا يشكل وضعاً جديداً، بل يعني المزيد من الإحباط "التراكمي" للشعب السوداني (الفضل).

السوداني: ١٣/٨/٢٠١٣

(١١)

في اجتماع ... في اجتماع

تقريباً لا توجد بلد في الدنيا تشتهر بـ (كثرة الاجتماعات) مثل السودان. (في حد يقدر يغالط؟!). فمنذ أن تخرجتُ في الجامعة والتحقتُ بالخدمة المدنية (لم أعمل في الخارج قط) قبل أكثر من ثلاثين عاما (لقد هرمنا) عملتُ في عدة مؤسسات ووزارات قبل أن أستقر في التدريس الجامعي. خرجتُ بهذا "الانطباع السيء جداً عن الخدمة العامة في السودان.

في كثير من المؤسسات يندر أن يمر يوم إلا وكان هناك اجتماع في قسم أو إدارة من إداراتها أو اجتماع للوحدة بأكملها. والمشكلة تكمن ليس في كثرة الاجتماعات وتكرارها بل في المساحة الزمنية التي تشغلها. وأيضا ينافس الشعب السوداني كل الشعوب في كثرة الكلام والثرثرة، لكنه لا يكتب. ومن هنا تأتي عملية (تطويل) الاجتماعات. لاحظوا أن الاجتماع لا ينعقد إلا بعد نصف ساعة أو ربما ساعة من وقته. يأتي المجتمعون تباعا و (فلان داك جاي في الطريق، وفلان اتصل قال قريب). وبالمناسبة مسألة (قريب) دي طبعا معروفة، تأخذ ساعة أحيانا!!.

والاجتماع نفسه مشكلة – من ناحية إدارة الاجتماع وإدارة الوقت. لاحظتُ في كثير من الاجتماعات أن من يجد فرصة ليقول رأيه يكرر نفس ما قاله شخص آخر ولكن ربما بمفردات مختلفة. لذلك كثيرا ما تسمع عبارة "أو زي ما قال الأستاذ....". بمعنى أن البعض يتحدث من أجل الحديث، من أجل (أن يظهر). فهو في مضمون الكلام لا يضيف جديدا لكن فقط لزوم أن يثبت وجوده أو كأنما يريد أن يثبت أنه (زول فاهم وعنده رأي وكدا)!

وبعد الاجتماع أيضا يظل الكثيرون في مكانهم لفترة من الوقت للونسة أو يخرجوا خارج قاعة الاجتماعات وهم وقوف يتجاذبون أطراف الحديث. فإذا أضفت الزمن الضائع: ما قبل الاجتماع، وفي أثناء الاجتماع وما بعد الاجتماع ماذا تبقى من يوم العمل (زمن الدوام)؟ كذلك هناك الكثيرون الذين يشاركون في أكثر من اجتماع في اليوم الواحد: اجتماع في داخل الحوش أو الهيئة واجتماع خارجه. وما بين هذا وذاك هناك (زمن الفطور) فعنه حدِّث ولا حرج. وأنا أعرف مؤسسة تعليمية كبيرة يخرج فيها الموظفون والإداريون والمحاسبون والصيارفة بالعربات (بكاسي وصالون) في جماعات إلى خارج المؤسسة للفطور.

وعادة وقت الفطور متأخر – وعلى الطريقة السودانية. طبعا فطور جماعي وبعده البارد والشاي و (الونسة) جنب ست الشاي... وحالما يعودون يبدأ الاستعداد للصلاة.

(طبعا الصلاة ما فيها كلام) لكن أحيانا يجلس موظف في مسجد المؤسسة بعد صلاة الظهر يستمع لواعظ. (دي عايزة فتوى: هل يجوز حضور جلسات الوعظ في أثناء ساعات العمل خاصة في مؤسسة مرتبطة بخدمة الجمهور؟؟). وعندما يعود هذا الموظف لمكتبه يكون المواطن الذي ينتظر الخدمة قد عيل صبره. وقد يتأخر الاجراء ولا يلحق بالصراف أو البنك لصرف الشيك مثلاً. أو ربما يُقال له أن المسؤول عن التوقيع خرج، أو ما موجود في مكتبه، "أمشي تعال بكرة"! ولكن غالبا يكون أحد حلقات سلسلة الاجراءات في اجتماع. فنحن "مدمنين" اجتماعات.

يُقال أنه في إحدى الدول – أظنها اليابان – أن إحدى الشركات ابتكرت طريقة جديدة للاجتماعات وهي أن يتم الاجتماع "وقوفا» – أي لا يجلس المجتمعون في كراسي لاجبارهم على الاختصار. ما أحوجنا في السودان لهذه الطريقة.

يرى علماء الإدراة الحديثة أن أنجح الإداريين هو الذي تكون منضدته أو تربيزته فاضية – ليس بها أي أوراق. لأن هذا يعني، أولاً، أنه لا يؤجل أو يؤخر عمله ولا يدع الأوراق تتراكم فيبت في أمرها في يومها أو في حينها. وثانياً يعني أنه لا يمركز السلطات في يده بل يعمل على تحويل أي ورق إلى الجهة أو الإدارة المختصة. أما إذا وجدتَ قياديا أو موظفا في إدارة عليا يضج مكتبه بالأوراق والملفات فأعلم بأنه فاشل.

هذا يقودنا إلى الحديث عن البيروقراطية (وهي كلمة لاتينية تعني: حكم المكتب أو حكومة المكتب bureaucracy). والبيروقراطية من حيث النظرية هي شئ مثالي ومطلوب. وهي تعني تنظيم العمل لتحقيق الأهداف؛ وتعني حسن الإدارة في كل شئ (إدارة العمل، إدارة الوقت، تقسيم العمل، التخصص، الوصف الوظيفي، الهيكل الراتبي والهيكل الوظيفي، الهرم الإداري، التخطيط، القرارات، الاجراءات، التنسيق، التنفيذ، الإشراف، المتابعة....ألخ). والهدف الكبير من هذه البيروقراطية هي تحقيق العدالة (سواء كان في خدمة المواطن أو من ناحية العدالة في التوظيف أو التعيين والترقية وفوائد ما بعد الخدمة...).

لكن في السودان وفي دول العالم الثالث أُسئ فهم البيروقراطية وأُسئ تطبيقها حيث ارتبطت في أذهان الناس بالاجتماعات الطويلة والكثيرة و بالاجراءات الطويلة والمعقدة بما يعطل مصالح الناس. كما ارتبطت بالمحسوبية والفساد والرشوة والواسطة وغيرها من العلل التي ألبسناها لها في التطبيق وهي بريئة منها. لذلك أصبحت هي (سبة) وشتيمة كأن يقول أحد (والله دا زول بيروقراطي) – بمعنى أنه يعطل العمل باجراءات طويلة وعقيمة ويعطل مصالح الناس.

الجهاز البيروقراطي في السودان يحتاج إلى ثورة وليس إصلاح. ويحتاج إلى إعادة ثقة المواطن فيه. وأن يتم ربطه بالأخلاق والدين (تأصيل) فالعمل عبادة وقضاء حوائج الناس حض عليها الدين ووردت فيها الأحاديث. لكننا لم نطبق البيروقراطية الغربية ولا حتى القيم الإسلامية – فمن نحنُ؟؟؟!!!

صحيفة اليوم التالي/ الخرطوم (العدد ١٧٤): ١٥/٨/٢٠١٣

الفصل الثالث

قضايا سياسيــة

(١)

الســـودان إلى أيـــن؟

تعليقاً على ما كتبتُه في مقال سابق في هذه الصحيفة بأن "الساسة عندنا في السودان لا يقرأون ولا يستشيـرون" أكـد لي أحـد ضباط الأمن بأنهم يعانون من المشكلة ذاتها التي يعاني منها الكُتّاب والباحثون حيث أنهم في أجهزة الأمن يكتبون تقارير مفصّلة ودقيقة عن الأحداث والقضايا المختلفة ويقدمونها لصُنّاع السياسة، ولكن كثيراً ما يتجاهلونها بما يعني أنهم – أي الساسة – لا يقرأون. وقال أنهم يبذلون جهداً كبيراً ووقتاً طويلاً في كتابة التقارير الأمنية التي تعين متخذ القرار ولكنهم – في جهاز الأمن – لا يرون أثراً واضحا لتقاريرهم.

وضرب لي مثلاً بما حدث بشأن هجوم قوات خليل إبراهيم على الخرطوم (مايو ٢٠٠٨) حيث قـدّم الجهاز معلومات للجهات المعنية عن تحرك تلك القوات منذ وقت مبكر وقبل وصولها إلى تخوم أمدرمان. وكان بإمكان القوات المسلحة أن تتحرك لضرب تلك القوات قبل دخولها حدود ولاية الخرطوم لو اهتمت القيادة السياسية بالتقارير ووجهت القيادة العسكرية لاتخاذ اللازم. لكن متخذي القرار في الحكومة استبعدوا أن يستطيع خليل غـزو الخرطوم لقلب نظام الحكم! وقد تصدت قوات الأمن ببسالة لقوات تحمل أسلحة حديثة – ولم ينقصها إلا معرفة الطريقة إلى القصر الجمهوري – وكان الضحايا أكثر من مئة من شباب الأمن (تقبلهم الله).

وقد نما إلى علمي أن مجموعة من جنرالات الأمن اجتمعوا قبل أيام قليلة في مكان ما في الخرطوم لمناقشة قضية أبيي والوضع في جنوب كردفان. وبالتعبير العامي

(حتوهو قرض) وأفرغوا من صدورهم الهواء الساخن، وتحدثوا بمنتهى الصراحة والجرأة والنقد الذاتي. حيث كان محور الحديث – أو السؤال المحوري: كيف وصلنا إلى هنا؟ ولماذا وصلت الأحداث إلى ما وصلت إليه الآن من تداعيات وأزمات؟ وقد قالوا فيما قالوا، أو بمعنى ما قالوا، أن الساسة تجاهلوا تقاريرهم التي نبهت لمثل هذه المآلات. أي أنهم مُحبطون من الساسة كإحباط الباحثين والكُتاب.

وفي السياق ذاته لبيتُ دعوة من مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا بالخرطوم لحضور ندوة عن "الأبعاد السياسية والأمنية لأحداث جنوب كردفان" وقد حضرتُ جزءً من هذه الندوة المهمة التي فاتني فيها حديث الأستاذ مكي على بلايل (أحد أولاد دُفْعتنا في اقتصاد الخرطوم – توفي لاحقا في حادث حركة) رغم أنني كنتُ أشرف على عملية ترحيل أسرتي من شقة إلى شقة (ومن زنقة إلى زنقة). فقد كان الموضوع مغري والحضور كبير. وكان التناول في مستوى الحدث. لا أود تكرار ما جاء في الندوة فقد قامت بعض الصحف بالواجب. لكن أشير إلى بعض الإشارات المهمة مثل ما قاله اللواء إبراهيم نايل إيدام (من أبناء النوبة وعضو مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطني) حيث صرخ الجنرال إيدام عالياً قائلاً: "اتركونا وحدنا" – في إشارة إلى أن الحكومة لو تركت الفعاليات الأهلية التي تعايشت سلمياً منذ قرون لِما كانت هناك أزمة. فتلك القبائل (وعلى رأسها النوبة والمسيرية الزرق والحوازمة) تعيش في انسجام تام. وقد قال الحريكة عز الدين أمير المسيرية الزرق (ناظر بالقديم): كان الواحد مننا يركب دابته ويدخل في ديار النوبة فينزل عندهم ضيفا ويُكرم بالذبائح.

هذا يعني أن السياسة عندما تدخلت فجّـرت الصراعات الإثنية (العرقية) مقرونا بالشعور بالتخلف والإهمال والتهميش وسياسة الاستعلاء العرقي التي يمارسها المركز ضدهم فيشعرون أنهم مواطنون من الدرجة الثانية. وفي هذه النقطة تحدث الجنرال إيدام بصوت جهير (في الإسلام لا فرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى). فكان تمرد يوسف كوة في منتصف ثمانينات القرن العشرين، ومن هنا ظهر أبناء النوبهة في الحركة الشعبية

وأصبح للحركة عبرهم عمق في الشمال – كما أصبح لها عمق عبر النيل الأزرق بمدخل التهميش.

وأعتقد أن مشكلة جنوب كردفان سوف تُدخِل الحكومة في دوامة جديدة وذلك لسببين: الأول أن الحكومة في طريقة تعاملها مع هذه المشكلة تعيد نفس الخطأ المنهجي الذي فجّـر مشكلة دارفور. والثاني أن مشكلة جبال النوبة سوف تكون أكثر تعقيداً لأنها تجمع بين عناصر أزمة دارفور ومسألة الجنوب (سابقاً) حيث يرتبط الأمر من ناحية بالجانب الإثني (صراع هويات) كما في مشكلة الجنوب، ومن جانب آخر بمشكلة التهميش والشعور بالظلم (هي الولاية الأغنى والأفقر في السودان!!).

وتتقاطع مع كل ذلك عوامل أخرى مثل معضلة الترتيبات الأمنية حيث يوجد ما بين ٣٠ ألف إلى ٤٠ ألف من أبناء المنطقة بجيش الحركة الشعبية. وعند توقيع اتفاقية السلام الشامل قالت لهم الحركة الشعبية (بعد الإنفصال) أذهبوا فأنتم شماليون. وفي الشمال لم يتم استيعابهم (دمجهم). أضف إلى ذلك أن موضوع الترتيبات الأمنية في الاتفاقية به قصور حيث لم يتحدث بوضوح عن كيفية التعامل مع مثل هذه الحالة. فلا يوجد ما يشير إلى ذلك في الاتفاقية في الجزء الخاص "بشأن تسوية النزاع في ولاية جنوب كردفان/ جبال النوبة وولاية النيل الأزرق" والذي وقّعه عن الحركة الشعبية القائد عبد العزيز الحلو (وعن الحكومة د/ مطرف صديق) في ٢٦ مايو ٢٠٠٤م. وكذلك في البرتوكولات الستة (بروتوكول رقم ٦).

والعامل الآخر هو مسألة "المشورة الشعبية". هذا المصطلح به خلط كبير وغامض (وحمّال أوجه). يعني يمكن تفسيره باستشارة أهل المنطقة (كل من المنطقتين) عن طريق الاستفتاء حول شأن أو عملية إدارة المنطقة والخدمات فيها. لكن يمكن أيضاً أن (يمطّه) أي طرف ليصل إلى حق تقرير المصير!!. ففي العلوم السياسية والإدارة العامة عندنا التوصيف واضح والخيارات محددة في مسألة الهيكل العام للدولة أو كيفية إدارة الدولة على جميع المستويات وبأشكاك مختلفة من أنماط الإدارة والعلاقة بين المركز والأطراف –

أو الوحدات الإدارية خارج المركز. فهناك الحكم المركزي والحكم المحلي والحكم الذاتي والفيدرالية (النظام الاتحادي) والكونفدرالية (الاتحاد الإستقلالي)، أما مسألة المشورة الشعبية فهي (بدعة) - إن جاز التعبير، وهي مصطلح غير دقيق.

أقترح تشكيل لجنة للمساعي الحميدة والمصالحة من شخصيات وطنية، على أن يكون من ضمن أعضائها مولانا محمد إبراهيم خليل، اللواء (م) فضل الله برمة ناصر، اللواء (م) إبراهيم نايل إيدام، والحريكة عز الدين وممثلين للحركة الشعبية – قطاع جبال النوبة.

صديقي (شيخ الدين) أستاذ بجامعة الدلنج (رجع لبيته في الأبيض بعد الأحداث) هاتفني قائلاً: الناس تسير (مثل النمل) على طريق الأسفلت من الدلنج إلى الأبيض (١٦٠كلم) بعضهم يحمل أسرته على موتر، وهناك مَن استغل تراكتور أو كارو. وقال إنها صورة مأساوية تفوق ما نشاهده في أوضاع اللاجئين السوريين في تركيا. وقال لي متسائلاً: "إلى أين يسير السودان؟" فقلتُ له: إنه يسير نحو المجهول.

السوداني ٢٠/٦/٢٠١١

(٢)

مَن المسؤول عن انفصال الجنوب؟

أبدأ هـذا المقال بالإجابة على السؤال أعلاه مباشرة وأقـول أن انفصال الجنوب كان حتميا. وأن حكومة الانقاذ غير مسؤولة عن الانفصال. وأن الحرب كانت سوف تستمر بلا نهاية سواء كانت مع الانقاذ أو غيرها. لأن كل النخب السياسية كانت وما زالت تنظر لمسألة الجنوب من زاوية السياسي/الاقتصادي. وأن كل المحاولات والاتفاقيات منذ المائدة المستديرة (١٩٦٥) وأديس أبابا (١٩٧٢) ونيفاشا (٢٠٠٥) لم تخاطب جوهـر المشكلة. غير أن نيفاشا قد تميزت بأنها قد أوقفت الحرب لكنها لم تحتوي على ما يمكن أن يحقق بوتقة الانصهار في المجتمع السوداني (بناء أمة سودانية موحدة

وجدانيا وفي الهوية). فكان التركيز على قسمة السلطة (الجانب السياسي) وقسمة الثروة (الجانب الاقتصادي) وتجاهلت التمازج الثقافي والاندماج الاجتماعي – وهي العوامل التي يمكن أن تبني هوية واحدة مدعومة بالعدل ودولة القانون والمؤسسة على مفهوم المواطَـنة.

ربما يصدق القول إن مشكلة الجنوب السودان قد تفاقمت – ضمن عوامل أخرى – بسبب عجز النخبة السودانية عن تحقيق الانسجام بين مكونات المجتمع السوداني. ولأسباب تاريخية وعوامل موضوعية ظهرت أزمة ثقة بين الطرفين على مستوى النخبة السياسية.

ثم استعصت المشكلة وتفاقمت الأزمة بسبب نوع المنهج الذي تعاملت معه النخبة السياسية الحاكمة (الشمالية) مع هذه المسألة. هذا المنهج ارتبط بالعقلية التي تعاملت مع المشكلة منذ بدايات تمظهرها في شكل تمرد في خمسينيات القرن العشرين. فركزت تلك العقلية على الحل العسكري في فترة الفريق إبراهيم عبود (١٩٥٨ – ١٩٦٤). ثم في انتقلت إلى الحل السياسي (فترة حكومة مايو/ أيار ١٩٦٩ – ١٩٨٥) وفترة الإنقاذ (منذ ١٩٨٩م) وهو منهج أفضل ولكن ذلك أطال أمد الحرب من هدنة إلى هدنة، ومن مفاوضات إلى أخرى. ولم تتمكن النخبة الشمالية من التوصل إلى اتفاق مع النخبة الجنوبية إلا بعد أن استوعبت أهمية الأبعاد الأخرى في المشكلة: البعد الاقتصادي- الاجتماعي وما يرتبط به من اعتراف بالظلم الاقتصادي والتهميش السياسي. ثم البعد الخاص ببناء الثقة وكان هو الأصعب في مرحلة الانتقال. هذا البعد الأخير يرتبط به بعد نفسي تشكل بتراكمات تاريخية وتعزز بسياسات استعمارية الأمر الذي أضفى على المشكلة – أو علاقة الجنوب بالشمال – المزيد من التعقيد والتأزيم.

مجمل هذه التطورات والتراكمات التاريخية والنفسية للمسألة جعلت العقل الجنوبي يستبطن موقفاً مسبقاً تجاه الشمال – هو موقف عقلي ووجداني يصل إلى درجة القناعة الجازمة (**dogma**) بأن الشمال يقوم على هوية مختلفة جداً عن الجنوب. هذا

الموقف أصبح واضحاً على مستوى المقولات وعلى مستوى الممارسات. يقوم الموقف الجنوبي على فكرة استعلاء الشمالي على الجنوبي. وعلى الرغم من أن الانتلجنتسيا الجنوبية تعترف بأن مصدر هذا الاستعلاء هو العروبة والإسلام باعتباريهما يشكلان ثقافة راقية، إلا أنها ترى "أن الوجه الآخر للعُملة هو تحقير الجنوبي" (فرانسيس دينج، صراع الرؤى، ١٩٩٥).

لذلك تبدو المسألة أكبر من النظر إليها باعتبارها مسألة موارد وظلم اقتصادي وتهميش سياسي بل تتجاوز كل ذلك إلى تباين ثقافي واختلاف عرقي إلى صراع في الهويات.

تكمن أزمة النخبة السياسية السودانية في التعامل مع مشكلة الجنوب في الخطأ المنهجي. وهذا الخطأ يتمثل في أنها تعاملت مع المسألة من خلال سياسيين من الطرفين تفاوضا وتم استبعاد عنصرين مهمين: أولهما المكوِّن الشعبي أو الأهلي (المجتمع المدني) والثاني يضم فئة العلماء والخبراء والباحثين – أي إهمال المعالجة العلمية للمسألة. ونحن في ثقافتنا نستخف بهذا البُعد المهم بالقول بأن هذا "أكاديمي". أو "مجرد تنظير"! بينما حتى نيفاشا نفسها جاءت من "قانون سلام السودان" الذي فرضته أميركا وقاد الطرفين للتفاوض تحت مظلة الإيقاد. هذا القانون جاء نتيجة دراسات علمية من مراكز بحوث في الولايات المتحدة.

وقد تحركت اللوبيات وعملت على تفعيل قانون سلام السودان (Sudan Peace Act) الذي بدأ في الكونجرس في نوفمبر/ تشرين الثاني 1999 ثم صدر في مارس/ آذار 2001 فتم تأجيله. ثم لوحت به إدارة بوش في عام 2002 عندما انسحب وفد الحكومة من المفاوضات بسبب خرق حركة قرنق لوفق إطلاق النار. ثم صدر قانون سلام السودان في ٢١ أكتوبر/ تشرين الأول٢٠٠٢. وقد شهد الرئيس الأمريكي ببداية الطرفين – الحكومة السودانية والحركة الشعبية SPLM – لمفاوضات جادة من أجل تحقيق السلام. واستمرت المفاوضات حتى تم التوقيع على اتفاق السلام

الشامل في ٩/يناير ٢٠٠٥. لكن: هل العلماء والباحثين الأمريكيين يكتبون عن مشاكل السودان أفضل من السودانيين؟ بالطبع لا. ولكننا دائما لا نهتم بالمعالجات العلمية للمشاكل. لذلك نستمر في التخبط وتستمر هذه الحالة اللولبية للأزمات السودانية.

في كتابي بعنوان: "مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان" الذي صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، ٢٠٠٩) تنبأتُ بانفصال الجنوب وقلتُ: "من الأفضل أن يتم الانفصال بصورة سلمية، وأن لا تضع الحكومة العقبات أمامه لأن السودان (الشمالي) إذا فقد الجزء الجنوبي بصورة غير سلمية فإن الدولة الناشئة سوف تشكل من ناحية إستراتيجية خطراً أكبر من حرب الجنوب نفسها. ذلك لأن الدولة الوليدة سوف تتشكل في سياق مختلف عن الشمال وربما تدير نخبتها ظهرها للسودان الشمالي – وهم يحملون في دواخلهم مرارات الماضي - لتشكيل تحالفات مع دوائر أفريقية وغربية، وربما صهيونية، قد تهدد كيان السودان الشمالي. وقلتُ أن دولة الجنوب الوليدة سوف تواجه أكبر وأعقد مشكلة واجهتها أي كيانات سياسية أخرى لبناء الدولة. فالخلافات القبلية والإثنية القديمة في الجنوب سوف يتم تسييسها بصورة حادة جداً في سياق الصراع حول السلطة، إضافة إلى مشكلات الجهل والأمراض والأوبئة (خاصة الإيدز: الجنوب الأعلى في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط) والأمية (نسبة الأمية في الجنوب هي أعلى المعدلات في العالم: أكثر من ٨٠٪ وسط الذكور و٩٦٪ وسط الإناث) إضافة إلى مشكلات بناء القدرات البشرية والبنية التحتية ومشكلات الفساد وغيرها.

كذلك إذا انفصل الجنوب (بالاستفتاء أو بغيره) ربما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية، ومعها إسرائيل، لدعم هذه الدولة الجديدة وتزويدها بالتكنولوجيا والتدريب والمال والسلاح لتأسيس "إسرائيل أفريقية". فعلى حكومة الخرطوم أن تتوقع كل السيناريوهات وأن تغير من سياستها تجاه الجنوبيين لكسب ثقة قادة لدولة جارة ربما

تحتاج للسودان الشمالي في كل شئ بدلاً من أن تلجأ للقوى الإقليمية والدولية الأخرى فتكون خصماً على استقرار وأمن السودان الشمالي بدلاً عن أن تكون جارة صديقة وحليفاً استراتيجياً." هذا ما قلتُه في ذلك الكتاب قبل عامين من الاستفتاء ومن الانفصال..

لكن الساسة لم يقرأوا .. ولن يقرأوا..

السوداني: ٥/ ٧/ ٢٠١١م

(٣)

هل أساءت الأحزاب السياسية للديمقراطية؟

في الأسبوع الماضي تحدث الترابي في فضائية قناة الجزيرة القطرية عن ثورة شعبية وشيكة في السودان، رغم أنه ينأى بنفسه وحزبه عن أية نية لمحاولة إنقلابية. أما الرئيس البشير فقد تحدى المعارضة أن تقود أية ثورة في السودان. وبين هذا وذلك بدأ الصادق المهدي يأخذ موقفا وسطا وواقعيا: ليس راضيا عن الحكومة بصورة مطلقة ولا يؤمن بتغيير تقوده الأحزاب السياسية. أما كاتب هذه السطور فيقف موقف الأكاديمي المحايد الذي يقرأ الواقع كما هو لكنه يصل لاستنتاجات من مقدمات منطقية.

أولاً: لا أؤيد الرئيس البشير في استحالة أن تقوم ثورة لأن الثورات تقودها الشعوب عندما تصل إلى حد معين من المعاناة والضيق والتوتر وما يترتب على ذلك من استياء وسخط واحباط ثم ينفجر البركان في لحظة تاريخية قد لا يستطيع أحد التنبؤ بها على وجه الدقة.

لكني في ذات الوقت – من وحي القراءة الموضوعية لواقع السودان – لا أتمنى أن تحدث ثورة الآن. لأن السودان يختلف عن تلك الدول من حيث تركيبة وطبيعة المجتمع السوداني ومن حيث الوضع الراهن الذي يضج بالأزمات، فأي تغيير غير سلمي سوف يؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباها. ويمكن أن نتخيل سيناريو (مشهد) معين. فالتغيير

العنيف أو الثوري في هذا الظرف الذي يمر به السودان وهو مازال يواجه مشكلة بناء الدولة ورسم معالم الهوية الجامعة ولملمة أطرافه التي تعيش في حروب وأزمات يجعل الظروف مواتية بأن تؤدي أية ثورة إلى تقسيمه إلى عدة دويلات مثل ما حدث ليوغسلافيا السابقة (الآن خمس دول). وربما يعيد التاريخ نفسه فنرجع إلى مكونات السودان القديم (قبل التركية) في شكل ممالك فيكون عندنا مملكة دارفور في الغرب، ومملكة في الوسط في شمال كردفان (مثلما كانت المسبعات) وجنوب كردفان (تقلي)؛ والنيل الأزرق (الفونج) ومملكة في الوسط النيلي مثلما كانت سنار (السلطنة الزرقاء) وهكذا.

دعونا نرجع لتاريخنا القريب جدا – لقراءة آخر حكومة ديمقراطية في الثمانينات (١٩٨٦ – ١٩٨٩). فالمقولات التي نكررها بفشل الأحزاب في التنمية بينما نجحت الحكومات العسكرية هي أن هذه الحكومات الحزبية (لم تجد الفرصة). لكن من المؤسف أن هذه الحكومات هي التي لم تعط لنفسها الفرصة حيث كانت تحمل عوامل فنائها في داخلها – ضعيفة ومتصارعة وفق تحالفات وإئتلافات متغيرة أنتجت حكومات غير متجانسة ونظام سياسي غير مستقر – ويكفي أن أشير إلى أنه في خلال ثلاث سنوات فقط كانت هناك خمس حكومات !! بل كانت هناك حكومة مدتها أقل من عام! وإليكم هذه الخلاصة التاريخية لآخر حكومة ديمقراطية منتخبة في العهد الحزبي الثالث (القريب):

على الرغم من أن حكومة الصادق المهدي كانت حكومة منتخبة من الشعب بصورة ديمقراطية لكنها شهدت صراعات وعدم استقرار. كما استمر التمرد وفشلت بعض المحاولات في التفاوض معه مثل اتفاقية الميرغني/قرنق في نوفمبر ١٩٨٨ وقبلها إعلان كوكادام في مارس ١٩٨٦ بين التحالف الوطني لإنقاذ البلاد والحركة. وقد تشكلت عدة حكومات في فترة قصيرة:

١/ حكومة الوحدة الوطنية (١٩٨٦– ١٩٨٧):

بموجب الانتخابات سلم الجيش السلطة للشعب من خلال ممثلين في الجمعية التأسيسية ومجلس رأس الدولة وترأس الصادق المهدي حكومة إئتلافية من حزبي الأمة والاتحادي

الديمقراطي . في يونيو ١٩٨٦ قـدّم رئيس الوزراء الصادق المهدي خطابا تعهد فيه بالالتزام بميثاق الدفاع عن الديمقراطية، وعقد المؤتمرالاقتصادي الأول من أجل النهوض والإصلاح الاقتصادي في مارس ١٩٨٦. لكن تدهورت الأوضاع الاقتصادية وزاد الأمر سوءً حيث رفعت الحكومة الأسعار في مارس ١٩٨٧ وظهرت صراعات بين الأحزاب المشاركة في الحكومة. وحاول المهدي إجرء إصلاحات اقتصادية لكن استدعى ذلك إجراء تعديل وزاري فأعفى الوزراء في مايو ١٩٨٧.

٢/ الوزارة الإئتلافية الثانية (أغسطس ١٩٨٧ – مارس ١٩٨٨):

تشكلت برئاسة الصادق المهدي وعاد نفس الوزراء ما عدا وزير التجارة (محمد يوسف أبو حريرة) الذي كان في خلاف مع المهدي. وتعهد المهدي للشعب بتنفيذ ميثاق الانتفاضة وأقام وزارة للسلام لمتابعة تنفيذ مؤتمر كوكادام وحل مشكلة الجنوب.

٣/ حكومة الوفاق الوطني (مارس ١٩٨٨ – ديسمبر ١٩٨٨):

تصاعدت الحرب الأهلية وساء الوضع الاقتصادي فتقدم الصادق المهدي بخطاب للشعب من داخل البرلمان (١٥ مارس١٩٨٨) مطالبا فيه بإعادة تفويضه لتشكيل حكومة موسعة وفق برنامج جديد. وفي الخطاب اعتراف ضمني بفشل حكومته السابقة. وبعد أكثر من شهر توصل حزبا الأمة والاتحاي الديمقراطي والأحزاب الجنوبية إلى "ميثاق الوفاق الوطني" وقد رفضته الجبهة الإسلامية القومية في البداية وأخيرا خضعت حكومة الصادق لشروط الترابي بتعديل القوانين وذلك على حساب موقف الأحزاب والقوى السياسية الأخرى. وهكذا أعلن الصادق المهدي في أواسط مايو ١٩٨٨ تشكيل حكومته الإئتلافية الثالثة التي ضمت (٩) وزراء من حزب الأمة و(٦) للحزب الاتحادي الديمقراطي و(٥) وزراء للجبهة الإسلامية القومية و(٥) وزراء للأحزاب الجنوبية، ووزير واحد من الحزب القومي السوداني بالإضافة إلى الفريق (م) عبد الماجد حامد خليل الذي تم تعيينه وزيراً للدفاع (مستقل).

تدهور الوضع الاقتصادي في عام ١٩٨٨ – ١٩٨٩ حيث أصبح الاقتصاد يعتمد على المعونات والقروض الخارجية. وخضع الاقتصاد لشروط صندوق النقد الدولي،

وتعمقت تبعية الاقتصاد الوطني للسوق الرأسمالية العالمية وزاد الأمر سوءً بالفيضانات والسيول (خريف ١٩٨٨) وزادت ندرة السلع وارتفعت الأسعار وخرجت مظاهرات طلابية تهتف (لن تحكمنا حكومة الجوع، لن يحكمنا السوق الأسود).

٤/ حكومة الإئتلاف مع حكومة الجبهة الإسلامية القومية (ديسمبر ١٩٨٨- فبراير ١٩٨٩):

انهارت الحكومة الثالثة بعد انسحاب الحزب الإتحادي الديمقراطي منها فسعى الصادق المهدي لتشكيل حكومة رابعة حيث شكلها من حزب الأمة والجبهة الإسلامية القومية وبعض الجنوبيين والشخصيات المستقلة. فاستقال عبد الماجد حامد خليل بسبب إشراك الجبهة الإسلامية في الحكومة الجديدة وطالب بإيجاد حلول للتصعيد العسكري في الجنوب.

وعقدت القيادة العامة للجيش مؤتمرا لمناقشة الوضع في الجنوب. لكن انحرف المؤتمر لمناقشة القضايا السياسية، ورأي الجيش أن هناك تهديدا لمكاسب الشعب ووحدته الوطنية، فرفع مذكرة لحكومة الصادق المهدي في ٢٠ فبراير ١٩٨٩ وطالب بالمزيد من الدعم العسكري والسياسي. اعترف الصادق بما جاء في المذكرة خاصة (انشطار الجبهة الداخلية) وتعهد بمعالجة الأوضاع.

٥/ حكومة الجبهة الوطنية المتحدة (مارس ١٩٨٩ – يونيو ١٩٨٩):

خاطب رئيس الوزراء، الصادق المهدي، الجمعية التأسيسية في ٢٧ فبراير ١٩٨٩ وتحت ضغط مباشر وغير مباشر من القوات المسلحة وقوى الانتفاضة السياسية والنقابية أعلن استعداده لتوسيع قاعدة الحكم بالصورة التي تلبي تطلعات القوى السياسية كافة. وسط هذه الضغوط أعلن رأس الدولة (أحمد الميرغني) إعفاء الوزراء وشكّل الصادق المهدي حكومة 'الجبهة الوطنية المتحدة': شملت (٨) وزراء من حزب الأمة، (٦) للإتحاديين، (٤) للأحزاب الجنوبية، وزير للحزب القومي، وواحد لليسار، ووزيرين للاتحادات النقابية والمهنية، وشخصية قومية لوزارة الدفاع.

في ١٦ يونيو أعلنت القوات المسلحة أنها رصدت محاولة إنقلابية خططت لها بعض العناصر المايوية للاستيلاء على السلطة وإعادة نميري للحكم. وفي ٣٠ يونيو ١٩٨٩ قاد العميد عمر حسن أحمد البشير إنقلابا عسكريا ناجحا أطاح في بحكومة الصادق المهدي الديمقراطية وشكل حكومة تحت اسم حكومة "الإنقاذ الوطني".

هنالك ملاحظة مهمة في هذا السياق: كانت تلك الأحزاب أفضل حالاً من اليوم، فقد كانت متوحدة ومع ذلك فشلت! فما بالكم في أحزاب منقسمة، منشقة – بعضها إلى خمسة أجنحة (تيارات أو كتل أو فروع..) في الحزب الواحد. فكيف يكون الحال إذا عادت اليوم وهي بهذا الضعف والانقسام والتفكك؟؟!

يجب أن نفكّر أولاً في إعادة بناء أحزاب سياسية متوحدة ومتماسكة تقوم على الديمقراطية والمؤسسية في داخلها حتى يقوم عليها نظام سياسي متماسك ومستقر، ثم نفكر في الثورة والتغيير، وإلا ربما يكون حالنا كالعراق اليوم أو أسوأ ونعض بنان الندم ونقول يا ليت لو أصلحنا نظام البشير واجتثينا منه الفساد والمفسدين وتدرجنا في التغيير من خلال انتقال ديمقراطي يتشكل على وعي وتفاليد وقيم أو ثقافة سياسية تحافظ على استدامة الديمقراطية وعلى وحدة (ما تبقى من) السودان واستقراره..

السوداني:الأثنين: ٩/ ١/ ٢٠١٢

(٤)

الدور الأمريكي في الأزمة السودانية

لقد أشرتُ في مقال سابق إلى أنه "لا يُعقل أن تتحرك حكومة الحركة الشعبية في الجنوب ضد السودان الشمالي بهذا الاحتلال العسكري لمنطقة حقول النفط وهي حكومة دولة تعاني من معارضة مسلحة وصراعات قبلية واضطرابات أمنية وجوع؟! والدور الأمريكي الذي أعنيه في هذا العنوان ليس في هذا الهجوم وإنما في مجمل الأزمة السودانية خاصة في مسألة الجنوب حتى تحقق "استقلاله".

في البداية أشير إلى الخطأ الشائع في خطابنا السياسي حيال علاقة أمريكا في السودان حيث ظلت النخبة السياسية السودانية تردد كثيرا أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست لديها استراتيجية في التعامل مع السودان. على العكس تماماً. أمريكا دولة ديمقراطية ودولة علم ودولة مؤسسات. تُصنع فيها السياسة بالاستعانية بمستودعات الفكر (think tanks) مثل مراكز الدراسات ومعاهد البحوث في الجامعات المختلفة. ففي الشأن السوداني خاصة في ما يلي مشكلة الجنوب، ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تخصص مبعوثين خاصين للسودان طيلة فترة المفاوضات والحرب إلى أن تحقق الإنفصال في نيفاشا. هذا على المستوى السياسي العملي. أما على مستوى صناعة السياسة والاستراتيجيات فقد استعانت بمراكز البحوث في وضع دراسة عن كيفية التعامل مع السودان – طبعا بهدف تحقيق مصالحها المتمثلة في دعم حركة التمرد لفصل الجنوب. وكان نتاج ذلك قانون سلام السودان (Sudan Peace Act). وهو قانون تمت صياغته في مركز بحوث في شكل دراسة كان حجمها مئات الصفحات تمت منذ نهاية تسعينات القرن العشرين. وتم تقديم خلاصاته للكونجرس (في ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٢) الذي ناقشه وأجازه وقدمه للإدارة الأمريكية وتم تنفيذه. وقد استفادت الحركة الشعبية لتحرير السودان من ذلك بكافة أشكال الدعم من ضمنها الحصول على (١٠٠ مليون دولار سنوياً).

كان الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكي تحقيق انفصال الجنوب. وكانت السياسة أو الوسيلة لتلك الغاية في البداية هي دعم الحركة الشعبية عسكريا ولوجستيا وماديا للإطاحة بحكومة الإسلام السياسي في الخرطوم. وقد شكلت أمريكا حلفا ثلاثيا لتطويق السودان وعزله وغزوه ثم تغيير نظامه. تمثل ذلك الحلف في يوغندا وارتريا واثيوبيا. وكانت عملية (الأمطار الغزيرة) المعروفة. وعندما فشلت حركة التمرد وحلفاؤها الإقليميون في تحقيق الهدف غيرت امريكا من سياستها من الحرب إلى الحل السملي والذي يؤدي في النهاية إلى فصل الجنوب، وقد تم ذلك.

وقد تجاوز اهتمام أمريكا بعملية السلام تحت مظلة الإيقاد ومعها شركاء الإيقاد (النرويج، إيطاليا...) وكانت أمريكا تدفع حتى فواتير الفنادق! وقد تجاوز قانون سلام السودان مسألة الجنوب إلى الأوضاع في أماكن أخرى من السودان خاصة دارفور وذلك من مدخل المساعدات الإنسانية قد أشارت إلى وجود (٧٠٠) عنصر دولي و (٥٠٠٠) عنصر محلي يعملون في دارفور (عام ٢٠٠٤) يحتاجون إلى حماية.

الملاحظ أن هذا التحرك الأمريكي لدفع عملية السلام في السودان كان نتيجة لضغوط محلية في الولايات المتحدة حيث تحركت اللوبيات وعملت على تفعيل قانون سلام السودان (Sudan Peace Act) الذي بدأ في الكونجرس في نوفمبر الثاني 1999 ثم صدر في مارس 2001 فتم تأجيله. ثم لوحت به إدارة بوش في عام 2002 عندما انسحب وفد الحكومة من المفاوضات بسبب خرق حركة قرنق لوفق إطلاق النار.

صدر قانون سلام السودان في ٢١ أكتوبر ٢٠٠٢. وقد شهد الرئيس الأمريكي ببداية الطرفين – الحكومة السودانية والحركة الشعبية SPLM – لمفاوضات جادة من أجل تحقيق السلام.

وقد أشارت أمريكا في قانون سلام السودان إلى الضغوط التي تمارسها على الطرفين من أجل تحقيق السلام (لكن طبعا سلام يحقق مكاسب للحركة الشعبية):

"...We have made clear to Sudanese Vice President Taha and SPLM Chairman Garang that a final agreement before the end of the year is critical to reducing tensions throughout the country, paving the way for full implementation of the agreement and the establishment of an enduring and comprehensive peace in Sudan واعترفت الولايات المتحدة بصريح العبارة بأنها معنية ومهتمة بشدة بهذه العملية وأنها سوف تشرف عليها بكل تفاصيلها حتى تحقق غاياتها وسوف تعمل بالتعاون مع الأسرة الدولية لتنفيذ اتفاقية السلام الشامل.

The United States will remain engaged in the process in order to ensure its successful conclusion, and will also work closely with the international community in the implementation of the comprehensive agreement.

والمعروف أنه منذ أن جاءت حكومة الإنقاذ للحكم في الخرطوم ووضح توجهها الإسلامي وتزامن ذلك مع التحول إلى النظام الدولي أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بدأت الأخيرة (أمريكا) تتحدث عن نظام الخرطوم بأنه عسكري وغير ديمقراطي وينتهك حقوق الإنسان في جبال النوبة ويقود حرباً دينية ضد العنصر الإفريقي المسيحي في الجنوب، ويرعى الإرهاب ويمارس تجارة الرقيق.

ثم وضعت وزارة الخارجية الأمريكية السودان في قائمة الدول التي ترعى الإرهاب. كما استغلت وجود المؤتمر الشعبي العربي/الإسلامي في الخرطوم وأسامة بن لادن والإرهابي الدولي (كارلوس) وحماس كأدلة على أن السودان دولة إرهابية... وقالت إن الدول الإفريقية المجاورة تشكو من تدخل الخرطوم في شؤونها الداخلية حيث تقدم حكومة الخرطوم الأسلحة والمساعدة للمنظمات الإسلامية.

وهكذا تظل أمريكا تنظر للسودان (الشمالي) من هذا المنظور: مركز الإسلام السياسي والإرهاب الدولي والأصولية المتطرفة. وبالتالي لا بد من محاصرته بأنظمة صديقة – من أهمها دولة الجنوب الجديدة.

(للمزيد حول هذا الموضوع أنظر: الدراسة التي نشرتها لي مجلة المستقبل العربي تحت عنوان: "مستقبل العلاقات السودانية-الأمريكية بعد اتفاقية السلام" عدد سبتمبر ٢٠٠٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت؛ وكذلك كتابي: مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان الصادر عن المركز ذاته عام ٢٠٠٩).

السوداني: الاثنين: ٢٣/ ٤/ ٢٠١٠

(٥)

جدل الهوية مرة أخرى

في كثير من المؤتمرات العلمية التي شاركتُ فيها في الدول الأفريقية جنوب الصحراء (أفريقيا السوداء) يواجهنا الزملاء الأفارقة بسؤال عن طبيعة هويتنا. غالبا – في فترة تناول القهوة (كوفي بريك) أو عند الغداء يدور الحوار بيننا وممثلي هذه الدول خاصة بعد انفصال الجنوب. وغالبا تكون اللغة هي المدخل للحوار والتساؤل عن الهوية. ففي آخر مرة التقيتُ فيها بعلماء السياسة من أغلب دول أفريقيا (السوداء) كنتُ أتحدث باللغة العربية مع أستاذة سودانية من جامعة الخرطوم كانت ضمن المشاركين (عواطف أحمد نهار). فتدخل دكتور من هذه الدول متسائلاً (أو مستنكراً) أننا نتحدث اللغة العربية. وأصابته الدهشة عندما قلنا له إنها لغتنا الأم. فقال لنا: وماذا عن الإنجليزية؟ قلنا له: تعلمناها في المدارس كمادة فقط لأنها لغة المستعمر البريطاني، فهي لغة أجنبية.

زميل آخر سألنا: هل أنتم عرب؟ فقلت له: نعم ملامحنا تبدو لك بأننا لسنا عرب. ولكن نحن نتاج تزاوج القبائل العربية مع القبائل الأفريقية فالتقى تيار العروبة مع الأفريقية فكان هذا الخليط المتفرد. لكن كان للغة العربية الغلبة وكذلك شكّل الإسلام عامل توحيد لهذه القبائل الهجين خاصة في شمال السودان.

لكن لاحظتُ أيضا عندما أقول لهم بأنني "أفريقي عربي" لا يقتنعون بالإجابة فندخل في توصيفات أنثروبولوجية/ تاريخية وأخلص معهم إلى أن شمال السودان عربي اللسان، أفريقي الملامح، إسلامي الانتماء.

دخلتُ في مثل هذا الحوار كثيرا مع أساتذة وباحثين في عدة مناسبات من عدة دول أفريقية (جنوب الصحراء) أذكر منها: جنوب أفريقيا، توجو، زامبيا، الكمرون، لوسوتو، سيراليون، غانا، السنغال، تنزانيا، كينيا، ناميبيا، يوغندا، رواندا، نيجيريا، كينيا،

أثيوبيا، وغيرها. يمكن الاستثناء الوحيد في هذه الدول هي أثيوبيا حيث أن الأثيوبيين يعرفون الكثير عن السودان بل هم الأقرب لنا في العادات مقارنة بتلك الدول.

خرجتُ بعدة نتائج من هذه الحوارات. منها أن هذه الدول الأفريقية معلوماتها ضعيفة جدا أو غائبة تماما عن السودان. ففي كينيا مثلا عندما يسألون عن دولتي وأقول لهم أنا من السودان أسمع تعليق واحد مكرر وهو: "لكن السودانيين سود جداً" But Sudanese are too black فأقول لهم: أنا من شمال السودان. هذا يعني أنهم يتعاملون مع جنوب السودان. أو بالأحرى أن الذين يزورون كينيا هم في الغالب سكان جنوب السودان فلذلك رسختْ هذه الصورة في أذهانهم. (يعني لو ذهب الفنان كابلي إلى نيروبي مثلاً وقال لهم أنا سوداني سوف لن يصدقوه وربما يعتقدون أنه يخضعهم).

ما توصلتُ إليه أيضاً أننا في السودان أهملنا علاقتنا بالدول الأفريقية، ربما الاستثناء الوحيد هو الطلبة الأفارقة الذين يدرسون في جامعة أفريقيا العالمية. إن اهتمامنا (الزائد) بالبعد العربي في هويتنا – كما أشرتُ في مقالة سابقة – يحتاج إلى إعادة نظر. وقد أفقدنا علاقات مفيدة مع الدول الأفريقية. كما أن هذا التركيز العروبي (بينما ملامح أغلبيتنا أفريقية) يستدعي ترتيب مفردات الهوية عندنا بحيث نركز على أننا أفارقة مسلمين نتحدث العربية (هذا لا يعني نفي عروبتنا). أو أن نتفق على أن هذه الفسيفساء التي تحيِّر الكثيرين في تصنيفها، وهذه الهوية المتفردة والملامح الهجين تجعل اقتراح تمسكنا بمفردة "السودانوية" أكثر مقبولية.

فالمسألة أكثر تعقيدا مما نتخيل، ولا يمكن ببساطها أن يقول أي سوداني لأي أفريقي بأنه (عربي)، مثل هذه الإجابة غير مقنعة بالنسبة لهم. ولا أبالغ إذا قلتُ أنني استشفيتُ من حواراتهم معنا تصور معين، وكأن لسان حالهم يقول لنا "أنتم متشبثين بالعرب، أو (متلبطين)"!

وفي حوارين منفصلين مع غاني وآخر يوغندي شاركتْ فيه الزميلة الأستاذة عواطف نهار عندما سألَنا (كل واحد منهم على حدة) هل أنتم عرب؟ ردت الزميلة

بأنها ليست من العرب لكنها تتحدث اللغة العربية فقط،. فاندهشوا لهذا التناقض: كلانا من (شمال) السودان لكنها تقول أنها ليست عربية بينما أزعم أنا بأن أجدادي من أصول عربية ولكنهم اختلطوا بالأفارقة في بلاد السودان!.

لكن حقيقة يظل السؤال مطروحا: هل نحتاج إلى أن نشرح حقيقة، أو أبعاد هويتنا المتعددة كلما واجهنا السؤال عن انتمائنا ونستخدم فيه مفردة "العروبة"؟! يبدو أن مقولة أن السودان أفريقي/ عربي أصبحت غير مقنعة أو غير دقيقة. وبالتالي يحتاج الأمر إلى اتفاق من العلماء والباحثين حول توصيف آخر يحل المعضلة وينهي التساؤل المهم: (إلى أي مدى نحن عرب؟). وإذا تمسكنا بالمقولات التاريخية التي تثبت انتمائنا العربي فإن ملامحنا (أو ملامح معظمنا) لا تؤكد ذلك! لقد سمعتُ في هذا السياق تعليقات كثيرة من سودانيين بأننا (ضائعين في النُص، لا راضين بينا العرب ولا لمينا مع الأفارقة)!!

عملية مراجعة مقولة دولة عربية/ أفريقية مسألة مهمة لأن العروبة تنطوي على ثقافة ولغة وحضارة (أي بها كل مكونات الهوية) بينما الأفريقية انتماء جغرافي حاضن لهويات متعددة!

لقد ظل سؤال الهوية يؤرقني كثيراً. ولقد تعرضتُ له في عدد من الدراسات والكتب، خاصة في كتابي "مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان" الذي صدر من مركز دراسات الوحدة العربية بيروت (٢٠٠٩) وتنبأت فيه بحتمية انفصال الجنوب بسبب "صراع الهويات". وقد أشاد بتناولي العلمي لمسألة الهوية عالم الاجتماع العراقي – الدكتور/ فالح عبد الجبار، مدير مركز الدراسات العراقية في لبنان، حيث كتب في مقالة له في مجلة المستقبل العربي (إبريل ٢٠١٢، صفحة ١٢٠): "رغم أن سيل الكتابات العربية عن مسألة الهوية عارم، فإن هذه الكتابات لم تدرس دراسة وافية لجهة علاقتها ببناء الأمة. والاستثناء الأبرز دراسة: عبده مختار موسى، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان...ألخ"؛ هذه شهادة تشجعني للاستمرار في استقصاء مسألة الهوية.

السوداني: ٤/ ٦/ ٢٠١٢

(٦)

الهوية بين السودان وأمريكا

في البداية أنوه إلى أن "الأفريقية" التي أشرتُ لها في مقالي السابق هي انتماء جغرافي حاضن لهويات متعددة .

هذا يقودني إلى الحديث عن مكونات الهوية. فالشعب السوداني الخليط انصهر في بوتقة قيم وأخلاق واحدة. وهذه بعض من العناصر التي تشكل الهوية. فالشعب السوداني يتميز بقيم التسامح والمعاملة الطيبة والكرم والشهامة والمروءة. وهذه كلها تندرج تحت كلمة (أخلاق). والأخلاق إحدى مرتكزات الهوية حيث تتكامل معها العناصر الأخرى مثل اللغة والدين والثقافة. وهذه السمات تميز الشعب السوداني (خاصة في الشمال) الذي يتماسك في هوية كبرى هي الدين الإسلامي واللغة العربية تموج في داخلها هويات صغرى تعكس تعددية كبيرة. وهي مصدر التعقيد ومصدر التفرد أيضاً.

لكن هذه التعددية تحولت في السودان من نِعمة إلى نقمة. لأن النخبة السودانية فشلت في إدارة التنوع بوعي ورؤية وطنية مجردة وبعدالة. وهذا هوالتفسير الوحيد لنجاح نظرية بوتقة الانصهار في الولايات المتحدة الأمريكية وفشلها في السودان. وهناك تشابه كبير بين السودان وأمريكا من مدخل الهوية والتعددية يصلح لتطبيق بحث مقارن بين التجربتين.

إن الحديث عن الهوية السودانية حديث متشعب ومتعدد المسارات بسبب تعقيد التركيبة السودانية. والسودان يشبه أمريكا بدرجة كبيرة في هذا التنوع العرقي (الإثني). فبينما شبّه علماء الأنثروبولوجيا الغربيين الولايات المتحدة الأمريكية بأنها صورة مصغرة للعالم **a microcosm for the world** شبّه علماء الأنثروبولوجيا هنا السودان بأنه صورة مصغرة لأفريقيا **a microcosm for Africa**.

أوجه الشبه كبيرة بين الحالتين، أبرزها أن الولايات المتحدة تشكلت من خليط من شعوب مهاجرة من عدة دول. وكذلك السودان (بلاد السود) التقت فيه القبائل العربية بالقبائل الزنجية/الأفريقية (غير العربية). فحدث التزاوج **intermarriage** والتمازج **intermingling** فنتج هذا الهجين **hybrid** تمثل في سحنة سودانية لا هي عربية خالصة ولا هي زنجية مطلقة (باستثناء أقليات محدودة حافظت على درجة عالية من النقاء في الطرفين).

إذا نظرنا للحالة الأمريكية نجد أن أمريكا أيضا تشكلت من جماعات هاجرت إليها من مختلف أنحاء العالم. غير أن الآباء المؤسسين تعاهدوا منذ البداية على إقامة دولة الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة. وتم إقرار ذلك في دستورهم منذ عام ١٧٧٩. وظل هذا الدستور يخضع لتعديلات كثيرة تواكب التطور ويستوعب المتغيرات (وما فرضته الحروب الداخلية) حفاظا على تماسك الدولة الأمريكية. وكان نتاج ذلك بوتقة انصهار ناجحة ودولة مستقرة تقوم على العدالة والقانون والحكم الرشيد خاصة بعد إقرار الحقوق المدنية للمرأة ثم للسود. وأصبح السود يتمتعون بكافة الحقوق إلى درجة أن رئيس أمريكا الحالي هو من أصل أفريقي/ أسود.

كان موضوع غلاف مجلة التايم الأمريكية (عدد إ بريل ١٩٩٠) صورة لشخصيات من الجنسين تمثل سحنات ملونة لجنسيات متعددة هو الشعب الأمريكي. وكان العنوان هو:

(Beyond the Melting Pot) – أي "ما وراء بوتقة الانصهار". توقعت المجلة أن القرن الحادي والعشرين سوف يشهد تحولاً في التركيب السكاني (الديمغرافي) للولايات المتحدة الأمريكية، حيث سيتفوق عدد المجموعات العرقية على عدد البيض. فكان العنوان الكبير في الغلاف هو "تحول أمريكا إلى اللون الأسمـر" **The Browning of America**. وهذا سوف يحول كل شئ في أمريكا: من السياسة إلى التعليم إلى الصناعة إلى القيم والثقافة. وأوردت المجلة أن واحد من كل أربعة من الأمريكان يعرِّف نفسه

(تعرّف نفسها) بأنه/ بأنها إسباني أو ليس من البيض **Hispanic or non-white**. وتوقعت المجلة إذا ما استمرت تلك الموجات من الهجرة ومعدلات الولادة فإن السكان الاسبان سوف يشكلون أكثر من ٢١٪ من الشعب الأمريكي، والآسيون ٢٢٪، والسود ١٢٪ بينما سوف يزيد البيض بنسبة ٢٪ فقط بنهاية القرن العشرين! وتوقعت أنه بحلول عام ٢٠٢٠ سوف يتضاعف عدد السكان غير البيض والأسبان ليصلوا إلى (١١٥) مليون نسمة، بينما سوف يظل السكان البيض بدون زيادة.

وتأكيدا لهذه التوقعات فقد أوردت المجلة أمثلة لهذا الاتجاه، ففي ولاية نيويورك أن ٤٠٪ من تلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية ينتمون لأقليات إثنية. وفي خلال عقد سوف تصل النسبة ٥٠٪. وبلغت نسبة أبناء الأسبان في المدارس ٣١,٤٪ والسود ٨,٩٪ والآسيويون ١١٪ - وذلك بجملة ٥١,٣٪ مقارنة بالبيض. (أي أن البيض أقل من٥٠٪). وفي كاليفورنيا تدنت نسبة السكان البيض إلى حوالي ٥٨٪ من سكان الولاية... وتقول المجلة في المقال أن الولايات المتحدة الأمريكية تم تشكيلها **created** وتستمر عملية إعادة تعريفها **redefined** بالهجرة الطوعية، وتشكل هذه العملية عنصر قوة لأمريكا – تضخ فيها الموهبة **talent** والطاقة والحيوية.

إذن أمريكا مجتمع منفتح، متكيف واستيعابي، لكن نجحت نخبته في تماسكه فيما فشلت فيه النخبة السودانية. أمريكا تستوعب كل ما يدخل مجتمعها فيمتلئ بالزهو **jingoism** بالشعور بالانتماء لهذه الأمريكانية **Americanism** فهلا تستفيد من نخبتنا من هذه التجربة لتشكيل الهوية السودانوية ***Sudanism***؟

السوداني/ ٢٩/ ٥/ ٢٠١١

(٧)

ضرورة عودة هذه الولاية

كانت ولاية (غرب كردفان) قد تم تذويبها في ولاية جنوب كردفان تنفيذاً لنصوص اتفاقية السلام الشامل. ووعد الرئيس السوداني عمر البشير ووالي جنوب كردفان أحمد هرون بإعادة الولاية الملغاة في حملتهما الانتخابية الماضية. ويُقال أن هناك لجنة تعمل على دراسة الأوضاع القانونية والاجتماعية والأمنية لكيفية إعادة ولاية غرب كردفان وتستمع إلى وجهات النظر المختلفة للحكومة والقوى السياسية والسكان ووضع خارطة طريق لإعادة الولاية.

وأنا أستغرب لماذا لجنة ودراسة ومشاورات وما شابه ذلك طالما أن المنطقة أصلاً كانت ولاية؟ في تقديري أن هذه اللجنة والدراسة والمشاورات تحصيل حاصل ومضيعة للوقت بينما يزداد شوق أهالي المنطقة كل يوم لعودة ولايتهم الموؤدة. ولا أدري لماذا تكون اتفاقية السلام الشامل كارثة علينا؟ فبعد أن فصلت الجنوب أذابت ولاية وفجرت مشكلة أبيي! فهي إذن جاءت وبالاً على أهلنا في المنطقة الغربية لجنوب كردفان وعلى أهلنا المسيرية تحديدا. والمعروف أن المسيرية قدموا كثيرا من الشهداء في فترة حرب الجنوب بل شكلوا حائط صد منيع في وجه التمرد وحالوا دون دخوله لأجزاء كبيرة من كردفان ولولا تمرد أبناء جبال النوبة لما كان للحركة الشعبية وجود في كردفان. والرئيس البشير يعرف المسيرية أكثر مننا. وقد عاد عبر ديارهم من الجنوب وشارك في أفراحهم ومناسباتهم ... ثم جاء الخرطوم واستلم الحكم.

كان ميلاد هذه الولاية في العام ١٩٩٤ بعد إعادة تقسيم الولايات التي جاءت بإدخال النظام الاتحادي (الفيدرالي) في عام ١٩٩١. وقد تم تقسيم ولاية كردفان الكبرى إلى ثلاث ولايات هي شمال كردفان (عاصمتها الأبيض) وجنوب كردفان (كادقلي) وغرب كردفان (الفولة). وأذكر أنني كنتُ في ولاية كردفان (الكبرى) عندما كان حاكمها

اللواء الحسيني عبد الكريم حيث عملتُ رئيس تحرير لصحيفة كردفان. وعندما تم تقسيم الولاية إلى ثلاث ذهب الحسيني وجاء محمد الحسن الأمين في شمال كردفان وحبيب مختوم في جنوب كردفان وصلاح الغالي في غرب كردفان. ذهبت الجريدة أيضا مع التقسيم حيث قال محمد الحسن الأمين أنه لا يرغب فيها، بينما قال حبيب مختوم أنه ليس له علاقة بجريدة تابعة لولاية مختلفة. أما صلاح الغالي فقد قال أنها ترف لأنه في ولايته الوليدة ما زال يبحث عن (عِـدّة) ليأكل عليها وزراء حكومته!

عاشت ولاية غرب كردفان أكثر من سبع سنوات حيث كانت مسألة تذويبها ضمن خيارات اتفاقية السلام التي بدأت مفاوضاتها منذ العام ٢٠٠٢. وقد كانت ضحية لهذه الاتفاقية بينما بقيت الفولة العاصمة السابقة كما هي لم تستفد أي شئ من كونها عاصمة لولاية! هل تصدقوا أن الفولة ليس بها متر واحد شارع أسفلت وهي عاصمة ولاية البترول؟ ظلت مدينة الفولة بائسة عندما كانت حاضرة للولاية وعادت إلى بؤسها أكثر بعد أن تم تجريدها من تلك الصفة. فهي أغنى ولاية من حيث الموارد الطبيعية (نفط، ثروة حيوانية وزراعة) لكن الأفقر في التنمية والخدمات ومستوى المعيشة!

لقد شكلت عملية تذويب الولاية في ولاية جنوب كردفان احباطا لسكان المنطقة الغربية. كان نتاج ذلك أن التحق عدد كبير من أبناء المسيرية بحركات التمرد المختلفة في الجنوب ودارفور. كما ظهرت حركات مثل شهامة (٢٠٠٤) وشمم (٢٠٠٦). وفي العام نفسه ظهرت حركة جديدة أسسها أبناء كردفان بالداخل والخارج هي تجمع كردفان للتنمية (كاد **KAD: Kordofan Alliance for Development**). ولكن بحمد الله تخلى أبناء كردفان عن نهج العمل المسلح وعادوا ليلتحقوا بركب العمل السلمي من الداخل وقد أعلنت (كاد) مؤخرا أنها سوف تتحول إلى حزب سياسي وتتقدم لتسجيله لكي تمارس نشاطها من الداخل.

على الحكومة أن تقدِّر هذه المواقف الوطنية النبيلة لأبناء كردفان وتعمل على تعويضهم بفتح الفرص لأبناء كردفان العائدين في الوظائف المختلفة وإعادة تقسيم ولاية

كردفان إلى ثلاثة أو أربعة ولايات باعتبار أن أهلنا (الحَمَـر) يطالبون بولاية منفصلة تكون عاصمتها مدينة النهود. وليس في مطالبهم بدعة فدارفور تقسمت إلى خمسة ولايات فلماذا نرفض الثلاثة أو الأربع ولايات لكردفان التي ظلت صابرة ولم تتمرد على السلطة بل كانت سندا لها في كثير من المواقف؟. وإذا كان الأمر يرتبط بمعايير عدد السكان فسكان جنوب كردفان مليون وسبعمائة ألف ويستحقون ولاية فالولاية الشمال سكانها ستمائة ألف نسمة. وكذلك الحال بالنسبة لولاية شمال كردفان التي يسكنها أكثر من ثلاثة مليون نسمة.

وبالعودة لولاية غرب كردفان فالملاحظ الآن أن صديقنا مولانا أحمد محمد هارون تستغرقه مشاكل ولاية مضطربة وتعاني من التمرد والأزمات. فهو غارق في منطقة جبال النوبة ويكفي أن المواطنين غير آمنين حتى في المدن الكبرى في الولاية. ففي مناطق الجبال الشرقية ينشط التمرد حتى تخوم مدينة رشاد وهي ليست بعيدة عن امروابة التي لا تبعد كثيرا عن كوستي!

فكيف هذا هو الحال ويكون والي جنوب كردفان مسؤول عن مدن بعيدة مثل الفولة وبابنوسة وكيلك والمجلد؟! وقد خرج مولانا هارون من الرئيس البشير بوعد بعودة ولاية غرب كردفان. وتشكلت لجنة برئاسة اللواء حقوقي حاتم الوسيلة السماني. وقد أكد والي جنوب كردفان أحمد هرون أن أمر إعادة ولاية غرب كردفان التزام سياسي واجب التنفيذ. نتمنى أن يكون ذلك قريبا حتى لا تموت أحلام أبناء المنطقة الذين حملهم الاحباط لتكوين كيان شباب المنطقة الغربية وينظمون حركات احتجاجية (إعتصام) من حين إلى آخر.

إذن لا داع إلى أن تقوم اللجنة بزيارات ميدانية لمعرفة آراء الناس هناك فالرأي مُجمع عليه هو ضرورة إعادة الولاية الموؤودة.

(وبالفعل عادت الولاية في يونيو ٢٠١٣) السوداني: ٢٠١٢/٩/١٠

(٨)

قراءة في هامش الأزمـة

الأزمة الاقتصادية التي فجرت مظاهرات احتجاجية (صيف ٢٠١٢) كانت لها ظلال سياسية، بل السياسات هي السبب الأساسي في هذه الأزمة. لكن الجانب الآخر في هذه الأزمة هي طريقة تعاطي المسؤولين مع الأزمة في مخاطبتهم للرأي العام السوداني؛ أو بمعنى آخر الخطاب السياسي في التعامل مع الأزمة وتداعياتها.

الجانب الذي لم تهتم به الحكومة هو جانب الخطاب السياسي، أو كيفية نقل هذه المعالجات للشعب وأسلوب تعامل الحكومة مع رد الفعل المتوقع من ذلك. فالملاحَظ أن هناك ربكة في الخطاب السياسي في هذا الأمر، وهناك عدة جهات حكومية تصرح وتعلق على الأزمة وتتهم المعارضة بأنها وراء ذلك ووصفت الاحتجاجات بأنها (تخريب) بينما كان على الحكومة أن تتوقع ذلك، فأي احتجاجات فيها سخط شعبي على الأرجح أن تحدث فيها فوضى ويحدث فيها تخريب. ينبغي ألاّ تُحمِّل الحكومة المعارضة كل ما يحدث بل عليها التركيز على معالجة أسباب انفجار السخط. وخير فعلت ولاية الخرطوم باتباعها لتدابير لتخفيف غلاء المعيشة، لكن ماذا عن بقية الولايات؟

أعود لنوعية الخطاب السياسي المطلوب في مثل هذه الظروف. فالملاحظ أن مسألة ضبط الخطاب مهم جدا في وقت الأزمات. ولكي يتم ذلك لا بد من تحديد قيادات معينة تتولى عمليات التصريح ومخاطبة المؤتمرات الصحفية بعد الاتفاق مسبقا على المنهج والخط العام لذلك. لكن لاحظنا أن هناك عدة شخصيات وعدة جهات تطلق التصريحات مما أدى إلى اضطراب الخطاب السياسي. فبينما يتحدث بعض المسؤولين للشعب بأن هذه الاجراءات والسياسات ضرورية وحتمية للخروج من الأزمة الاقتصادية ذهب البعض الآخر للحديث عن المؤامرات وتحريض المعارضة للشعب!

عدم ضبط الخطاب السياسي طغى على جانب إيجابي مهم في هذه الأزمة وهو مبادرة الحكومة في تطبيق التقشف على نفسها بتقليص كبير في قمة الجهاز البيروقراطي – في العاصمة والولايات، وتخفيض كبير في الإنفاق العام. هذه نقطة كان يجب أن يركز عليها الخطاب السياسي في التعامل مع الاحتجاجات مضافا إليها التركيز على شرح البدائل والمعالجات وأن الأزمة ربما تكون مؤقتة، وما شابه ذلك.

كذلك هناك خبراء وتكنوقراط يقدمون النصح بصورة وطنية محايدة كان يجب اتاحة الفرصة لهم لمخاطبة الرأي العام في مثل هذه الحالات لأنهم يستطيعون تقديم الشرح اللازم للرأي العام عن هذه الملابسات واقتراح الحلول. فعلى سبيل المثال نجد الدكتور الكندي يوسف خبير اقتصادي معروف (وقد زاملتُه في إعداد الخطة الخمسية الثانية للتخطيط الاستراتيجي) فقد قال في مقابلة أجرتها معه صحيفة السوداني (١/٧/٢٠١٢) أن الوضع تجاوز الأزمة إلى الكارثة. وتحدث بموضوعية عن الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع. كما كشف عن وجود (٣) مليون عامل في الدولة، و (٢٥٠) ألف معاشي واقترح إلغاء الولايات والاستعاضة عنها بمحافظات (وطبعا مع تقليص عدد المحليات)، كما أكد على ضرورة التفاوض مع حكومة دولة الجنوب بشأن تأجير الخط الناقل للنفط.

كذلك هناك الخبير الاقتصادي الدكتور بابكر محمد توم الذي تحدث في احدى نشرات العاشرة مساء في تلفزيون السودان وقدم آراءً في غاية الأهمية في الاهتمام بالموسم الزراعي والاهتمام بالزراعة بصورة عامة في قطاعها المروي والمطري والنهوض بالزراعة كإحدى البدائل في التعامل مع الأزمة.

أعتقد أن على الحكومة أن تتعامل بموضوعية مع الاحتجاجات وتعطي الفرصة للخبراء والاقتصاديين للخروج من الأزمة. واقترح الاستفادة من هؤلاء الخبراء والتكنوقراط في شكل لجنة لإدارة الأزمة تضم، إلى جانب هؤلاء، الوزراء السابقين في مجال الزراعة والصناعة والتعدين والمالية.

أحد المهندسين الذين يعملون في شركة خاصة قال لي أن هنالك بعض الأشياء التي يمكن أن تساعد الحكومة في الخروج من الأزمة دون أن يدفع المواطن الثمن، وضرب مثلا بالعقارات والإيجارات الحكومية. وقال أن هناك الكثير من الوحدات الحكومية تستأجر عقارات فخمة وضخمة في الأحياء الراقية وهي عالية التكلفة وأحيانا يكون المبنى أكبر من احتياجات الوحدة أو المؤسسة. واقترح أن يكون هناك ترشيد للصرف في هذا الجانب فذلك – حسب رأيه – يوفر الكثير من المال العام. والأمثلة كثيرة لترشيد الانفاق العام إذا ما تمت مراجعة شاملة لكل بنود الميزانية وأوجه الصرف المختلفة، مع ضرورة الالتزام بالأولويات. وقد تبادر سؤال في ذهني هو: لماذا لا تعقد الحكومة حواراً مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأحزاب لإشراك الجميع في عملية وضع سياسات لمحاصرة الأزمة وتجاوزها بأقل الخسائر؟

السوداني/ ١٧/ ٧/ ٢٠١٢

(٩)

محاربة اللغة الإنجليزية!

كل العالم يهتم باللغة الانجليزية لأنها اللغة الحية الأولى في العالم ولغة العلم والتكنولوجيا والعولمة. وكل الدول العربية والإسلامية أصبحت تعطي اهتماما كبيرا ومتزايدا باللغة الإنجليزية إلا نحن في السودان نسير في الاتجاه المعاكس. حاربنا اللغة الانجليزية وربطنا – خطأً – بين محاربتها والتأصيل أو الأسلمة. وكأن التأصيل لا يتم إلا من خلال تدمير اللغة الإنجليزية. وقد ربط ساستنا بين عملية تعريب الجامعات وعملية التأصيل!

والغريب أن حكومة الإنقاذ أعلنت ومنذ بداية تسعينات القرن العشرين تدشينها لـ "المشروع الحضاري". وإذا كان المشروع الحضاري ينطوي على إحياء الحضارة الإسلامية بصفتها حضارية عالمية، فهذا يستلزم الاهتمام أكثر باللغة الإنجليزية لأنها المفتاح والوسيلة الأكثر فاعلية في نشر الدعوة الإسلامية في العالم. لكننا أهملنا أهم

أدوات نشر الدعوة عالميا كما أهملنا الخطاب الدعوي المناسب والخطاب الإعلامي والسياسي الموضوعي العقلاني، وساعدنا الإعلام الغربي في تشويه صورة السودان في العالم من خلال رسمه لصورة ذهنية تقول أن السودان دولة متطرفة وأنها مركز للإرهاب الدولي والإسلام السياسي والأصولية السياسية وغيرها من القوالب الجاهزة التي يرددها الإعلام الدولي. وقد استفادت من كل ذلك النخبة الجنوبية وكذلك الدارفورية في استمالة الرأي العام العالمي وكسب الدعم الدولي لقضاياهم مستفيدين من اللغة الانجليزية التي أهملتها الحكومة السودانية بدعوى التأصيل.

أينما نذهب للمؤتمرات يسألوني عن ضعف المشاركة السودانية. أحيانا أكون لوحدي من السودان بينما من الدول الأفريقية الأخرى يكون هناك أربعة إلى خمسة مشاركين من دولة واحدة والسبب على ما يبدو تراجع اللغة الانجليزية عندنا. والغريب في الأمر أن دول الخليج كانت تستجلب معلمي لغة انجليزية ومترجمين من السودان الآن وضعهم في اللغة الإنجليزية أفضل مننا. هل نحن عرب أكثر منهم؟

ومن الإسقاطات السلبية للتعريب أن تراجعت جامعة الخرطوم كثيرا حيث كانت تستفيد من خلال اللغة الإنجليزية بتبادل الأساتذة الزائرين مع الجامعات الغربية المتميزة وتبادل الممتحن الخارجي ومن خلال التعامل مع العلم الغربي بلغته الأصلية ومتابعة التطورات في مجال المناهج والنظريات والاكتشافات والاختراعات العلمية فضلاً عن المراجع والدوريات العلمية. فماذا لو طبقنا التعريب جزئيا على بعض الجامعات بحيث تكون عندنا جامعات قليلة تدرس باللغة الإنجليزية مثل جامعة الخرطوم والسودان والجزيرة والاستفادة منها كنوافذ مع جامعات العالم وننافس بها على مستوى الوطن العربي وأفريقيا والعالم أجمع. يمكن التركيز على هذا الجامعات في بعض التخصصات وفي التوسع الرأسي (الدراسات العليا) وبتخريج أساتذة للتدريس في كل الجامعات الأخرى.

هل إذا فعلنا ذلك سوف يهدد ذلك عملية التأصيل؟ أو يؤثر في مستوى اللغة العربية؟ وبالمناسبة ما فعلته ثورة التعليم العالي هو – كما قلتُ في مقال سابق – أنها

توسع كمي ولكن "تدمير نوعي". وقد تراجع المستوى الأكاديمي في التعليم العام والعالي بصورة مخيفة جداً. كما فقدنا اللغتين العربية والإنجليزية معاً!!

إذا كانت المسألة مسألة "مشروع حضاري" فالتاريخ الإسلامي يؤكد لنا أن الحضارة الإسلامية نهضت وغزت أوربا بسبب أنها "حضارة استيعابية" حيث تفاعلت فيها الثقافة واللغات العربية والتركية والفارسية. وأنها اهتمت باللغات الغربية، خاصة الإنجليزية. وقد نقلت العلم الإغريقي وأضافت إليه وقدمت انتاجها للعالم. والغريب أن أوربا بعد عصر القرون الوسطى وانحسار سيطرة الكنيسة وعودة الاهتمام بالعلم (الدنيوي) لم تجد أصول العلم الغربي إلا عند المسلمين. فأخذته منهم ونهضت به – عبر عصر التنوير وكانت الموجات الصناعية المتتالية وانعكس الوضع الحضاري بغزو فكري وعسكري واستعمار للدول العربية والإسلامية.

التاريخ يؤكد لنا أن النخبة الإسلامية/العربية لم تتعامل مع اللغات الأجنبية بهذه الحساسية التي تتعامل بها النخبة السودانية الحاكمة اليوم. فالتفاعل الحضاري كان مستمرا عبر القرون. وفيما وجد المسلمون أنفسهم يحكمون مجتمعات دينية متنوعة ومتعددة كالمسيحيين الروم والأرذوكس والنساطرة والأقباط، والزرادشتيين، والمانويين واليهود إلى جانب مجموعة من التقاليد اللغوية والأدبية بما فيها الإغريقية والقبطية والسريانية والأرمنية والإيرانية الوسيطة وغيرها من الحضارات والديانات الأخرى المعاصرة للدين الإسلامي كان أمام النخبة العربية خياران: إما صياغة هوية إسلامية أكثر استقلالية على غرار المجتمعات الأخرى التي يحكمونها، أو أن تحاول الجمع بين كل هذه المجتمعات والتقاليد المختلفة في تركيبة حضارية واحدة.

قبل نهاية القرن الثامن الميلادي تحولت النخبة العربية إلى الخيار الثاني. وشجعوا الأغلبية الساحقة غير المسلمة إلى التحول إلى الدين الإسلامي. ومنذ ذلك الحين بات الدين الإسلامي واللغة العربية يتوجهان إلى وجوب إقامة ترابط حضاري، عن طريق الجمع بين المجتمعات الدينية واللغوية في إطار هوية دينية واحدة، متسامين في البداية عن الهويات الأخرى ليحلا في النهاية محلها.

ولأن المسلمين فضلوا الخيار الثاني تحول الإسلام إلى حضارة عالمية ولم يبق مجرد دين عرقي محدود النظرة. وتحولت الحضارة الإسلامية إلى حضارة عالمية بفضل عامل مساعد آخر هو قدرتها على تلقي واستيعاب الثقافة من أحد أطراف العالم ومن ثم نقلها إلى الأطراف الأخرى. مثلاً فن صناعة الورق التي تعلمها العرب من الصينيين (من الأسرى الصينيين نتيجة للهزيمة التي منيت بها الجيوش الصينية على أيدي العرب فأسلمت آسيا الوسطى). وسرعان ما نشر العرب صناعة الورق هذه في طول وعرض الامبراطورية العباسية. ثم امتدت إلى مصر واسبانيا ثم إلى أوروبا. من ناحية أخرى أسهمت تكنولوجيا الورق بشكل فعال في نماء الدين وفي تسريع نشر القرآن الكريم.

كذلك اهتم المسلمون بالعلوم والمعارف الإغريقية والهندية. ففي أواخر القرن الثامن الميلادي كان البيزنطيون قد أهملوا – منذ زمن بعيد – التعاليم الفكرية الكلاسيكية التي وضعها (أرسطو) و (بطليموس) و (جالينوس)، والتي هاجرت شرقاً عندما دفع الإضطهاد الدين المسيحي النساطرة الناطقين باللغة السريانية للهجرة إلى إيران، حيث واصل النسطوريين تدريس العلوم الإغريقية في ظل حكم آخر الحكام الساسانيين. وفي القرنين الثامن والتاسع عادت هذه التعاليم الفكرية المغمورة إلى الظهور ثانية عندما أقام العباسيون عاصمتهم بغداد في قلب الإمبراطورية الساسانية، والخلفاء المتحمسون للحصول على هذه المعارف اعتبروها "معارف علمية" ... وعمدوا إلى إقامة (دار الحكمة) التي هي في الحقيقة عبارة عن مكتب يُعنى بترجمة الأعمال الإغريقية والسريانية والسنسكريتية والفارسية التي تبحث في علوم القدماء المتعلقة بشكل خاص بالطب والفلك والرياضيات.

وهكذا كان التفاعل الحضاري الإسلامي عبر اللغات وليس الانكفاء ومحاربة اللغات الأخرى كما نفعل اليوم في السودان، فهلا أعدنا النظر في موقفنا من اللغة الإنجليزية بدعوى التأصيل؟

السوداني: ٢٥/٦/ ٢٠١٢

الفصل الرابـع

العلاقــات الخارجيــة

(١)

مصر والسـودان "حتـة واحدة"

اليوم التالي/ الثلاثاء: ٢/ ٧/ ٢٠١٣

في النكتة أن مظاهرة خرجت في مصر تنادي بوحدة وادي النيل وشارك فيها سودانيون. وكان هناك حلفاوي متحمس جداً لهذه الوحدة وتم رفعه إلى أعلى وهو يهتف: "مصر والسودان حتة واحدة" ويردد معه المتظاهرون الهتاف. لكن عندما أنزلوه وجد أنه قد فقد محفظته. فقال لهم أرفعوني. فبدأ يهتف هذه المرة قائلاً: "مصر والسودان ستين حتة"!.

طبعاً السرقات موجودة في كل مكان في العالم، وممكن هذا الحلفاوي يتنشل في السودان (وما فيش حد أحسن من حد).

لكن على الرغم من تقلبات السياسة تظل العلاقة بين الشعبين قوية وضاربة في الجذور. ومهما طرأ عليها من طارئ بسبب اختلافات السياسيين أو تفلتات الإعلام، تبقى العلاقة حميمة إلى حد كبير. وعلاوة على العلاقات المتينة بين البلدين هناك تمازج ومصاهرة بين المجتمعين المصري والسوداني. وكمثال لذلك شقيقي الأكبر (رحمه الله، فقد توفي قبل خمس سنوات في القاهرة) متزوج من مصرية وأنجب منها بنت وولد. وظلت الأسر من الطرفين تتبادل الزيارات بين مصر والسودان.

وكلما أزور أقربائي في مصر أزور الأصدقاء في مؤسسة الأهرام وخاصة مجلة السياسة الدولية (أبو بكر دسوقي وهاني رسلان). وفي إحدى زياراتي لمكاتب المجلة لم أجد أي واحد منهما. وبينما أنا أسير في ممرات المبنى قال لي أحد السُّعاة: (لحد دالوقتي

أصحابك ما جوش، لكن في أريبك) – يقصد (أحد أقربائي). فاندهشتُ لقريبي الذي يعمل ضمن هيئة التحرير في الأهرام. مشيت خطوات في الاتجاه الذي حدده لي دليلي فوجدتُ عامل آخر أيضاً قال لي (أريبك في المكتب موجود). فتح لي المكتب فاستقبلني شاب أسمر طويل وظريف، فأكرمني وقدم لي أعداد من مجلة السياسة الدولية التي بها أحد مقالاتي. وقد علمتُ أنه من صعيد مصر، وهذا هو (سـر القرابة)!.

خرجتُ من مؤسسة الأهرام وفي ميدان طلعت حرب دخلتُ في مصرف لإجراء معاملة وقبل أن أتحدث لموظف البنك بادرني بالسؤال: "الأخ أسـواني؟" فقلتُ له: لا، سوداني. فأدركتُ فعلاً أن مصر والسودان (حتة واحدة).

وأذكر عند مشاركتي في مؤتمر بمدينة كوالا لمبور – عاصمة ماليزيا – في عام ٢٠٠٦ كان أحد المشاركين أستاذ جامعي مصري (صعيدي) يعمل أستاذا للفلسفة ومقارنة الأديان في جامعة قطر هو البروفيسر محمد عبد الله الشرقاوي. وكان هو (فردتي) في أيام المؤتمر – طالعين ونازلين مع بعض. وفي ذات يوم كنا نقف في صالة استقبال الفندق ونتجاذب أطراف الحديث انضم إلينا ثالث فعـرّفنا ببعض. ثم قال لي ممازحاً: تعرف نحنا (الصعايدة) بنحبكو أوي إنتو السودانيين. ثم أضاف: تعرف ليه بنحبكو أوي؟ فقلتُ ليه؟ قال: (لإنكم إنتو الصعايدة بتوعنا)!

ممازحة ذلك البروفيسر المصري تعكس شعور متأصل في النخب المصرية تجاه السودانيين. وهو ما يأخذه السودانيون على المصريين. هذه النظرة الاستعلائية هي ما يعكّـر صفو العلاقات الحميمة بين الشعبين. أتمنى أن تتجاوزها الصفوة المصرية وتكون قدوة لبقية الشعب المصري.

النظرة الدونية يلمسها السودانيون في عدة مظاهر أقلها أن السودانيين يهتمون بالشأن المصري وبتفاصيل الأحداث في مصر، بينما المصريون – حتى على مستوى الطبقة المتعلمة – لا يهتمون بما يجري في السودان إلا من خلال مَـن يُنصِّب نفسه (خبير في الشأن السوداني). أما البقية فلا تعرف حتى اسماء المدن الكبرى واسماء المسؤولين

السودانيين.! صحيح أن لمصر تأثير ثقافي – ليس على السودان فحسب – بل على كل الدول العربية الأخرى. ولكن هناك متغيرات كثيرة تقلل من تأثير هذا 'التدفق الثقافي' المصري على السودان اليوم. فالجيل الحالي من السودانيين والدول العربية وغيرها أصبح مُعـرَّض باستمرار وبكثافة لثقافة تتجاوز ثقافة مصر، هي ثقافة العولمة. والآن، من خلال الدبلجة الشامية، بدأت الدراما التركية تسحب البساط من تحت أرجل الدراما المصرية.! وكذلك الدراما الهندية المدبلجة، وربما تظهر دراما (مكسيكية وصينية وغيرها) تكسر احتكار مصر للعقل العربي.

ولستُ في حاجة لتكرار ما يردده الكثيرون من أهمية كل طرف (مصر والسودان) إلى الآخر. فقد شبعنا من كلام (معسول) عن 'أزلية' العلاقات والتاريخ المشترك والمصالح... نحتاج اليوم إلى سلوك حقيقي يعبر عن هذه الخصوصية بين الشعبين. من جانب السودان فقد فتح ذراعيه للأشقاء المصريين من ناحية العمل والاستثمار. فالسودان محتاج لمصر وبالعكس. يجب أن نلعن الشيطان وننحي جانبا مشكلة حلايب بتحويلها لمحكمة العدل الدولية. وهناك سابقة إيجابية من ناحية السودان. فقد لعب السودان دوراً مهما في إعادة طابا لمصر من إسرائيل وذلك من خلال تقديمه لوثائق تثبت أحقية مصر. وبالتالي، بالحكمة وبالقانون الدولي، يمكن تجاوز عقبة حلايب لتنساب العلاقة بين البلدين مثلما ينساب النيل بينهما.

وفقا للمتغيرات السياسية الحالية أصبح المناخ أكثر ملائمة للدفع بالعلاقات إلى فضاءات من الفاعلية والواقعية وتحقيق فعلي للمصالح المشتركة. فالنظام السياسي الحاكم في مصر هو صورة طبق الأصل للنظام (نُشِـر هذا المقال قبل إطاحة الجيش بحكومة مرسي – الإسلامية – المنتخبة ديمقراطياً) السوداني من حيث التوجهات الآيديولوجية، وهذا متطلب مهم للتفاهم والانسجام والتعاون والتكامل من أجل مصالح الشعبين ومستقبل الدولتين.

اليوم التالي/ الثلاثاء: ٢/٧/٢٠١٣

(٢)

أثـر العلاقـات الأمريكية/ الإسرائيلية على السودان

هذا العنوان كان عنوانا لندوة مغلقة في مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا قبل شهرين تقريبا وكنت أحد المتحدثين الثلاثة فابتدرنا نقاشا شاركت فيه نخبة من العلماء والباحثين. وأحسب أن إدارة المركز قصدت توصيل مخرجات الندوة لصانعي السياسة في الحكومة السودانية. لكن بعد الاعتداء الإسرائيلي على مصنع اليرموك وضح أهمية أن تكون مثل هذه المداولات مطروحة في الإعلام. لا أود أن أقول أن هناك عدم تواصل بين مراكز البحوث وصناعة القرار لكن لا شك في أن هناك نقطة ضعف ما في هذه العملية. لكني هنا سوف أكتفي بما قلته في الندوة المشار إليها.

خلاصة ما توصلتُ إليه – أو أوصيتُ به في طرحي – علينا أن "لا نكون ملكيين أكثر من الملك" وعلينا ألا نعادي إسرائيل بهذه الطريقة الصارخة، فهناك دول عربية لها علاقات دبلوماسية وسفارات مع إسرائيل فيجب أن نكون واقعيين في هذا الأمر.

حول تأثير العلاقات الأمريكية الإسرائيلية على السودان قلتُ أن طرحي يقوم على فرضية أن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية لها تأثير على كل المنطقة – منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي. وما مسميات "الشرق الأوسط الكبير" و "الشرق الأوسط الجديد" إلا تأكيد لحقيقة واحدة هي أن إسرائيل تظل تشكل محور ارتكاز في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وأنها تشكل بؤرة التفكير الاستراتيجي الأمريكي تجاه هذه المنطقة. فمفهوم الشرق الأوسط الكبير قُصد منه إعادة رسم الخارطة السياسية والاستراتيجية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المحور بحيث تستوعب الدول العربية في منظومة جديدة هي الشرق الأوسط بدلاً عن "العالم العربي"، حيث لا يتحدث العرب عن "وطن عربي" أو "عالم عربي" بل "شرق أوسط جديد يضم إيران وتركيا وإسرائيل إضافة إلى الدول العربية.

بصورة مستمرة تظل العقلية السياسية الأمريكية تبحث عن سياسات تحمي بها إسرائيل المعروفة بأنها تشكل حليف استراتيجي **strategic asset** لأمريكا. وهذا الأمر مرتبط بتأثير إسرائيل على أمريكا عبر اللوبي اليهودي/الصهيوني. فاليهود يشكلون٣٪ من الشعب الأمريكي لكنهم يسيطرون على ٣٠٪ من أكبر وأقوى وسائل الإعلام الأمريكي من فضائيات وصحف ومجلات والتي من خلالها يصنعون الرأي العام ويسيطرون على العقول ويوجهون السياسات الأمريكية. يتجلى هذا التأثير على صناعة السياسة من خلال نفوذ لجنة الإيباك (لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية الأمريكية) والتي تنضوي تحتها أكثر من ٥٠ ألف جميعة يهودية في أمريكا.

في هذا السياق يأتي تأثير العلاقات الأمريكية/الإسرائيلية على السودان. من المفاهيم الخاطئة الشائعة عندنا في السودان والتي يرددها بعض الساسة السودانيين أن أمريكا ليست لديها استراتيجية أو سياسة واضحة تجاه السودان. هذا فهم خاطئ يعكس عدم فهم للفكر السياسية والاستراتيجي الأمريكي. فأمريكا هي دولة علم ودولة مؤسسات ودولة ديمقراطية حقيقية. والعقلية السياسية الأمريكية لا يتحرك تفكيرها في فراغ بل لأمريك سياسات ترتكز على استراتيجيات والاستراتيجيات تنطلق من مرتكزات فلسفية. والفلسفة السائدة في أمريكا هي البراجماتية **pragmatism** وهي ميكيافلية أمريكية تزود السياسة الأمريكية بالذرائع لتفسير السلوك السياسي الأمريكي خاصة في السياسة الخارجية. ودائما ما نسمع مقولات يرددها القادة الأمريكيون في هذا السياق مثل "حماية مصالحها الحيوية" **vital interests** وحماية الأمن القومي، وأن لأمريكا ثلاثة أنواع من الحدود: حدود جغرافيا وحدود أمن وحدود مصالح. وضمن هذه الحدود اللامتناهية ووفق تلك الفلسفة البراجماتية تتحرك السياسة الأمريكية.

الشأن السوداني حاضر في العقلية السياسية الأمريكية. واهتمام أمريكا بالسودان يتضح من تخصيص مبعوثين خاصين بالسودان منذ عقد التسعينات من القرن العشرين وحتى الآن. واهتمام أمريكا بالسودان جاء وفق مؤسسية ومنهجية علمية وأوضح مثال

على ذلك قانون سلام السودان الذي جاء بمفاوضات الايجاد وانتهى باتفاقية نيفاشا وفصل الجنوب. هذا القانون جاء بناءً على دراسة علمية من مئات الصفحات عكفت عليها مراكز بحوث أمريكية وبمناهج علمية حديثة مثل منهج البحوث الموجهة للسياسة action and policy oriented research وتتضمن خلاصات policy briefs وخلاصات تنفيذية وتوصيات، تحولت إلى سياسات تبنتها الحكومة الأمريكية تجاه السودان.

الشأن السوداني حاضر وبشدة وباستمرار في العقلية الأمريكية وبتأثير إسرائيلي مباشر ويأتي ذلك من خلال السياسة الإسرائيلية في منطقة القرن الأفريقي الكبير والبحر الأحمر. وقد أصبح تأثير إسرائيل أوضح بعد انفصال الجنوب، لأن إسرائيل لها علاقات قديمة مع حركات التمرد لأن دعمها للانفصال يخدم نظرية "شد الأطراف" بالنسبة للعالم العربي وهي سياسة صهيو/ إمبريالية لحصار العالم العربي/ الإسلامي من الجنوب حتى لا يتمدد في في ثقافيا وحضاريا وسياسيا في أفريقيا. ومن ناحية شد العالم العربي من الشمال بالعلاقات مع تركيا لكن فشلت في هذا الجانب بعد صعود التيار الإسلامي للحكم في تركيا. والعامل الآخر لاهتمام إسرائيل بالجنوب هو مياه النيل لإضعاف مصر واستخدام ملف المياه – من خلال التأثير على دول المنابع مثل أثيوبيا ويوغندا – كرت ضغط عليها (على مصر).

وقد قلتُ في تلك الحلقة النقاشية: نحن في السودان نحتاج إلى إعادة النظر في موقفنا من إسرائيل. لا أدعو لإقامة علاقات معها لكن على الأقل التعامل بواقعية وعدم التطرف في عدائها، حفاظنا على مبادئنا بدعمنا لحماس ينبغي أن يتم في حدود المعقول وبتوازن دون أن يرمي بنا ذلك في مواجهة مع إسرائيل. لكن يبدو أن المواجهة حدثت الآن.

السوداني:الثلاثاء: ٦/ ١١/ ٢٠١٢

(٣)

كيف نستعيد علاقتنا مع أمريكا؟

واضح أن حكومتنا أصبحت تعاني كثيرا من تدهور علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية. والمهم جدا الاعتراف بأننا نخسر الكثير من هذه الخصومة مع هذه الدولة المهمة في عالم اليوم. وبعيداً عن الشعارات والديماجوجية دعونا ننظر إلى مصالحنا نظرة موضوعية: ماذا جنينا من عدائنا لأمريكا؟ لقد تأثرت مصالحنا كثيراً من هذا العداء.

الآن في سياستنا الخارجية ليس هناك (عداء) مع أمريكا. بل بدأت الحكومة السودانية تتعاون مع أمريكا بأكثر مما كانت تتوقع وذلك في سبيل عودة هذه العلاقات. غير أن أمريكا ما زالت تستعصم وتمانع في رفع العقوبات رغم المتغيرات الكثيرة التي طرأت على السودان من طرد الإرهابيين ومحاربة الإرهاب وتصفية مؤتمر الشعب العربي/ الإسلامي واتفاقية السلام وانفصال الجنوب والتحولات في دارفور والانتخابات وما شابه ذلك...

رغم كل هذه المستجدات والمعطيات ما زالت الإدارة الأمريكية تصر على أن تكون أسيرة للمسوغات القديمة، وما زالت تردد ذات المقولات، وتجدد المواقف ذاتها وتجدد معها العقوبات!

إذن ما هو الحـل؟

الحل كان في الماضي وما زال في الحاضر وسوف يظل في المستقبل يكمن في أن تعدِّل أو تغيِّـر الحكومة السودانية من منهجها في التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية. الملاحظ أن الحكومة السودانية ظلت باستمرار تركز على القنوات الدبلوماسية الرسمية وعلى المؤسسات الحاكمة بصورة مباشرة، ولم تنجح في فك شفرة السياسة الخارجية الأمريكية. شفرة الحكومة الأمريكية تتمثل في مداخل غير رسمية. فأمريكا تؤثر في

صناعة سياستها قوى أخرى غير الكونجرس والبنتاجون والمخابرات. فهناك منظمات المجتمع المدني المختلفة والإعلام والشركات. وقد نبهتُ في مقال سابق إلى سر نجاح تدجين إسرائيل لأمريكا وهو عن طريق هذا المدخل وبخاصة اللوبي الصهيوني وعلى الأخص عن طريق لجنة (الإيباك: لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية الأمريكية)AIPAC.

بعد مقالي السابق عن "أثر العلاقات الأمريكية/الإسرائيلية على السودان" هاتفني الدكتور/ حامد الأمين الذي يعمل في شركة الرواد للخدمات المالية ببرج البركة بالخرطوم معلقاً على ذلك المقال. والدكتور حامد تخرج في اقتصاد جامعة الخرطوم وحصل فيها على الماجستير ثم الدكتوراة في الاقتصاد من الولايات المتحدة الأمريكية. علّق على موضوع العلاقات السودانية-الأمريكية قائلاً "بأن على الحكومة السودانية وعلى سفارتنا في واشنطن أن تركز على الشركات. وقال أن هناك (١٩) شركة أمريكية ترغب في الاستثمار في السودان لكن تقف العقوبات المفروضة عليه عائقا يحول دون ذلك."

هذا يعني أن علينا التركيز على التواصل مع الشركات الأمريكية مباشرة وأن ترسل الوفود (غير الرسمية) لتلتقي بهذه الشركات مباشرة وتتفاوض معها حول إمكانية الإستثمار في السودان وتقترح صفقات لإغرائها بالاستثمار في السودان وذلك من شأنه تشجيع هذه الشركات الضغط على الحكومة الأمريكية لرفع العقوبات. وتساءل دكتور حامد (لماذا لا نرسل رجال أعمال مثل أسامة داؤود وأبناء النفيدي وأمثالهم لأمريكا للتعامل مع شركاتها الراغبة في الاستثمار في السودان؟).فقلتُ له كنتُ قد كتبتُ دراسة تحت عنوان: "مستقبل العلاقات السودانية/ الأمريكية بعد اتفاقية السلام" نشرتها لي مجلة (المستقبل العربي) التي تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت وذلك في العدد (٣١٩) الموافق سبتمبر ٢٠٠٥. وقدمتُ بعض التوصيات في نهاية تلك الدراسة، وفي هذه المناسبة أقتبس هنا بعض من تلك التوصيات التي وجهتها للحكومة السودانية للعمل بها لاستعادة العلاقات مع أمريكا:

- محاولة اختراق المجتمع الأمريكي ومخاطبة المؤسسات (بما فيها المؤسسات الإعلامية) واللوبيات التي تؤثر في اتخاذ القرار في السياسة الخارجية. الملاحظ أن حركة التمرد قد نجحت في هذا الصدد فكسبت تعاطفا غربيا ودعما في مختلف الجوانب.(وأذكر هنا أنه ذات مرة أشار أحد الصحفيين الغربيين إلى وزير الخارجية السوداني – آنذاك – الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل بأنه لا توجد حكومات تعادي أو تهاجم السودان، بل توجد منظمات وأفراد يهاجمون الحكومة السودانية). إذن على الحكومة السودانية أن تتجه نحو منظمات المجتمع المدني الأمريكي.
- على النخبة السودانية أن تعزز علاقاتها مع أوروبا – الحليف التقليدي لأمريكا. فالتصور الأوروبي للعالم مبني على القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. فهي تميل إلى الدبلوماسية والتعاون – إلى الجزرة وليس العصا.
- التعامل مع المنظمات العاملة في مجالات حقوق الإنسان والديمقراطية وثقافة السلام وفض المنازعات لتوفير فرص أكبر لفهم الواقع السوداني ومشكلاته واقتراح المعالجات المناسبة.
- العمل على رفع المقاطعة الاقتصادية الأمريكية للسودان وتوضيح – أو التركيز على – أنها تضر بمصالح الشعبين، وكذلك تشجيع التبادل والاستثمار بين رجال الأعمال والشركات العاملة في البلدين.
- تشجيع التبادل الثقافي والأكاديمي والمهني بين البلدين ودفع الدبلوماسية الشعبية في هذا الاتجاه.

كانت تلك جزء من توصيات في خاتمة الدراسة المشار إليها التي تم نشرها في تلك الدورية (والتي تقدمت بها ضمن بحوث أخرى نلتُ بها الترقية لدرجة الأستاذ المشارك). ولكن، وكما ظللتُ أكرر كثيراً، أننا نكتب ونكتب بيْـدَ أن حكومتنا (أو صانعي السياسة عندنا) لا يقرأون.

الثلاثاء ٢٠/ ١١/ ٢٠١٢

(٤)

العلاقات السودانية/الأمريكية

ورد في الأخبار أن (علي كرتي التقى جون كيري) – وزير خارجية السودان بوزير خارجية أمريكا – على هامش القمة الأفريقية الخاصة بالاحتفال بمرور خمسين عاماً على تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية/ الاتحاد الأفريقي (١٩٦٣ – ٢٠١٣). ومع الخبر هنالك مسحة تفاؤل بتطبيع علاقات واشنطن بالخرطوم بحسب تعبير جون كيري "برغبة بلاده في تحسين العلاقات مع السودان". المفردات (الوردينغ) هنا مهمة جداً للتحليل: فهناك عنوان صحفي بأن أمريكا "تبدي رغبتها في تطبيع علاقاتها مع السودان"، وهناك نص خبري يقول (...رغبة بلاده في تحسن...). فهل ذكر كيري بالنص كلمة تطبيع normalization أم هي مجرد إبداء رغبة؟!. فإذا كان النص الإنجليزي يخلو من تلك المفردة أعلاه ويقف عند (إبداء رغبة) فهذا يعني عدم التسرع وعدم الإفراط في التفاؤل، خاصة أن للحكومة السودانية تجارب مع أمريكا في مثل هذه (الوعود). كما أن عبارة "تبدي رغبتها" هي عبارة دبلوماسية أكثر من كونها تعبير لفظي قاطع ومحدد أو دقيق. وإذا كانت العبارة هي تطبيع أو إبداء رغبة ففي الحالتين وجب التحفظ.

في الواقع إن وزير خارجية أمريكا لا يمكن أن يقرر بشأن هذه العلاقة لوحده في لقاء هامشي مع نظيره السوداني لأن أمريكا دولة مؤسسات والقرارات الكبيرة لا تتخذها وزارة الخارجية لوحدها كما هو معروف. وهذا يقودني للحديث عن طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان وموقف القيادة السودانية منها، ولماذا تظل هذه العلاقة تقف على مفترق الطرق على الرغم من تعاون حكومة الخرطوم مع الولايات المتحدة إلى "أقصى حد" خاصة في ملف الإرهاب لا سيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١).

يخطئ الساسة السودانيون عندما يرددون بأن الولايات المتحدة ليست لها سياسة محددة تجاه السودان. لأمريكا سياسة بل استراتيجية تجاه السودان تقع ضمن استراتيجية

أمريكا لأفريقيا وللعالم كله خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وهي معروفة بمشروع القرن الأمريكي الجديد(البناك): Project for the New American Century – PNAC وهو مشروع تم تدشينه في عام ١٩٩٧ في سبيل "تدعيم قيادة أمريكا لكوكب الأرض". وهو مشروع يدعو أمريكا إلى "الحفاظ على قوتها العسكرية المتفوقة وتوسيعها .. من الآن وحتى أبعد مستقبل ممكن". وقد عززها جورج بوش (الابن) باستراتيجية الأمن القومي وهي "تقدم تصوراً جريئاً لحماية أمتنا" بحسب تعبيره عند تقديمها. وهي تقوم على ثلاثة ركائز: ١. سندافع عن السلام بالتصدي للعنف الصادر عن الإرهابيين والأنظمة الخارجة على القانون ومنعه (وهل هناك دولة خارجة عن القانون أكثر من أمريكا؟!)؛ ٢. سنحافظ على السلام برعاية حقبة زاخرة بالعلاقات الجيدة بين قوى العالم الكبرى؛ ٣. وسنقوم بتوسيع دائرة السلام بالسعي إلى توسيع نطاق نِعم الحرية والإزدهار عبر كوكب الأرض (وطبعاً هذه "قيم" ورثوها عن أجدادهم بأنهم عليهم مسؤولية ورسالة عالمية لحفظ الأمن ونشر الحرية والديمقراطية...).

أمريكا تستعين بالخبراء ومراكز البحوث لصياغة الاستراتيجيات وهندسة السياسات وفي ذلك لا تخلو أيضا من تأثير جماعات الضغط (اللوبيات). وقد نجحت النخبة الجنوبية وبعدها النخبة الدارفورية في الوصول لدوائر الإعلام ومستودعات التفكير ومراكز التأثير وكان نتاج ذلك توجيه سياسات الولايات المتحدة الأمريكية لصالحها – حتى الآن. ومن أمثلة ذلك ظهور تجمعات وتكتلات من شاكلة "أنقذوا دارفور". وقد كانت الحركة الشعبية تحصل على ١٠٠ مليون دولار سنويا منذ إجازة قانون سلام السودان في عام ٢٠٠٢.

وقد ظهرت كثير من الكتابات التي تتحدث عن إبادة جماعية وانتهاك حقوق الإنسان وكذلك ظهرت منظمات ونشطاء يكتبون ويجمعون التبرعات. ومن أمثلة الجهات التي اهتمت بالشأن السوداني ونظمت الندوات والسمنارات وطبعت الكتب

والأوراق والتقارير عن السودان هناك مؤسسة كارنيجي للسلام العالمي (نشاط في مايو ٢٠١٢)، مجموعة الأزمات الدولية (مايو ٢٠١١)، معهد تنمية ما وراء البحار (أكتوبر ٢٠٠٠)، معهد السلام بالولايات المتحدة الأمريكية (٢٠١٠)، ومركز الدراسات الاستراتيجية الذي وضع دراسة استفادت منها الإدارة الأمريكية في التوصل للتفاوض والسلام بين الشمال والجنوب (٢٠٠٢ – ٢٠٠٥) وقد شارك في هذه الدراسة الدكتور فرانسيس دينج.

نعم، تهتم أمريكا بالسودان بصورة منظمة تستند إلى دراسات وترسم له سياسات. ومن مظاهر اهتمام أمريكا بالسودان أنها ظلت تخصص لها مبعوثا باستمرار منذ التسعينات من القرن العشرين. وتختار له شخصيات متمكنة لهذا الهدف. ويكفي أن من بين المبعوثين الخاصين للسودان (روبرت زوليك) والذي أصبح الآن مديرا للبنك الدولي. روبرت بروس زوليك تخرج في كلية القانون جامعة هارفارد الأمريكية، وتقلد عدة مناصب مهمة من بينها نائب وزير الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦)، ثم رئيس البنك الدولي منذ ٢٠٠٧ وحتى اليوم (صيف ٢٠١٣). ومن أمثلة هؤلاء المبعوثين: جون دانفورث Danforth ٢٠٠١- ٢٠٠٤، أندرو ناتسيوس (٢٠٠٦ – ٢٠٠٧)، ريتشارد وليامسونRichard Williamson (٢٠٠٨ – ٢٠٠٩)، اسكوت جريشون (٢٠٠٩ – ٢٠١١)، ولبرستون ليمان (٢٠١١- ٢٠١٣). وقد كان روبرت زوليك مبعوثاً الرئيس الأمريكي لمحادثات سلام دارفور في أبوجا (نيجيريا) بل كان وسيطاً في التوصل للاتفاقية مع فصيل حركة تحرير السودان الداروفورية بقيادة مني أركو مناوي في ٢٠٠٦. وكان المبعوث يكلف الحكومة الأمريكية مبلغ ٢٥٠٠٠٠ دولار يتم تصديقها بواسطة الكونجرس – لكي يزور السودان ويكتب تقريراً. والملاحظ أن هناك الكثير من التقارير كانت إيجابية إلا أن الإدارة الأمريكية ظلت تتجاهل ما هو إيجابي منها!!

ومن النشطاء في الشأن السوداني النائب فرانك وولف الذي كان له "رؤية تجاه السودان: ١٩٩٨ – ٢٠١٣)، وروجر ونتر. وكذلك من النشطاء هناك جون برندرقاست الذي تعاون مع جورج كلوني في تأسيس مشروع فضائي الموجه لمنع الصراعات وتسجيل انتهاكات حقوق الإنسان من خلال تسجيل الحالات بالأقمار الصناعية. وقد أسس مع آخرون فرقة (حلم دارفور) وهو مبادرة لتمويل مدارس ابناء دارفور في معسكرات اللجوء وعمل اتفاقية توأمة بين هذه المدارس والمدارس الأمريكية. وقد ظهر جورج كلوني في عدة أفلام تسجيلية مثل "دارفور الآن"، و "طفل الحرب" و "ثلاث نقاط" (3 points) و "الرمل والأسى" (sand and sorrow). والمعروف أنه قد أنتج من قبل فيلما يحكي انتهاكات حقوق الإنسان والرق في جنوب كردفان.

وقد كانت آخر تصريحات برندرقاست أنه "نجح في أن يقنع الرئيس أوباما في أن يضع السودان ضمن أولويات السياسة الأمريكية.."

إذن تأثير الناشطين والجماعات الضاغطة رسم صورة ذهنية ورأي عام راسخ لصالح حركات دارفور والحركات المتمردة الأخرى مما يجعل تغيير السياسات لصالح الحكومة السودانية أمراً صعبا من خلال التعامل مع (كيري) أو حتى الرئيس أوباما، بل من خلال مخاطبة (محركات) السياسة الأمريكية.

السوداني/ الثلاثاء/ ٢٨/ ٥/ ٢٠١٣

(٥)

المحافظون الجـدد (١- ٢)

أصبحت مجموعة المحافظين الجدد تسيطر على صناعة السياسة الأمريكية لفترة طويلة في الآونة الأخيرة. وقد تضرر الشعب السوداني (وليس الحكومة السودانية) من تأثيرهم في سياسة أمريكا الخارجية. (وقد تضررتُ منهم شخصياً حيث تم إلغاء منحة من مؤسسة فلبرايت لكي أعمل باحث وأستاذ زائر في ولاية إنديانا، اعتذرت المؤسسة بحجة أن على السودان عقوبات اقتصادية). إذن مَـن هم المحافظون الجُدد؟ هل هم تيار أم حركة أم مجرد خرافـة؟

في إطار انغماسهم في العمل التنفيذي يظل الساسة الأمريكيون مهتمون بالتفكير بالسياسة الخارجية بالبحث عن إطار نظري تفسيري شامل من شأنه أن يقدم وصفاً لجملة التهديدات الجديدة والرد المناسب عليها. يبدو أنهم وجدوا ضالتهم في أفكار المحافظين الجدد الذين ينشطون باستمرار في تقديم هذه الخدمة من خلال مراكز البحوث والإعلام .

"المحافظة الجديدة" هي ولـسونية مـع فـارق كـبير. كـان وودرو وِلـسون، الـرئيس الأمريكي (١٩١٣ – ١٩٢١)، مؤمنا بإمكانية بلوغ هدفه (نشر الديمقراطية وقيم الحريـة في العالم...) عبر التعويل على قدرة الإقنـاع لـدى المؤسـسات الدوليـة الـشبيهة بعـصبة الأمم. أما المحافظون الجدد فلا يرون مثل هذا الرأي؛ فهم ميالون لجعل الديمقراطية ممكنة من خلال الإطاحة بالأنظمة الدكتاتورية الـتي تهـدد الأمـن الأمريكـي والنظـام العـالمي باستخدام القوة العسكرية إذا أخفقت سائر الوسائل الأخرى. من هنا جاءت سياسـات الاستباق والتحرك الأحادي عند الضرورة... من منظريها ليو شتراوس (وهو لاجئ من ألمانيا النازية وفيلسوف متخصص في العلوم السياسية، كان يـدرِّس في جامعـة شـيكاغو وتوفي عام ١٩٧٣).

ويـزعم المحـافظون الجـدد أن لأفكـارهم جـذور عميقـة في التـاريخ الأمريكـي والبريطاني (من أنصارهم مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا الراحلة وكذلك تـوني بلير). وقد تبنى أفكارهم رؤساء أمريكان في سياساتهم مثل جون كوينسي آدمز وثيودور روزفيلت. ويرجعهم البعض إلى الأفكار (الفكتورية) وما قبلها. بل هناك من يرجعهم إلى فلسفة جون لوك التي تقول: "إن على الناس في دفاعهم أن يبادروا إلى التحرك قبل فوات الأوان، وقبل أن يصبح الشـر عصياً على العلاج".

منذ التسعينات من القرن العشرين بدأ تيـار المحـافظين الجـدد يـؤثر في الـسياسة الخارجية الأمريكية. وهناك من يرى أنهم إفراز للمثقفين الليبراليين المحبطين في سبعينات القرن العشرين عندما بدأت قوة أمريكا تتراجع أمام التوسع السوفيتي في العـالم. وبتـأثير المحافظين الجدد تخلت أمريكا عن سياستها الخارجيـة التقليديـة وأصـبحت قـوة مهيمنـة إمبريالية أحادية، أو قوة مفـرِطة مُولِعَـة بالضربات الاستباقية ضـد أي دولـة تـرى أنهـا تشكل تهديداً لأمنها.

يرى البعض أن المحافظين الجدد ما هم إلا مجرد(عصابة). ويُقال أن مركـز قيـادة هذه العصابة هو مشروع القرن الأمريكي الجديد.. ومن ممارسي سياسة المحافظين الجدد: جورج دبليو بوش، وديك شيني. وعلى الرغم من ذهاب هؤلاء إلا أن تـأثيرهم مـا زال فاعلاً في السياسة الداخلية والخارجية. وقد استغل المحافظون الجدد الرعـب النـاتج عـن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ لاعتناق نظرة عالمية إمبريالية صـارخة. وهنـاك من يرى أن المحافظين الجدد ليس حركة أو حتـى تيـار بـل نــزعة. وهنـاك مـن يـرى أن المحافظين الجدد تعني (اليهود) وهم ليسوا إلا عملاء لإسرائيل وأنهـم يعـبرون عـن ولاء مزدوج.! ومن منتقدي سياسة المحافظين الجدد البروفيسر فرانسيس فوكوياما الـذي يـرى أن المحافظة الجديدة قد أفشلت أمريكا بسبب أن قادة أمريكا لم يستوعبوا بصورة صحيحة المبادئ الجوهرية التي قامت عليها هـذه الفلـسفة. وقـد وجـه فوكويامـا انتقـاداً شـديدا للمحافظة الجديدة في كتابـه: "أمريكـا علـى مفـترق الطـرق..." AMERICA AT THE CROSS ROADS: Democracy, Power and the Conservative Legacy.

فوكوياما في الأصل من المحافظين الجدد. لكنه يرى أن الساسة الأمريكان قد انحرفوا عـن قيم هذه الفلسفة – أو شوهوها. وقال أن أفضل وصف لسياسة أمريكا الخارجيـة اليـوم هي أنها "ولسونية واقعية" ***realistic Wilsonianism*** (سوف أعود لكتـاب فوكويامـا في مقال لاحق إن شاء الله).

يرى المحافظون الجدد أن الأمم المتحـدة عجـزت عـن أداء دورهـا مثـل تحقيـق الإزدهار والأمن. فالمحافظون الجدد من أمثال جين كيركباتريك (سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة في عهد الرئيس ريجان) وروبرت كيغن ينظرون إلى الأمم المتحدة نظـرة مفعمة بالشك، لذلك هم يتجاوزونها كما في حالة العراق وأفغانـستان مـثلاً. ويـصفهم البعض بأنهم ليسوا ولسونيين معتدلين بل هم ولسونيون متشددون يؤمنون لا بصفحات الورق بل بالقوة – بقوة الولايات المتحدة الأمريكية خـصوصاً. وأن الولايـات المتحـدة تبدو مؤمنة بأن القوة، لا الحق، هي التي توصل إلى الحقوق!!

ويؤمن هؤلاء بضرورة نشر قيمهم – قيم الديمقراطيـة- حتـى ولـو بـالقوة لأن "الدول الديمقراطية لا تشعل حروباً وبالتالي فإن "نشر قيمنا يجعلنا أكثر أمناً". إذاً المحافظون الجدد هم ولسونيون في غايتهم لكنهم ليسوا كذلك في وسائلهم. ويبدو أنهـم سـعوا إلى إعادة هندسة الوضع في العراق على أساس هذه الفلسفة ولكنهم فشلوا. وهذا يـذكرني ما ذهب إليه اسماعيل هنية (الرئيس المقال للسلطة الفلسطيينة) عندما صرح قبل يـومين بأن "الشرق الأوسط يتم الآن تفكيكه لإعادة تركيبه من جديد" – طبعـا في اتجـاه لـصالح إسرائيل وليس فلسطين والعرب.

في ما يخص الشأن السوداني فقد تمكنت المعارضة السودانية في أمريكا أن تـصل لهـؤلاء المحـافظين عـبر النـشطاء في مجـال الـسياسة والقـانون وحقـوق الإنـسان مثـل برندرقاست، والنائب فرانك ولف وروجر ونتر وجورج كلـوني وغيرهـم مـن الـذين أشرت لهم في مقال سابق، لذلك كان نصيب الحكومة السودانية دائما (العصا) بدلاً عن الجزرة رغم إيجابية بعض تقارير المبعوثين الخاصين (مثل اسكوت قرايشون).

السوداني: الثلاثاء: ٢٥/٦/٢٠١٣

(٦)

المحافظون الجـدد (٢- ٢)

في أواخر عام ٢٠٠٨ عندما كشفت نتائج انتخابات الرئاسية الأمريكية عن فوز باراك أوباما كأول رئيس للولايات المتحدة من أصل أفريقي دعتني السفارة الأمريكية مع نخبة من (الذين يجيدون التحدث بالإنجليزية على ما يبدو) لمحاورة بروفيسر أمريكي في العلوم السياسية في جامعة جورج تاون في واشنطون (على طريقة ديجيتال فيديو كونفرنس). فكنا نوجه له الأسئلة من مقر السفارة في الخرطوم وهو في واشنطون.

سألتُ البروفيسر عن امكانية توقع حدوث نقلة **shift** في السياسة الأمريكية في عهد أوباما. أجاب بالنفي؛ وقال لا تتوقعوا تغييراً كبيراً لأن أمريكا دولة مؤسسات." نعم. هو على حق. ومؤسسات صنع السياسة الأمريكية تديرها لوبيات – معظمها يسيطر عليها اليهود على الرغم من أنهم يشكلون ٣٪ من سكان أمريكا ولكنهم يسيطرون على ٣٠٪ من أكبر وأقوى وسائل الإعلام الأمريكية بما في ذلك ٩٠٪ من الانتاج السينمائي.

المحافظون الجدد (نيو كونزيرفاتيزم) أو المحافظة الجديدة يمكن تبسيطها بالقول أنها المحافظة على قيم الولايات المتحدة المتمثلة في الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. وهي قيم تم الالتزام بها منذ الآباء المؤسسون حتى الآن مع الاختلاف في أسلوب تطبيق هذه القيم. وقد تمثل ذلك في إعلان مبادئ لتطبيق هذه القيم. تربت الأجيال الأمريكية على مبدأ أو مفهوم أساسي هو أن المجتمع الأمريكي يقوم على حضارة سامية وثقافة رفيعة، وأن لأمريكا رسالة عظيمة في العالم، وعليها أن تقود العالم نحو السلام والأمن والتقدم. تربت الأجيال المتعاقبة على هذه المفاهيم التي (شحنت) النخبة الأمريكية بالشعور بالزهو **Jingoism** والافتخار بأمريكا **Americanism**..

انسابت هذه المفاهيم والقيم في شكل مبادئ صاغها عدد من الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم أمريكا. وهذه المذاهب doctrines أو المبادئ ليست لها قوة القانون لكن لها وزنها ويحترمها الرؤساء الأمريكان المتعاقبون كموجهات للسياسة الخارجية الأمريكية. يضيق الحيز هنا لاستعراض هذه المبادئ من مبدأ الرئيس جيمس مونرو (١٨٢٣) إلى مبدأ بوش الابن، ٢٠٠١. لكن أميز الاجتهادات في هذه السلسلة التاريخية هي النقاط الـ (١٤) التي وضعها الرئيس الأمريكي وودرو ولسون.

ففي يوم ٨ يناير ١٩١٨ أعلن ولسون في خطاب هذه النقاط. من بين هذه النقاط: عقد مواثيق للسلام يتم التوصل إليها من خلال الدبلوماسية العلنية المفتوحة وليست السرية؛ حرية الملاحة البحرية؛ إزالة كل الحواجـز الاقتصادية بين الدول؛ تخفيض حجم التسليح في كل الدول؛ أن تكون كل السياسات الخاصة بالمستعمَـرات محايدة (impartial)؛ حق تقرير المصير للشعوب؛ وتأسيس عصبة للأمم تضمَـن الاستقلال السياسي لكل الشعوب.

في كتابه "أمريكا على مفترق الطرق" ذهب البروفيسر فرانسيس فوكوياما إلى أن المحافظة الجديدة قد فارقت جذورها. ووصف سياسة أمريكا الخارجية الحالية بأنها "وِلسونية واقعية". وقال إن أمريكا تحتاج للبحث عن بدائل أخرى لمستقبل استراتيجيات السياسة الخارجية. وحدد أربعة مبادئ رئيسية للمحافظة الجديدة التي تؤثر في صناعة قرارات السياسة الخارجية: أولاً: الشخصية الداخلية للدولة تؤثـر على سلوكها خارجياً؛ ثانياً: يمكن توظيف القوة العسكرية الأمريكية كأداة لغايات أخلاقية؛ ثالثاً: انعدام الثقة في القوانين والمؤسسات الدولية؛ رابعاً: هناك شك حقيقي في فعالية "الهندسـة الاجتماعية".

فالمحافظة الجديدة التي ساعدت في صياغة مبدأ بوش والذي ركز على الإطاحة بصدام حسين أثبتت تجربة العراق فشلها أو فشل عملية الهندسة الاجتماعية وانتهى الوضع في العراق إلى فوضى تهدد وحدة العراق واستقرارها (وبالتالي معوق لتطبيق

الديمقراطية التي يهدف لها المبدأ في النهاية). وقد فشلت إدارة بوش في حسن تقدير تكلفة إحداث التغيير في العراق بالقوة، وفشلت في تقدير صعوبة إعادة التركيب بعد نجاح العملية العسكرية.

في كتابه يرى فوكوياما ضرورة نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط كوسيلة فاعلة لاضعاف التهديد الذي ينتج عن أي عنف في المستقبل ويحـد من انتشار الإرهاب. ويحبذ فوكوياما استخدام القوة الناعمة (مثلما رأى ذلك من قبله جوزيف ناي) بدلاً عن التدخل بالقوة العسكرية وذلك من خلال تقديم المساعدات للتنمية الاقتصادية والإشراف على الانتخابات ودعم الأنشطة المدنية. ويرى فوكوياما أن الإسلام الراديكالي هو ببساطة إفراز مباشر للعولمة وسببه فقدان الهوية الوطنية التي تأثرت بانتقال العالم إلى مجتمع الحداثة المتعدد. ويقترح فوكوياما استخدام المؤسسات الدولية المتداخلة و(المتنافسة أحياناً) مع ممارسة ما اسماه "التعاون والتبادلية عالية التعدد: **multi-multilateralism**" كأفضل وسيلة للقضاء على الإرهاب. وقال على الولايات المتحدة أن توظف قدراتها لقيادة العالم بالقدوة وبالتعليم وبالتدريب (أيضا مسكون بالزهو والنزعة الأمريكانية) وأن تقدم النصح للدول جنبا إلى جنب مع المساعدات الاقتصادية (أظن "النصح" هنا تلطيف لكلمة "تدخل") للقضاء على الفقـر واليأس وعدم الثقة والاحباط وانعدام التعليم وهي كلها تشكل في رأيه عوامل توليد – أو التربة الخصبة – لإرهابي الإسلام الراديكالي.

واضح أن فوكوياما يفضل الجزرة على العصا. لكنه يستدرك أن التعامل مع الإرهابيين العنيفين قد يستدعي الضربة الاستباقية. لكن تكمن المشكلة في متى وكيف تتم الضربة الاستباقية (**preemption**)؟ ومدى شرعية هذه الضربة. كذلك يستدرك بأن اللجـوء إلى القوة يجب أن يكون بعد استنفاد كافة الوسائل الأخرى بما فيها الدبلوماسية. بيـد أنه ينبه إلى الحذر في التعامل مع الإرهابيين مع توقُّـع أسوأ السيناريوهات من بينها احتمال إمتلاك الإرهابيين أسلحة الدمار الشامل أو أسلحة بيولوجية وكيماوية التي ربما

يستخدمونها بدافع الانتقام. ومع ذلك يرى أن إدارة بوش (الابن) أعطت تقديرا مضخما **overestimated** لقوة أسامة بن لادن.

وأخيراً يمكن تلخيص تصور منظري السياسة الخارجية للوضع الدولي الراهن كما يلي: في جانب (أو في كفة) الولايات المتحدة الأمريكية، الديمقراطية، المُثُـل، التسامح الديني، الحرية والإيمان بالكرامة الإنسانية؛ مقابل (الكفة الأخرى) الإسلام الراديكالي، الشريعة، عدم التسامح الديني **religious intolerance**، القمع واخضاع البشرية للحكم الإسلامي... أي أن الغرب (أمريكا) في كفة الخيـر، بينما الإسلام، الإسلاميين والشريعة في كفة الشـر – أو هكذا يمكن أن نفهمهم، وهكذا يختزلون رؤيتهم للعالم اليوم.!!

السوداني: ٢/ ٧/ ٢٠١٣

الفصل الخامس

قضايا اجتمـــاعيـة

(١)

مقـال للمتـزوجين فقط!

كان عنوان هذا المقال في البداية هو: "معـاً ضـد الخفاض"، لكن عـدّلته إلى العنوان الحالي وأتوقع أن يقرأه غير المتزوجين (العـزابة) أيضاً لأن (الممنوع مرغوب) ولا ضير في ذلك، باعتبار ما سيكون.

في البدء إليكم هذه القصة التي أثارت موضوع هذا المقال:

قبل أيام كنتُ جالس في شارع الحرية بالمنطقة الصناعية في الخرطوم في انتظار تركيب زجاج لعربتي. وكان يجلس إلى جواري سياسي يمني جاء للسودان لمناقشة رسالته لدرجة الدكتوراة في العلوم السياسية التي تمت تحت إشرافي. وقد جـرّنا الحديث من الحديث عن تشابه اللغة هنا وهناك، والعادات المشتركة، إلى الحديث عن عادة الخفاض الفرعوني.

حكى لي هذا المسؤول أن إمرأة في المناطق التي تمارس عادة الخفاض الفرعوني قالت له: أن عمري (٦٠) عاماً، متزوجة منذ (٤٠) سنة، ولي سبعة من البنون (أربعة أولاد وثلاث بنات)، لكن طيلة هذه المدة لم أتمتع مع زوجي، كانت المتعة تخصه هو. أنا أحمل وألِـد البنون لكن لم يحدث أن وصلت إلى الذروة.

قلتُ له في السودان بدأت هذه العادة تتراجع كثيراً – ربما إلى أقل من خمسين في المئة تقريباً. هنا تدخل الشاب الفني الذي كان يعمل في تركيب الزجاج حيث كان متابعاً لحديثنا موجها تعليقه إلى ضيفنا اليمني قائلاً: "هنا في السودان عملت الحكومة قانون صعب جداً يحاكم كل داية (قابلة) تجري عملية الخفاض بالغرامة والسجن ومصادرة الترخيص".

عزيزي القارئ، أسمح لي أن أناقش هذا الموضوع الحساس.. هذا الموضوع المسكوت عنه في السودان.. لكن لا حرج في الدين ولا حرج في العلم.

أبدأ بالتساؤل: كم يا ترى إمرأة متزوجة في السودان لم تبلغ الذروة إلى أن ماتت بسبب الخفاض؟ وكم من حالة طلاق حدثت بهذا السبب؟ طبعاً لأن المجتمع السوداني مجتمع محافظ ولا يمكن أن يتجرأ طرف بالاعتراف بهذا السبب في الطلاق. وعلى الأرجح عندما تسمعوا أسباب ضعيفة أو واهية كمبررات لطلاق ما، فأعلموا أن هذا هو السبب. فقد يقول الزوج: (ما بتعرف تطبخ) أو ما بتكرم ضيوفي. وقد تقول هي (المطلقة): أهلو بتدخلو في حياتنا، أو (ما عندو شخصية). طيب يعني كان عندو شخصية قبل الزواج فوافقت عليه وفقدها بعد الزواج؟!

بالإضافة إلى الطلاق أجزم بأن نسبة كبيرة جدا من حالات الخيانة الزوجية تعود إلى هذا السبب – وهذا أسوأ من الطلاق، لأنه زنا.

إذا كان هذا الخفاض يحرم المرأة من حقها الطبيعي في المتعة (الحلال) فلماذا يتمسك به البعض؟ وطالما اسمه (الفرعوني) هذا يعني أن لا علاقة له بالدين الإسلامي. وهل الإسلام ضد الحقوق الطبيعية للمرأة الإنسان؟

أتعجب كيثرا عندما اسمع في بعض الحالات أن العريس طلب اخضاع عروسته لعملية خفاض كشرط لاستمرار الحياة الزوجية لأنه وجدها غير مختونة. (حاجة غريبة)! هذا الشاب إما جاهل أو أناني جداً. يا أيها الرجل أنت في الحالتين (لا تخسر) فما هو ذنبها؟!

أعود إلى جوهر المشكلة. فلقد قرأتُ قبل عشرين عاما تقريبا كتابا من تأليف الكاتبة المصرية الدكتورة نوال السعداوي تحت عنوان: (الوجه العاري للمرأة العربية). وعلى الرغم من أن الكاتبة متحررة أكثر مما يجب ولا أتفق معها في توجهها الفكري إلا أنها للحقيقة تناولت موضوع الخفاض بصورة علمية. وشرحتْ كيف أنه يُمارس

بوحشية على المرأة (الطفلة) في بعض مناطق العالم، ولكن أشارت بالتحديد إلى السودان وصعيد مصر حيث تزيد درجة قسوته.

حسب علمي أن الخفاض في بعض مناطق السودان يُمارس بصورة (متطرفة) لأنهم يقطعون البظر بدلاً عن (خفضه) أو تخفيضه. وفي كل الأحوال فإن هذا الجزء يشكل مركز الإثارة للمرأة. وأظن أن اتجاهه نحو الخارج لتسهيل إخراج الجنين والعكس اتجاه الداخل للتضييق عند المضاجعة (في هذه النقطة نرجو الشرح أو التأكيد من الأطباء) وهو الذي يسهل عملية إشباع المرأة. ولذلك عند (اجتثاثه) ربما تكون المرأة أقرب إلى البرود الجنسي خاصة في حالة النوع المتطرف المشار إليه والذي يحتاج شرح تفاصيله إلى متخصص (أفتينا يا دكتور المعز عمر بخيت).

ولذلك لا تصل المرأة المختونة إلى الذروة إلا بعد (تحضير طويييييل). وهذا ما لم يدركه إلا الرجل الواعي، أو الذي يتمتع بثقافة جنسية معقولة. أما كثير من الرجال – على ما يبدو – يستعجلون (العملية) وهذا إما نتيجة أنانية أو جهل. ورسولنا الكريم يقول في حديث - في ما معناه – (لا تقعوا على نسائنا كالبهائم ولكن افصلوا بشيء كالقبلة والكلام). وهذه المقدمات أو المداعبة هي مثل المشهيات في الأكل – هي الفرصة الوحيدة لممارسة الحب مع زوجتك خاصة وأن معظم الرجال السودانيين – إن لم يكن كلهم – يفتقرون إلى الرومانسية.

أما دعاة استمرار الخفاض بحجة العفة. أقول لهم لقد خاب ظنكم، فما أكثر المنحرفات من ذوات الخفاض. المسألة تعتمد على التربية أولاً وأخيراً.

السوداني/ ٣٠/ ١/ ٢٠١٢

(٢)

تعدد الزوجـــات

دخل السعودي على زوجته وقال لها: " أنا تزوجت... روحي لبيت أهلك بدي سافر أنا وزوجتي الثانية كم يوم شهر عسل!!

نظرت إليه وحبست دموعها بعيونها وهي مصدقة ومش مصدقة، قلبها يرتجف وأطرافها ترتعش.. قالت حرام عليك شو سويتلك بشو زعلتك شو منقصة عليك؟

وبدون سابق انذار هبّ في وجهها وقال: قومي وحطي ملابسك في الشنطة وياالله عم بستناكي بالسيارة لا تتأخري علي..

طلع وهي جمدانة و مبققة عيونها دهشة من الخبر وحيرة من أسبابه !!

دقايق معدودة وهي تفتح الباب وتركب معه.

وبصوت يكاد يختنق قالت : لو سمحت ممكن تجيب الشنطة ؟

نزل من سيارته وأخذ شنطتها وحطها بالمقعد الخلفي ..... شغّل السيارة وتوجه لبيت أهلها. بعد شوي وصلوا لبيت أهلها. وقالها تفضلي أنزلي ...

فتحت الباب ونـزل قبلها وأخذ الشنطة وجا من عند بابها ومسك يدها.

وقال لها: حبيبتي أنا ما اتجوزت عليك بس أمك ماتت.

هي بدون شعور قالت : عن جد حبيبي ... الحمد لله!!

هذه القصة أرسلها لي صديقي (آدم مالك) الذي يقيم بالمملكة العربية السعودية واقترح أن الفكرة يمكن استخدامها بالمقلوب.

هذا حدث في السعودية. أما في السودان فقد قالت لي إحدى المتزوجات: تفضِّل المرأة أن يدخل زوجها البيت محمولاً على (عنقريب) – أي ميِّتاً – على أن يدخل عليها بخبر أنه تزوج عليها!

على الرغم من أن القرآن قد وضع شرط العدل على التعدد، إلا أن هناك حكمة كبيرة في الإسلام وراء إباحة التعدد – إباحة مشروطة. وقد وضحت حكمة الإسلام الآن في كل المجتمعات حيث تعاني كلها تقريباً من ظاهرة (العنوسة) وخاصة المجتمعات العربية بما فيها السودان. وفي السودان (الظاهرة ظاهرة للعيان). والأمر يحتاج لدراسة من الجهات المعنية والمختصة بأمورالأسرة والزواج وحماية المجتمع من الانحراف. على أقسام علم الاجتماع والنفس والتربية في الجامعات والمعاهد والمراكز المجتمعية أن تقوم بدراسة مشتركة للظاهرة تقترح فيها الحلول للمشكلة.

أتوقع أن تكون أهم التوصيات هو استصدار قرار جمهوري يأمر الرجال المتزوجين من واحدة بالتعدد لمَـن استطاع لذلك سبيلا. والاستطاعة هنا نوعان: استطاعة مادية (قدرة مالية)، والأخرى (الشجاعة). فقد سرى خوف بين الرجال الذين (يبيِّتون النية) بأنهم سوف يتعرضون للتسميم بالصبغة، وبحاجات تانية – إذا أقدموا على (التدبيل).

الدراسة ضرورية والقرار مطلوب لحماية المجتمع وصون العفة ولحفظ الشباب من الانحراف. فالتعدد يمكن أن يساعد في منع أو تقليل الانحراف الأخلاقي. فقد أثبتت الاحصاءات زيادة معدلات الانحراف والذي تعبِّر عنه الكثير من الظاهرات مثل زيادة عدد الأطفال حديثي الولادة الذين تتخلص منهم أمهاتهم اللائي حملنهم سفاحاً، وزيادة عدد اللقطاء، وانتشار ظاهرة الزواج العرفي خاصة في الجامعات، وما شابه ذلك.

قبل بضعة سنوات بعد الحادثة التي تناولتها الصحف بأن إحدى الطالبات الجامعيات قد وضعت مولوداً في حمام الداخلية، انتشر تعليق بين الطالبات يقول (دي بس دقست)!! وهذا لا يحتاج لتعليق سوى القول أننا نسير نحو كارثة وانهيار أخلاقي

كبير. ويبدو أن الأمر أكبر من مجرد انحرافات محدودة أو قلة من الطالبات.. وتكفي الإشارة إلى المقابلة التي أجرتها صحيفة السوداني (١١سبتمبر ٢٠١١) مع الدكتور/ طبيب عبد الهادي إبراهيم اختصاصي النساء والتوليد الذي قضى فترة السجن بعقوبة إجراء عمليات إجهاض.

بغض النظر عن اختلافنا لتبريراته أو مناقشة قناعاته، إلا أن أخطر في ما قاله الدكتور عبد الهادي أنه أجرى حوالي (١٠٠٠٠) – عشرة آلاف عملية إجهاض. وأن (٩٠٪) من العمليات التي أجراها هي لطالبات جامعيات. والـ (١٠٪) زوجات مغتربين وحالات اغتصاب وفتيات متخلفات عقلياً. تصوروا أن هذا أخصائي واحد أجرى هذا العدد من العمليات لطالبات حملنّ سفاحاً، فما بالكم بقية العمليات في أماكن أخرى والإجهاض غير الطبي الذي يؤدي إلى العقم أو وفاة الأم.

لكن هناك ملاحظة مهمة وهي أن أغلبية العمليات لطالبات جامعيات. وأن أغلبهن من الأقاليم واللائي يقعـن تحت ضغط الحاجة المادية. وهذا يعني من الأفضل أن تلتحق الطالبة بالجامعة التي في ولايتها بدلا من البهدلة وربما فقدان الشرف. وهنا الأمر يتعلق بوزارة التعليم العالي وثورة التعليم وانتشار الجامعات مع إلغاء نظام الإعاشة القديم حيث كانت تتوافر كل الضروريات للطلبة في الداخليات ولا يحتاج الطالب إلا لبعض الكماليات. أما الآن فالطالبة أحيانا لا تجد حتى (حق الفول) كما تقع الطالبة الإقليمية ضحية لمغريات حياة العاصمة وبهرجها وتدخل في منافسها مع زميلاتها في نوع الموبايل وموضة الأزياء بينما أسرتها بالكاد تدبّـر لها ما يكفي الوجبات والمواصلات! فتدخل في صراع وضغوط نفسية ثم يرمي بها الشيطان في المحظور. فإما أن تعيد الوزارة والجامعات النظام القديم للداخليات مع تقليل العدد المقبول؛ وإما نواجه المزيد من عمليات الانحراف وفقدان الشرف. وفي رأيي هذا الحل الأخير يمكن تعزيزه بتشجيع التعدد (الله يستر، المدام لا تقرأ هذا المقال).

قبل أيام تزوج أحد زملائنا الشباب في الجامعة.. ذهبنا وشاركنا في عقد القِـران. وفي اليوم التالي علمتُ من أحد الأساتذة الشباب بأن هذه هي الزوجة الثانية للأستاذ (فلان)، وقال لي محدثي الشاب: "عقبالك يا دكتور". فقلتُ له، آمين. ثم أضفتُ قائلاً: "أنا مقتنع لكن مين البيقنع الدِّيك"! (أو كما تقول نكتة المخبول مع الطبيب النفساني). وأنا عادة حريص على أن أنقل لزوجتي أي خبر خاص بزواج أحد معارفنا أو المشاهير من زوجة ثانية أو ثالثة. فتعلق على الخبر: (مبروك عليهو). فأقول لها: (والله بختو). ترد بامتعاض: (إنت مالك ومالو)!

ملحوظـة:

طبعا سوف أخبىء هذا المقال من (أم الأولاد) وسوف أقول لها أن صحيفة (السوداني) لم تطلع اليوم. لكن يا ويلي لو تبرع واحد (حاقد) وقام بتسليمها هذا العدد بهذا المقال (الخطير)!!

السوداني:٢٦/ ٩/ ٢٠١١

(٣)

أغـاني ... وأغـــاني

برنامج "أغاني وأغاني" الذي يقدمه الأستاذ السر أحمد قدور على فضائية النيل الأزرق في ليالي رمضان من البرامج الناجحة جداً. وحسناً فعلت إدارة القناة بتغيير مواعيده إلى الحادية عشرة مساءً. فبالتوقيت القديم لم أستطع إكمال أية حلقة منه بسبب اللحاق بصلاة التراويح.

البرنامج ناجح في تقديري لأنه يكفي فقط أنه يربط الجيل الجديد من الفنانين والشباب بالجيل القديم. وعندما أقول "الجيل القديم" أعني جيل الفن الأصيل في الكلمة واللحن والأداء. فمع تقديري لجهود الشباب من الفنانين الصاعدين إلا أن الملاحظ أن

أغنيات الجيل الجديد (خاوية) من القيم والمعاني الجميلة – لأن الفن رسالة. كما أن أغاني الجيل الجديد لم تقترب من ذلك الإبداع حتى الآن. وحتى أن أيا من شباب الفنانين الجدد لم يظهر ويشتهر إلا بتقليد أغاني فناني العصر الذهبي.

ربما يكون السبب في ذلك (التدني) – ولا أقول (الهبوط) – هو ما حدث للمجتمع من هزة بسبب تدهور الوضع الاقتصادي والاحباطات المختلفة. وكنتُ أقول للطلبة والطالبات في محاضرات علم الاجتماع السياسي عند الحديث عن التغيير والقيم والثقافة أن الفن مرآة تعكس الواقع وتعبِّـر عن القيم السائدة في مجتمع ما. ففي الماضي كانت الأغنيات تعبر عن قيم سامية وعن مكانة المرأة والحشمة والأدب، عندما كانت المرأة (مشترك لا يمكن الوصول إليه).

وقد حكى قديما أحد شعراء العصر الذهبي بأنه لمح إمرأة جميلة تخرج من بيتها وتدخل بيت جارتها وهي ترتدي الفِركة (ثوب تقليدي زاهي الألوان ترتديه المرأة في البيت أو زيارة جارتها). فكّـر شاعرنا في حيلة تجعله يرى تلك الفتاة. فوجد مجموعة من الأطفال يلعبون أمام ذلك المنزل، فأعطاهم نقودا لشراء حلوى مقابل أن يصرخوا بصوت عالٍ ويرددوا: "النار قامت... النار...النار..". من هول المفاجأة هرولت المرأة للباب وهي تصرخ: (النار قامت وين؟). فتفاجأت بالشاعر يقف أمامها وهو يضرب صدره بيده ويقول: (في قلبي).

كانت الأغاني جميلة وتعبر عن قيم جميلة. فمثلاً كالتي تقول: (مكانتو عالية..عالية وطريقو شائك). أما اليوم فقد انعكست الأمور وأصبحت المبادرة تأتي من الطرف الثاني، حيث تقول إحدى أغاني البنات اليوم: (عسل إنتَ وبسكويت إنتَ... تجي إنتَ .. الساعة ستة)! يعني أصبحت البنت تضرب ميعادا للولد.! (الله يستر ما تتحقق نبوءة الشيخ فرح ود تكتوك).

أعود لبرنامج أغاني وأغاني لهذا العام حيث شاهدتُ معظم حلقاته تقريباً. وجميل جداً أن جمع السر قدور فنانين عمالقة مثل محمد الأمين بالجيل الجديد ممثلاً في

(البنا وفرفور وعصام محمد نور ونادر خضر وطه سليمان وشريف الفحيل). أما البنات فلا تسألوني عنهن حيث لا أستطع التمييز بينهن. ولا أعرف مَـن هي شموس ومَـن هي صباح ومَـن هي رماز (أو ريماز). ولا أدري لماذا لا يكتب المُخرج أسماءهن على الشاشة (كابشن) بين الحين والآخر كما تفعل بقية الفضائيات مع الضيوف؟.

عدم تمييزي للمغنيات في البرنامج يذكرني بطُرفة مع صديقي الشاعر عبد الرحمن مكاوي عندما كنتُ أسكن بالقرب منه في التسعينات ونتزاور في البيوت وكان له ثلاث بنات (ما شاء الله تزوجن كلهن الآن). وقلتُ له: يا أخي مكاوي أنا والله بلخبط بين بناتك ديل. فقال لي ضاحكاً: "والله أنا ذاتي بلخبط بيناتن". أرجو استدراك الأمر في رمضان القادم إذا لم نغادر هذه الفانية.

من الحلقات الجميلة التي شاهدتُها في البرنامج وكانت رائعة هي الحلقة الخاصة بالفنان الراحل مصطفى سيد أحمد. وأستطيع أن أزعم بأن ذوقي الفني كان متقدما على الكثيرين من أبناء جيلي لأن الفنان مصطفى سيد أحمد عندما ظهر – أو بالأحرى تألق – تألق في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات وكنا طلبة في الجامعة لفت نظري كفنان متميز، بينما كان الشباب في عمري معجبين بفناني الشباب آنذاك مثل زيدان إبراهيم (الذي كان مثل محمود عبد العزيز اليوم) وخوجلي عثمان. لقد أدركتُ أن سيد أحمد فنان غير عادي وكنتُ أحفظ أغنياته بالحرف. ومن بينها الأكثر شهرة أغنية (تحرمني منك). فظهر وقتذاك قميص (موضة) يحمل اسم الأغنية تزامنا مع موضات أخرى مثل الشَّـعَر (الخُنفُس) والبنطلون (الشارلستون). وكان قميص (تحرمني منك) له خطوط عرضية عريضة على الصدر.

لم أكن أتوقع أن أقابل الفنان الشاب الأنيق مصطفى سيد أحمد. لكن ذات يوم (بعد التخرج من الجامعة) وجدتُ نفسي أجلس معه ونتناول الشاي تحت شجرة ظليلة في مجلة سوداناو التي كنت أعمل بها محرراً (كانت مكاتبها في شارع الجمهورية جوار جامعة الخرطوم). وقد جاء يومها زائر لبعض الأصدقاء مثل الفنان التشكيلي عصام عبد

الحفيظ وعبد المنعم عوض الريح، المشهور بلقب الشتلي (أين هو الآن؟)، وعواطف سيد أحمد شقيقة السر سيد أحمد الكاتب المعروف والذي كان رئيس تحرير مجلة سوداناو وقد غادرها قبل التحاقي بها. كان ذلك في منتصف الثمانينات.

تحدث لي الفنان سيد أحمد بأسى عن عدم رضائه عن طريقة تسجيل أغنياته في وسائل الإعلام السودانية ويرى أن طريقة التسجيل فيها تشويه، حيث قال: كان يجب أن يكون لكل آلة موسيقية مايك لوحدها لكي تظهر في الأداء المتناغم.

رحم الله الفنان المبدع مصطفى سيد أحمد الذي لو قُـدِّر له أن يعيش لكان في مستوى عمالقة الفن السوداني – محمد وردي، محمد الأمين، إبراهيم عوض، عثمان حسين والكابلي...

شكرا لهذا البرنامج الناجح وشكرا للمخرج شكر الله خلف الله صاحب فكرة البرنامج.

السوداني: الثلاثاء/ ١٣/٩/٢٠١١

(٤)

أطفالنا والعولمة

ذات جمعة، مساءً، كنا في طريق عودتنا للبيت من (البيت الكبير) حيث اعتاد أبنائي زيارة جدتهم (حبوبتهم). وقفنا بالعربة مرتين. أحد أبنائي اعتاد أن يجلس في العربة حافي القدمين. وعند وصولنا في تلك الليلة وجدنا فردة حذاء واحدة. أمسكت أم الأولاد بالفردة الموجودة وهمّت بالتخلص منها في الشارع. فأمسكتُ منها الفردة وقلتُ لها في الصباح ربما نجد الفردة الأخرى في العربية.

سألتُ ابني (يبلغ من العُمر ٩ سنوات) وقلتُ له: عندما وقفنا بالعربية في السيوبر ماركت نزلت أو فتحت بابك؟ فقال لا. وعندما وقفنا في محل اللبن نزلت أوفتحت الباب؟ فقال لا. قلتُ له: إذن فردة الحذاء موجودة في داخل العربية.

في الصباح وجدتُ الفردة في العربية تحت المفرش (الدوّاسة). فقلتُ لابني: أنا سألتك أسئلة ووصلتُ لاستنتاج يؤكد وجود فردة الحذاء في العربة لذلك احتفظتُ بالفردة الأخرى. وقلتُ له: يا ابني هذه الأسئلة والوصول لنتائج من مقدمات منطقية هي الطريقة العلمية لحل المشكلات. وبالطريقة العلمية يمكن أن تحل أية مشكلة. فقال لي: لكن يا بابا العِلم ما ممكن يحل أية مشكلة. فقلتُ له: إذن أنت فيلسوف!

الابن الأكبر (في الصف الثامن) الذي كان يتابع الحوار قال لي: يا بابا إنت زي (المحقق كونان). طبعا المحقق كونان في برنامج (اسبيس تُون) للأطفال يحاول التوصل بالتحري الدقيق إلى فك طلاسم جريمة غامضة.

هناك جوانب إيجابية في الفضائيات وأدوات العولمة الأخرى. فهي تزوِّد الطفل بمعلومات غزيرة في مجالات كثيرة. وذات مرة وقفتُ على برنامج (فُلّـة) وهي صورة كرتونية لفتاة عربية تركب حصان يهرول بها من دولة عربية إلى أخرى، تصحبها أغنية تقدم معلومات تخص الدولة أو تقدم تعريفا مختصرا ومبسطا للدولة. لكن لاحظتُ أن ذلك الحصان لا يحط على السودان. فسألتُ ابني الصغير: لكن فلة دي ما مشت السودان ليه؟ فقال لي لأنها تحركت من هنا (أي من السودان)! ابتسمتُ وقلتُ له في قلبي: خليك عايش مع الوهم دا، والله السودان خارج الشبكة (شبكة العروبة!).

أعود لموضوع العولمة التي تزوِّد أبناءنا بمعلومات كثيرة حتى أصبحوا (تفتيحة) أكثر مننا. لكن مع الأسف أبناء العولمة يتمتعون بمعلومات فقط، أما من ناحية معرفية هم في منتهي السطحية.

لقد تعبتُ من الحديث مع أبنائي بضرورة الإطلاع خاصة قراءة الكتب والمجلات. لكن للأسف لا يقرأون الكتب أو المجلات. وحتى الصحف إلا لماما أو أحيانا وصحف رياضية فقط. وكل همهم الدوري الأوربي واللاعب (ميسي)، وذاك انتقل للفريق الفلاني بكذا مليون دولار، وذاك تزوج وآخر اعتزل... ولاحظت حتى في الإجازة لا يقرأون الكتب – كتب المكتبة، أو الروايات والأدب والثقافة العامة وما شابه ذلك. فأقول لهم والله نحن زمان في عمركم قرأنا كذا وكذا.. وأشير لهم بعدد الكتب وأسمائها باللغتين العربية والانجليزية. فيقولون لي: إنتو في زمنكم ما كان عندكم العندنا. طبعا يقصدون اللابتوب والبلي استيشن والـ سي دي والموبايل والانترنيت .. وغيرها من (بلاوي العولمة).

نعم هم أكثر حظا من ناحية الترفيه والتنوع والمسليات والملاهي، لكن من ناحية عِلم وثقافة وقيم هناك مشكلة كبيرة. فالعولمة ليست أدوات مجردة بل تحمل مضامين من القيم والثقافة تهدد الهوية والقيم وتفرض تحديا كبيرا في مسألة تربية أبنائنا.

إن العولمة في نظر بعض الباحثين تشجع عوامل التفتت والانقسام داخل المجتمعات الأخرى فهناك شرائح في المجتمع الواحد تتعولم بحسب إمكانيتها المادية وتواصلها مع الخارج بينما تبقى الأقلية خارج إطار الحداثة وخارج زمن العولمة ولذلك تثير العولمة التناقضات الطبيعية والعرقية والدينية وتؤدي إلى توترات داخلية و تتيح تفتيت البني الثقافية والأخلاقية وأنظمة القيم داخل كل مجتمع ، وداخل كل حضارة لمصلحة تيار الحداثة.

ومثل ما هناك جوانب إيجابية في العولمة هناك سلبيات أكثر. فأطفالنا الذين بين أيدينا لا نتحكم في تربيتهم، فالعولمة اخترقت كل شئ ودخلت بين أفراد الأُسرة وسرقت منهم الحميمية الأسرية التي كانت تتمثل في جو الأُنس والمؤانسة والتزاور، فحتي في الأسرة الواحدة نجد الأب والأم كل مشغول بأدوات العولمة والأبناء غارقين في ملهياتها وكل واحد إما في الانترنيت أو يضع سماعة على أُذنه وهو خارج إطار شبكة الأسرة

التي بدأت تتمزق. وبدأت تغزونا عادات جديدة وغريبة في ملبسنا ومظهرنا وطريقة سلامنا وكامل سلوكيات هذا الجيل الجديد. بالأمس القريب كنا نستغرب أن ترتدي البنت بنطالاً، واليوم أصبح ذلك شيئا عاديا جداً. (ومش عارف بكرة حتلبس إيـه؟!).

وبالمناسبة، يقول علماء الاجتماع أن التغييرالاجتماعي يحدث ببطء ولا تظهر نتائجة إلا في المدى البعيد. أخشى أنه في المدى البعيد هذا نبحث عن هويتنا ولن نجدها!

السوداني ١٨/٦/٢٠١٢

(٥)

خمج سوداني

يقول علماء الصحافة الغربيون أن الصحافة هي "صناعة وتجارة" (بيزنيس آند إندصتري). لكن الأهم من ذلك أن الصحافة رسالة، تحمل رسالة عظيمة بما تؤديه من وظائف كبيرة في أي مجتمع. وفي المجتمعات الديمقراطية أصبحت تُعرف بـ"السلطة الرابعة". لكن الملاحظ أن الصحافة في السودان في الآونة الأخيرة استغرقتها السياسة أكثر من الوظائف الأخرى. فقد أسهمت الصحافة السودانية عبر الحقب المختلفة في التنوير والتثقيف ونشر الوعي وفي الحراك الاجتماعي. ولم تكن هي أسيرة السياسة والرياضة والمهاترات كما هي اليوم. فقد قادت الحركة الأدبية والثقافية إلى جانب إزكاء الروح الوطنية وأنارت الطريق للحركة الوطنية ومقاومة الاستعمار. وإلى وقت قريب – حتى في الثمانينات – وعلى الرغم من قلة عددها كانت الصحف اليومية عامرة بالملاحق الأدبية والثقافية والفنية التي تساعد في صياغة وجدان موحد. كما شاركت في مقاومة العادات الضارة ومحاربة السلوك غير الحضاري.

فللصحافة في تقديري دور مهم جداً في السودان في المرحلة الحالية أهم من ما تقوم به من التغطية الإخبارية والتحليل السياسي. فالسودان دولة في طور البناء والتكوين. وهو في حاجة لصحافة تركز على عملية إعادة بناء الدولة وصياغة الهوية

الوطنية الجامعة وتفعيل كل العوامل والظروف التي تهيئ لمناخ يساعد على اندماج اجتماعي وتمازج ثقافي لخلق "بوتقة الانصهار" اللازمة لتأسيس دولة متجانسة متماسكة وموحدة ومستقرة.

أوردتُ هذه المقدمة الطويلة لأذكر القارئ بأني درجتُ في مقالي الأسبوعي هذا على التنويع بموضوعات اجتماعية وليس التركيز على السياسة فقط. لأن السياسة وحدها لا تبني مجتمع واع ومتحضر. فللصحافة دور تربوي كبير في هذا السياق يمكن أن تسهم في صياغة شخصية مختلفة للمواطن السوداني الذي أصبح يسخر منه البعض بأنه من أكثر الشعوب كسلاً في العالم! ولقد أوردتُ في مقال سابق بعض مظاهرالسلوك غير الحضاري وبعض العادات غير الحميدة التي يجب التخلص منها. ومن ذلك نبهت إلى أن الشعب السوداني مثلا لا يهتم بالنظافة مثل غسيل اليدين قبل الأكل، ويُدخل الكوب في حفاظة الماء بفتح الغطاء بدلاً من استخدام الصنبور وينظر لمن يحمل الشمسية – وهي ضرورية في صيفنا الحار – بأنه متفلهم، وكذلك لمن يركب عجلة وهو فوق الأربعين بأنه (عوير) وغيرها من المفارقات والمفاهيم المغلوطة.

اليوم أضيف ملاحظات عن بعض السلوكيات التي تحتاج إلى مراجعة وتقويم. فمثلاً عندما يصل أحدنا لمكان خدمة ما مثل صراف آلي أو صيدلية أو سيوبر ماركت أو مكان خضروات أو ماشابه ذلك ويجد أمامه آخرون سبقوه للمكان يحاول أن يتخطاهم ويمد يده فوق الجميع طالبا الاستجابة لطلبه دون مراعاة للآخرين الذين سبقوه. ماذا نسمي مثل هذا التصرف: قوة عين؟ أم خمج؟ أم تخلف؟

في كثير من الدول تجد الناس يصطفون في أي مكان يكون فيه خدمة للجمهور: في الصيدلية أو كافتيريا إذا وجدت شخص أمامك تقف خلفه والذي يأتي بعده أيضاً يقف خلفه وهكذا يتشكل صف منظم وبتلقائية دون الحاجة لشرطي لتنظيم طالبي الخدمة. أما نحن في السودان فتعال شوف (الكبسيبة)! لماذا لا نتعلم أن نصطف في كل

مكان عام: في المطاعم والمخابز وحتى في الركوب للمواصلات؟ هذا تصرف بسيط لكن يعكس سلوك حضاري، كما يقولون الثقافة هي سلوك.

كذلك من العادات السيئة استخدام السيجارة والصعوط (التمباك). من يدخِّن يرسل دخانه في أنف الآخرين (رغم أنفهم)! وقد يكون ذلك في مكان فيه ازدحام ومكان ضيق وبه أطفال وآخرون مرضى بأمراض الصدر مثل الربو أو الأزمة. أما الصعوط فهناك من يرمي به من فمه في الزهرية أو الأصائص أو على البلاط (حاجة مقرفة)!

أيضا الملاحظة أن أخلاقنا (ضيقة) لا يتسع صدرنا للمجاملة والاعتذار. ففي استخدام الطريق كثيرا ما تنشب مشاجرة بين السائقين ويتبادلا الشتائم وربما اللكمات بسبب بسيط جدا مما يعني أننا نفتقر لأدب المسامحة أو الاعتذار. أذكر ذات مرة أوقفتُ عربتي في السوق العربي بالخرطوم بالقرب من مطعم خرطوم تاون وكانت على يميني ويساري عربتان. بعد أن عدتُ وجدتُ صاحب عربة فيستو يقف خلف عربتي مباشرة بصورة عرضية (يعني قفلني بالكامل). والغريبة تسبب وقوفه الخطأ في تضييق الشارع وتزاحمت العربات من الاتجاهين ووجد أصحابها صعوبة في المرور.

تلفتُ يمنة ويسرة ولم أعرف أين ذهب صاحب هذه العربة التي لن أستطيع أن أخرج إلا بعد تحركها فظللت منتظرا لمدة نصف ساعة بالضبط. جاءت دورية شرطة حركة فأخبرتهم فقالوا أنهم سوف يبعثون سحاب لسحبها للقسم. بعد خمس دقائق من مرور الدورية ظهر صاحب الفيستو وهو شاب ومعه إمرأة. فقلتُ له: ألم تسأل نفسك بأنه بمجرد نزولك من العربة احتمال أن يحضر صاحب هذه العربة ليتحرك ولا يستطع؟ نظر لي بكل برود ولم يرد على سؤالي ناهيكم عن الاعتذار! فقلتُ له والله إنت محظوظ لو اتأخرت خمس دقائق لوجدت الشرطة سحبتها. فقال لي بكل برود (خليهم يجو) فأدار المحرك وذهب.!

تأملوا معي مثل هذه التصرفات. نحن شعب نحتاج للكثير من الجهود من الإعلام والصحف لكي نغير من سلوكياتنا. لأن الكثير من التصرفات يمكن وصفها بالخمج والسبهللية وانعدام (الذوق) واللباقة الاجتماعية. أتمنى أن تلتفت الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى لمثل هذه الجوانب بدلاً من التركيز في السياسة فقط.

الثلاثاء: ٣٠/ ١٠/ ٢٠١٢

(٦)

شمسيــة وحاجــات تـانيــة

كتبتُ هذا المقال وأنا في العاصمة الكينية الجميلة نيروبي التي كانت جزءً من جوارنا الأفريقي (فاستعصمت بالبعد عنا). سبب تواجدي في كينيا هو المشاركة في ورشة عمل تنظمها الشراكة الأفريقية لبحوث العلوم الاجتماعية والحكم **(PASGR)** والتي يحاضر فيها أساتذة من جامعة سوسكس البريطانية.

كانت الرسالة الخاصة بدعوتنا لحضور الحلقة الثالثة والأخيرة لهذا الملتقى العلمي مصحوبة بنصائح من بينها بأن على كل مشارك أن يأتي ومعه (شمسية) وأحذية للمطر لأن هناك دراسة ميدانية وأن نحمل معنا سويتر وجاكيت لبرودة الطقس.

طبعا قرأت هذه الرسالة في الخرطوم في وقت كانت فيه درجة الحرارة في الأربعينات ومعها (كتاحة وسموم)!

أثارت هذه النصائح تساؤل كان يدور في ذهني منذ فترة: وهو لماذا لا يستخدم الشعب السوداني شمسيات؟! وهذا يقودني إلى الحديث عن بعض المفاهيم المغلوطة (أو المعكوسة) وبعض العادات السيئة التي يمكن وصفها بأنها (سلوك غير حضاري).

في ما يخص المفاهيم المعكوسة عندنا نجد أن الشعب السوداني يعاني من صيف حار جدا، وشمس ساطعة حارقة معظم شهور العام، وبالتالي كان من المفترض أن يكون

أن هذا الشعب الأكثر استخداما للشمسيات (أمبريلا) في العالم وأن تنتشر في العاصمة والمدن الكبرى الأخرى مصانع للشمسيات والمظلات الواقية من الشمس. لكن في الواقع إذا ما حمل أحدُنا شمسية وسار بها في شوارع الخرطوم سوف تسمع تعليقات عجيبة من نوع "بالله شوف المتفلهم دا"!! أذكر أن إخواننا المصريين في السودان كانوا مشهورين باستخدام الشمسيات في الماضي لكن لا أدري لماذا تخلوا عنها: هل بسبب عدم توافرها في السودان أم (تسودنوا؟).

شمس الصيف عندنا في السودان يمكن أن تسبب الكثير من الأمراض بعضها قاتل – مثل السحائي، مروراً بسرطان الجلد، وأقلها ضربة شمس. وعلى الرغم من ذلك لا تجد شمسيات، بل تجد بائعات الكِسرة والشاي وعارضات وعارضي الأشياء الصغيرة (الفرّاشة) يفترشون الأرض لبضاعتهم تحت الشمس ولا يضعون مظلات، أو شمسيات، ولا يضعون قبعات على رؤسهم حتى ولو من الصناعات المحلية الرخيصة (مثل السعف).

كذلك من المفاهيم المغلوطة عندنا النظرة لاستخدام الدراجة الهوائية (العجلة). فإذا ركب أحد من الذين تجاوزوا الأربعين سنة دراجة لسمعنا تعليقات من شاكلة (بالله شوفو الكبير العوير دا راكب عجلة، ما بيخجل)! بينما في الدول الأخرى مثل الصين تجد أن كبار السن هم الأكثر استخداما للدراجات، وكثير من متسخدميها تجاوز السبعين أو الثمانين. فهي في المقام الأول رياضة للجسم إضافة إلى أنها تخفف كثيرا من مشكلة المواصلات. فلو كنا مثل الدول الأخرى لاستخدم المواطنون الذين يسكنون الأحياء القريبة من وسط الخرطوم الدراجات مثل (السجانة والحلة الجديدة والقوز والرميلة وحتى بري، وكوبر بالنسبة لبحري..) وهكذا. وفي الدراجات فائدة في المحافظة على البيئة بالتقليل من كمية الدخان الذي يصدر عن عوادم السيارات.

وطبعا يمكن أن تشجع الحكومة ذلك بتخصيص أرصفة للدراجات على جانبي الشوارع الرئيسية للمحافظة على انسياب الحركة وحفاظا على أرواح مستخدميها. كما يحتاج الأمر إلى تشجير جنبات الشوارع الرئيسية.

هذه النقطة الأخيرة تقودني إلى سلوك آخر مطلوب في السودان، وهو ضرورة الاهتمام بالتشجير لأن معظم أيام السنة عندنا صيف، كما أن لها فائدة جمالية. الغريب في الأمر عندما كنا في النصف الثاني من الستينات وبداية سبعينات القرن الماضي كنا في كردفان نحتفل سنويا بـ (عيد الشجرة) حيث يسير تلاميذ المدارس الابتدائية في موكب في يوم الاحتفال وكل طفل يحمل شتلة ليغرسها. رحم الله الأستاذ الفاتح النور صاحب جريدة كردفان في مدينة الأبيض الذي جاء بالفكرة وأظنها عمت كل السودان، لكنها اندثرت لاحقا. فما أحوجنا لمثل هذه العادات الحضارية ونحن نعيش في عالم يشهد تحولات مناخية خطيرة مما دفع الأمم المتحدة لتنظيم مؤتمرات ليتعاون العالم على معالجة المشكلة.

عادة أخرى سيئة عندنا في السودان هي عدم الاهتمام بغسيل الأيادي، وغياب الوعي الصحي في الأمور المرتبطة بذلك. فمثلا لاحظتُ أننا – ربما يكون – الشعب الوحيد في العالم الذي يغسل أياديه بالماء والصابون (بعد الأكل!). لاحظوا معي في المطاعم والمناسبات يصل الضيوف إلى مكان المناسبة (الصيوان) وبعد التحية والسلام يجلسون حول المائدة ثم تأتي الأطباق (الصينية) فيأكلون على طول، نادر من يقوم ليغسل يده بالصابون قبل الأكل. ثم بعد الأكل يسألون عن المغسلة!! هذا يعني أننا نغسل أيادينا بالصابون (من الأكل) و ليس للأكل!

كذلك في المناسبات والمطاعم تجد حافظات مياه بها صنبور صُنِع خصيصا ليُصَبَّ عبره الماء، لكن في الواقع تجد الجميع يفتحون غطاء الحافظة ويدخلونها بأياديهم لملأ الكوب وربما يتناول آخر الكوب وهو يحيط الكوب بيده التي لا ندري هل يده نظيفة، ثم يتم وضع الكوب على سطح ما، قد تكون تربيزة غير نظيفة، ثم يُعاد إدخال

الكوب من فتحة الحافظة فتنزل أوساخ الأيادي أو سطح التربيزة داخل الماء ويشرب الجميع، وهكذا!! وقد لاحظتُ أن بعض أصحاب المطاعم بدأوا يربطون غطاء الحافظة حتى يجبرون الزبائن بعدم فتحها، ونتمنى أن يتعود الجميع على استخدام الصنبور. ولا أدري هل السبب هو (الكسل السوداني) أم تخلف (أو عدم وعي صحي)؟!

أحسب أن هنالك تصرفات بسيطة كثيرة لو انتبهنا لها لتجنبنا الكثير من المتاعب الصحية والسلوك غير الحضاري.

السوداني: الاثنين ٢١/٥/٢٠١٢

(٧)

المسلسلات التركية والقيم العثمانية

كان العالم العربي – بما فيه السودان – حتى وقت قريب أسير للدراما المصرية (أفلام، مسلسلات، تمثيليات، مسرحيات...). لكن في الآونة الأخيرة بدأت الدراما التركية تسحب البساط من تحت أقدام الدراما المصرية في فضاء العالم العربي بدبلجة سورية وعبر فضائيات الترفيه المعروفة.

لا أدعي المتابعة المتصلة لهذه الدراما سواء كان مصرية أو تركية وإن كان في أيام الشباب تستهويني الأفلام الغربية البوليسية (أفلام الأكشن) من أمثال شين كونري وروجر مور (سلسلة أفلام جيمس بوند) وألين ديلون وترنس هيل وبود سبنسر وغيرهم، وذلك ليس بمنطق (لقد هرمنا) لكن أي أكاديمي مثلي هو بالضرورة (بخيل) بوقته للترفيه (لأنني إما أكتب في مقال أو بحث، أو أصحح في كراسات أو أقرأ في بحث دكتوراة أو ماجستير كمشرف أو مناقش أو أتابع في نشرة أخبار أو أطالع صحف...). لذلك أحياناً (وبعد مجابدة) تنجح الأسرة في الحصول على نزهة للحدائق أو زيارة أهل أو تفرض مناسبة اجتماعية نفسها علينا..).

تعاملي مع الدراما في العشرين عاما الماضية أصبح انتقائياً، فما زالت الذاكرة تحفظ أعمالاً مصرية متميزة مثل (رأفت الهجان) و (ليالي الحلمية)، وهي في تقديري قمة الإبداع الدرامي المصري. لكن لفت نظري في الآونة الأخيرة – ضمن الاختراق الدرامي التركي للمشاهد العربي – ظاهرة اسمها (مهنّد) وهو اسم أعطته الدبلجة السورية لنجم تركي اسمه الحقيقي (كيفانس) وهو شاب ربما له جاذبية للحسناوات بقياس الضجة التي راجت حوله في العالم العربي وبخاصة فيلمه (نور).

لقد لفتت نظري الأخبار والتعليقات الكثيرة في المجلات والصحافة العربية والتي تعكس أصداءً غير عادية لهذا المسلسل ولبطله مهند باعتباره (ملك الرومانسية). ويُقال أن في وقت المسلسل تُصاب الأسر العربية بالشلل التام، فالكل يظل (متسمّراً) منهمكاً في المسلسل. وأن تعليقات الزوجات عن مهند تسببت في كثير من المشاكل والغيرة بين الأزواج. ومن تلك التعليقات أن إحدى الزوجات في دولة عربية قالت لزوجها: "أتمنى أن أعيش ليلة واحدة مع مهند بعدها ما عايزة حاجة في الدنيا"! فطلقها.

ونسبة لطول حلقات المسلسل التركي (أظنه ١٥٠ حلقة، خمسة أشهر، ١٥٠ ساعة) طلبتُ من (أم العيال) أن تحكي لي بعد نهاية حلقات المسلسل قمة ما توصل إليه، أو مارسه، منهد من رومانسية (مهندية/كافنسية) فاتت علينا. بعد نهاية المسلسل قالت لي: والله عادي جداً وليس فيه هذه الرومانسية المزعومة، بل أحياناً كثيرة تجدهما (مهند ونور) في انفعال ومشاكل.

فقلتُ في نفسي أن هذا الإعجاب من نساء الشرق بهذه الرومانسية (الوهمية) يكشف أن الرجل الشرقي (فظ) في تعامله مع زوجته. وأنها تعيش فراغاً عاطفياً – أو بتعبرينا العامي (فاقدة حنان). وهذا يعني أننا في السودان بحمد الله نمارس مع زوجاتنا رومانسية حقيقية. وهذا يعني أن نساء العرب محرومات من الحد الأدنى من اللطف في المعاشرة الزوجية وإلا لما جنّ جنونهن في عمل خيالي ليس فيه ما يشير إلى رومانسية تستدعي كل هذه الضجة.

وللحقيقة أن ديننا الإسلامي فيه رومانسية لأن الإسلام أمرنا بحسن معاملة الزوجة والمرأة (رفقاً بالقوارير) و (جعل بينكم مودة ورحمة) و (... ما أكرمهنّ إلا كريم وما أهانهنّ إلا لئيم..). هذا يعني أن الرجل العربي لو طبق هذه القيم الإسلامية في حياته الزوجية لتمتعت زوجته برومانسية حقيقية وليست تمثيل.

إذن إعجاب السيدات العربيات بهذه الرومانسية في مسلسل (نور) يؤكد أنهنّ (موهومات) ومحرومات.

أيضا ظهر مسلسل تركي آخر بطله (مهند) هو مسلسل (العشق الممنوع) – حلقاته (١٥٠). وبعد أن قدمتْ لي أم الأولاد ملخص ما سبق من حلقات تابعتُ معها المسلسل من الحلقة (٩٠). وكنتُ أتابع حلقة بعد كل ثلاثة حلقات أحيانا، وتربطني الزوجة بالأحداث من خلال ملخصها.

ملخص هذا المسلسل أن الشاب (مهند) ارتكب خيانة مع زوجة عمه (عدنان) اسمها (سمر) في حين أنه كان خاطباً ابنة عمه عدنان (نهال) – يعني خيانة مزدوجة. وعدنان ليس هو عم مهند فحسب، بل قام بتربيته، فطعنه مهند من ظهره بمعاشرة زوجته في منزل جوار الشاطئ استأجره خصيصا لهذا (العشق). انتهى المسلسل باكتشاف الخيانة. وكانت الصدمة (انتحرت سمر). وانتحرت معها القيم.

وكانت صدمتي في أن تقدم القنوات العربية مثل هذه المسلسلات المدمرة للقيم. فبدلاً من أن تقدم أعمالاً تعزز قيم الحب والوفاء والإخلاص بين الأزواج، تقدم قصص الخيانة الزوجية. وبدلاً من أن تنشر لنا قيم الفضيلة تنشر لنا مثل هذه الانحرافات.

تركية دولة مسلمة، لكن بطبعة أوروبية، ويصف البعض إسلام تركيا بأنه (إسلام علماني). فالأثر الأوروبي الذي زرعه مصطفى كمال أتاتورك منذ نهاية الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤ يحاول العثمانيون الجدد اليوم القضاء عليه تدريجياً لإعادة تركيا إلى

إسلاميتها. هذا الاتجاه يقوده اليوم رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لكن على نار هادئة.

وقد وصلتني رسالة في بريدي من الأخ الكريم الدكتور عبد الغني عماد، الباحث بمركز دراسات الوحدة العربية (بيروت) وهي عبارة عن مقال نشره أحد أصدقائه الكُتّاب، عنوان المقال هو (أردوغان مجنـون" لكنه جنون من نوع خاص)، جنون إيجابي. سوف أكشف لكم هذا الجنون الأردوغاني في المقال القادم إن شاء الله.

صحيفة السوداني/ ١٣/٦/ ٢٠١١

الفصل السادس

مؤتمـرات خارجيـــة

(١)

مؤتمر في أمريكا حول الانتخابات والاستفتاء في السودان تشارك فيه باحثة إسرائيلية

ناقش المؤتمر الخيارات والفرص الأخيرة وضرورة التغييـر

"Sudan's Elections and Referendum: Choices, Last Chances, A Time for Change"

- (عنقريب سوداني وبنابر وطباق وهبابات في منـزل عالمة اجتماع بأمريكا) صحيفة (*الأهرام اليوم*): الخرطوم: العدد (١٩٢)، ٣٠ يونيـو ٢٠١٠

ولاية انديانا الأمريكية : د/ عبده مختــار

نظمت جمعية الدراسات السودانية (SSA) بالولايات المتحدة الأمريكية مؤتمرها السنوي رقم (٢٩) في الفترة ٢٨ – ٣٠ مايو ٢٠١٠ الذي استضافته جامعة بوردو (Purdue) بولاية انديانا ممثلة في قسم الأنثروبولوجي (علم الإنسان) بكلية الآداب.

كُتِبت لهذا المؤتمر حوالي (٢٦) ورقة لكن تم تقديم عشرين تقريبا بسبب غياب بعض المشاركين. كان من بين الغائبين البروفيسر ديفيد ديشان، قيادي سياسي جنوبي وخبير برئاسة الجمهورية في الخرطوم حيث كانت ورقته بعنوان: 'انتخابات عام ٢٠١٠ واستفتاء ٢٠١١: ثم ماذا بعد؟'

غطت الأوراق عدة محاور مثل: نظام الانتخابات في السودان مع تطبيق نظام تحليل البيانات على الواقع السوداني، وتاريخ السودان القديم، ومحور الصراع والعدالة والمصالحة، ومحور الانتخابات وآفاق التغيير، ومحور عن دارفور. وكان هناك معرض صور مصاحب للمؤتمر يحكي مأساة دارفور تحت شعار: "ثمن الصمت" (The price of silence).

كانت هناك محاضرات على هامش المؤتمر غاب عن إحداها مقدمها الباحث والكاتب المعروف محمود محمداني الذي صدر له كتاب عن دارفور تمت ترجمته إلى اللغة العربية ونشره مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت) وهو تحت عنوان: "دارفور: ضحايا ومنقذون". لكن تم تقديم محاضرتين إحداهما قدمها البروفيسر بيتر بيشتولد (Peter K. Bechtold) . وهو مدير مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة ولاية بورتلاند (أوريجون). قدم محاضرة عن السودان حكى فيها تجاربه وخبراته في السودان منذ الستينات عندما جاء استاذا زائرا وممتحنا خارجيا للبحوث في جامعة الخرطوم وقد صادف وصوله الخرطوم اندلاع ثورة أكتوبر فحكى كيف أن البعض أصبح يتندر بذلك. وقال إن السودان أفضل من كل الدول العربية والأفريقية التي تحيط به وأن شعب السودان أعظم شعب. قاطعه أحد السودانيين المقيمين هناك بالقول إن السودان هو دولة بيوت الأشباح والتعذيب ...، تصدى له سوداني آخر، لكن تدخل الدكتور علي علي دينار (وهو أستاذ جامعي مقيم في أمريكا وعضو في المكتب التنفيذي لجمعية الدراسات السودانية) لتهدئة الأمور وطالب بالموضوعية. لم يعبأ البروفيسر بيشتولد بصاحب بيوت الأشباح واستمر يتحدث بإيجابية عن السودان وأضحك الحضور ببعض الطرائف.

بالإضافة لكونه باحثاً وأستاذا جامعيا عمل بروفيسر بيشتولد في عدة مواقع من بينها وزارة الخارجية الأمريكية (ولا أدري إن كانت له مهام غير ظاهرة) لكن مثل كتاباته وكتابات البروفيسر البريطاني بيتر وودوورد (منحته جامعة الخرطوم الدكتوراة الفخرية) شكلت المراجع الأساسية لدراستنا (السياسة والحكم في السودان) بجامعة الخرطوم

عندما كانت الدراسة باللغة الانجليزية. وقد تذكرني البروفيسر بيشتولد عندما رآني في المؤتمر فقد كنتُ مناقشا له في محاضرة قدمها في قاعة الشارقة بالخرطوم قبل ثلاثة أشهر كما التقينا في نوفمبر من العام الماضي في مؤتمر عن السودان بجنوب أفريقيا.

كانت هناك أوراق محدودة عن موضوع الانتخابات وقد تمت كتابتها وإرسالها للجنة المنظمة قبل أن تُجرى الانتخابات الأخيرة في السودان. ولم يتم التطرق لانتخابات إبريل ٢٠١٠ إلا في المداخلات لبعض الأوراق مثل ورقتي التي كانت تحت عنوان: "النظم الانتخابية والسلوك السياسي: التحديات التي تواجه التحول الديمقراطي في السودان"

(Electoral Systems and Political Behaviour: Challenges facing Democratization in the Sudan) استعرضتْ ورقتي (في ٢٧ صفحة) كل النظم الانتخابية التي مرت على السودان منذ الاستقلال وقارنت النظم الانتخابية في الحكومات العسكرية بالحكومات الديمقراطية. وركزت على خصوصية الانتخابات الحالية التي جرت في ابريل ٢٠١٠ (بغض النظرعن نتائجها) باعتبارها تأتي في وجود جيل كامل لم يمارس الانتخابات حيث ألغت حكومة الإنقاذ الديمقراطية في عام ١٩٨٩. وهذا يفرض عدداً من التحديات من أبرزها: (١) انقطاع الممارسة الديمقراطية يحتاج لجهد كبير لبناء الثقافة السياسية والتي تشكل أحد المتطلبات اللازمة للممارسة الديمقراطية الواعية والسليمة؛ (٢) غياب الديمقراطية أضعف الأحزاب السياسية (المحظورة) والتي عانت أيضا من الانقسامات الداخلية (intra-party schisms) وهذا سوف ينتج عنه معارضة ضعيفة؛ (٣) إن تأثير وسيطرة الإثنية (العرقية) على السلوك السياسي للفرد السوداني نتج عنه تسييس القبيلة في المناطق الريفية، وقبلنة (tribalization) السياسة في المناطق الحضرية، وكان النتاج هو سلوك سياسي غير راشد. وينطبق هذا على مستوى الجماهير كما على مستوى النخب. وشرحت الورقة الديناميكيات التي تؤثر بصورة فاعلة في السلوك السياسي في السودان وهي ديناميكيات تقليدية مثل القبلية والإثنية والطائفية والطرق الصوفية... وهي تشكل عوامل سلبية في طريق الوصول للسلوك السياسي الواعي للفرد والمؤسسات السياسية. وقدمتُ في الورقة

اقتراحات علها تساعد في تشكيل المناخ السياسي الموائم لممارسة ديمقراطية سليمة تمهد للتغيير الحيقيقي.

في سياق مداولات الحضور لورقتي تعرض البعض للانتخابات الحالية في السودان وسألتني بروفيسر كارولاين لوبان (من جامعة رود آيلاند) قائلة: دكتور عبده إنت الوحيد من المشاركين الذين حضروا من السودان وقطعت كل هذه المسافة لذلك نتوقع منك أن تكون موضوعياً، سؤالي: ما هو تقييمك للإنتخابات في السودان؟ قلتُ لها أنها جيدة لحد ما **(rather good)** لأنها – على علاتها – تمهد للتحول الديمقراطي. وقلتُ أنني تحدثت في تلفزيون البي بي سي أيام الانتخابات نقدت في حديثي موقف الأحزاب التي انسحبت وطالبتها بالمشاركة فيها مهما كان رأيها لأننا نريد إرساء المبدأ. قلتُ لهم: شاركوا ثم تحدثوا بعد ذلك عن الاخفاقات والسلبيات. وقلت لـ (كارولاين) بأن هناك فعلاً تزوير لكنه محدود، وهناك أخطاء فنية وإدارية كثيرة اعترفت بها الحكومة وأعلنت عن إلغاء الانتخابات في عدد من الدوائر في العاصمة والولايات وأعادت العملية الانتخابية فيها. وقلت من الخطأ تطبيق المعايير الدولية بصورة مطلقة على دولة مثل السودان – تعاني الأمية وتفتقر للخبرة الفنية والامكانيات المادية والبنية التحتية – ولم تتم عملية بناء الديمقراطية عبر مئات السنين مثل ما في الغرب؛ كما أصبحت الأمور معقدة باتباع نظام انتخابي مختلط (نسبي ومباشر ونسبة للمرأة وقائمة الأحزاب...) وتعقدت بتعدد البطاقات (١٢ في الجنوب و٨ في الشمال) فكيف لا نتوقع أخطاء، وكيف يحق لنا أن نقيسها بالمعايير الدولية؟

لم تكن بروفيسر كارولاين قد اقتنعت بحديثي، فالموضوعية عندها (أسيرة للرؤية النمطية الغربية للإسلام والسودان) هي أن أقول: كل الانتخابات فاشلة وأن الحكومة فاسدة وأن التزوير شامل.

لكن يبدو أنها تجنبت الدخول معي في جدل على خلفية ما حدث بيننا من جدل في جنوب أفريقيا في نوفمبر من العام الماضي عندما قدمتْ ورقة عن الشريعة في السودان

في مؤتمر عن مستقبل السودان بعد الاستفتاء (نظمته جامعة جنوب أفريقيا ببريتوريا) حيث اختزلت كارولاين الشريعة في بتر الأيادي والحدود ناقلة ما حدث في فترة نميري. ثم قالت إن المشروع الحضاري للإنقاذ قد فشل أو انتهى ولم يبق منه إلا النظام العام والذي أصبحت الصحفية لبنى أحمد حسين أحد ضحاياه والتي أصبحت بطلة عالمية؛ وأن المسيحيين في السودان مهددين بالإسلام السياسي. وأعدتْ كارولاين كتابا سوف يُنشر قريبا تحت عنوان: "Shari'a and Islamism in Sudan: Conflict, Law and Social Transformation" أي: الشريعة والإسلاموية في السودان: الصراع والقانون والتحول الاجتماعي. وقالت أن هناك مَن بدأ في ترجمته لينشر باللغة العربية.

من الأوراق المميزة التي التزمت بموضوع المؤتمر ورقة الدكتور راندال فيجلي (Randall Fegley) من جامعة بينسلفانيا كان عنوانها: خيارات التصويت: آليات الانتخابات في نظم موسومة بالأمية. حيث قدم تحليلاً لأنماط التصويت المستخدمة في مجتمعات تعاني من نسبة عالية في الأمية بالتركيز على انتخابات السودان لعام ٢٠١٠ . تناول المزايا والعيوب في استخدام الرموز والصور والألوان وأشكال أخرى من التكنيك والتقينات المستخدمة في الماضي والحاضر خاصة في مجال تصميم بطاقات الاقتراع. تحدث عن أنواع جديدة للأمية مثل الأمية الوظيفية والأمية السياسية. ولاحظ أنه حتى في الدول الفقيرة جدا أن للناخبين الرغبة في التعبير عن خياراتهم وفق ترتيب واع للافضليات والخيارات السياسية. وأشار إلى تجربة جنوب أفريقيا في انتخابات عام ١٩٩٤ والتي اختلفت عن السودان لأن جنوب أفريقيا دولة بسيطة (unitary) أي تدار مركزيا بينما السودان دولة اتحادية (فيدرالية). وأشار إلى أن للرمز في الدول النامية دلالات كبيرة ففي انتخابات عام ١٩٦٨ في غينيا الاستوائية غيّـر فرانسيسكو ماكياس نجويما رمزه في اللحظات الأخيرة من (الديك) إلى (النمر). وأشارت الورقة إلى أن الأمية ليست دائما عقبة في حجم المشاركة في الانتخابات ففي بعض الدول المتخلفة حققت الإذاعة نجاحا كبيرا في تعبئة وتحريك الناخبين الأميين للمشاركة بصورة فاقت بعض الدول المتقدمة.

قدم بروفيسر سام لاكي وهو سوداني من الجنوب (متخصص في اقتصاديات الموارد بالمركز الدولي لإدارة المياه والموارد بجامعة سنترال استيت) ورقة حول دور النفط في الحرب الأهلية في السودان. قال: إن الحكومة السودانية تشتري الأسلحة والطائرات الحربية من موارد النفط المستخرج من الجنوب لقتل الجنوبيين وتشريدهم واغتصاب نسائهم.

أما بروفيسر بانايا يونقو-بيور (من جنوب السودان) يعمل في جامعة كترنج Kettering قدم ورقة حول: "برامج عاجلة لجنوب السودان في مرحلة ما بعد الاستفتاء"، قال فيها إن معظم الجنوبيين سوف يصوتون لفصل الجنوب وإقامة دولة جديدة. وقال إن الأمل في إنشاء دولة جديدة هو الذي يوحد الجنوبيين ويقلل من معارضة حكومة الجنوب. وقدمت الورقة برامج مقترحة لحكومة جنوب السودان بعد انتخابات عام ٢٠١٠ تتمثل في ادماج معظم السكان في أنشطة انتاجية مختلفة وأعمال ومشاريع تنمية ريفية مع الانتظام في دفع المرتبات الشهرية، وتسويق المحاصيل ، وتوفير المياه، بناء التعليم، وتطويرالمرافق الصحية. على أن يتزامن كل ذلك مع مشاريع للمدى البعيد مثل تشييد مصاف للنفط ومد خط أنابيب لنقل نفط الجنوب عبر ميناء لامو الكيني على المحيط الهندي.. والتنقيب عن الذهب وبناء مشروعات الطاقة الهايدروكهربائية وتأسيس الجامعات الرئيسية الثلاث في الجنوب وتحديث المدارس الثانوية ، وتدريب المعلمين ومستشفيات تعليمية حديثة ... كل ذلك يعطي صورة متفائلة للمواطن الجنوبي عن المستقبل.

المفاجأة في المؤتمرأن باحثة إسرائيلية شاركت بورقة عن دارفور وهي (إريت باك Irit Back) أستاذ مشارك في العلوم السياسية بجامة تل أبيب (إسرائيل). وكان عنوان ورقتها: "القوات الأفريقية في دارفور: استجابة السودانيين لتدخل الاتحاد الأفريقي". وقد سألها أحد الأساتذة السودانيين المقيمين في أمريكا (بروفيسر طبيب/ عبد الفتاح نور) عن

الدافع وراء مشاركتها في مؤتمر عن السودان؟ فقالت أنها جاءت أصالة عن نفسها وهي لا تمثل أي جهة.

وعند خروجنا لفترة القهوة (coffee break) اقتربتُ منها وحاولتُ استنطاقها لكشف سبب أو أسباب اهتمامها بالشأن السوداني؟ فقالت إنها باحثة ولها اهتمام بالأزمة السودانية من خلال متابعتها لها. ونكرت بأن تكون ممثلة لجهة ما. وكما جرت العادة على هامش المؤتمرات طلبت مني تبادل بطاقات الزيارة (visiting card) فاعتذرتُ لها بأن علاقات بلدينا لا تسمح بذلك. وافترقنا وفي ذهني التساؤل قائم. الآن حتى النخبة الإسرائيلية تهتم بالسودان وليس الساسة فقط. إنها نظرة بعيدة وليس اهتمام شخصي.

(٢)

مؤتمر أبسا السياسي/السياحي في نيروبي: (١ – ٣)

شاركتُ لمدة أسبوعين في ورشة عمل في نيروبي (٢٣ يوليو – ٦ أغسطس ٢٠١١) نظمتها الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية (أبسا APSA) تحت عنوان: "مراجعة التمثيل النيابي: أثر الإثنية على السياسة ومؤسسات الحكم في أفريقيا من منظور مقارن": ***(Representation Reconsidered: Ethnic Politics and Africa's Governance Institutions in Comparative Perspective)***. ومضمون موضوع الورشة هو إجراء مراجعات دقيقة وشاملة على عملية التمثيل النيابي (البرلماني) لمعرفة عما إذا كانت الديمقراطية في أفريقيا تأتي بممثلين حقيقيين للشعب (الناخبين) وبالتالي هل الديمقراطية مطبقة في الواقع بصورة سليمة أم هي زائفة وتأتي بممثلين غير أكفاء؟ وكذلك النظر في أثر الإثنية (العرقية أوالقبلية/ العنصرية) على السلوك السياسي وعلى العملية السياسية في أفريقيا. وكذلك تأثيرها على المؤسسات والحوكمة/ الحكم الرشيد، والنظر في معوقات التحول الديمقراطي(democratization)، ونوعية الديمقراطية ومعايير قياسها، وبناء المؤسسات (institutionalization) وما يرتبط

بذلك من قضايا الشرعية والهوية والشفافية والمحاسبة وبناء الدولة بعد الصراع والمشاركة السياسية وقسمة السلطة والبناء الدستوري (constitutionalism) والفيدرالية والنظم الانتخابية والحزبية وغيرها.

- (أطمئن القارئ بأني لن أزعجه بالتفاصيل الأكاديمية لهذه المدارسة العلمية الرفيعة فذلك مكانه منابر أخرى مثل مراكز البحوث أو الدوريات العلمية. ولكني سوف (أحوم) حول الأوراق بالتركيز على المداولات والمداخلات وتبادل الأفكار على مائدة الغداء (over lunch)؛ لكن مع بعض الإشارات العابرة لبعض المضامين التي قد تفيد بعض القراء المهتمين بذلك. وسوف أستخدم كلمة (مؤتمر) في إشارة لهذه الورشة (مع إدراكي للفرق بين الإثنين).
- هذا المؤتمر الذي نظمته (أبسا) بالتعاون مع معهد الدراسات الإنمائية (IDS) بجامعة نيروبي، جاءت المشاركة فيه على أساس منافسة قوية بين أكثر من مائة من علماء السياسة من مختلف أنحاء العالم (٧٦ من كل أنحاء العالم و٢٦ من أمريكا). الفرص المتاحة كانت عشرين فقط. فتم اختيار أفضل (٢٠) بحثا (أو مشروع بحث). وقد كنتُ (والحمد لله) ضمن هؤلاء العشرين. وهذا شرف لي ولجامعة امدرمان الإسلامية التي أعمل فيها، وشرف لجامعة الخرطوم التي تلقيت فيها دراستي الجامعية وفوق الجامعية. وقد انضم للعشرين إثنان من الأساتذة الأمريكان (بدرجة بروفيسر) من الجامعة الأمريكية في واشنطون لتقديم الأطر النظرية وإدارة المناقشات. وسوف أعود للحديث في مقال آخر عن الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية التي أصبحت عالمية في نشاطها.
- خاطب المؤتمر بروفيسر جوجونا نجيقي، كبير الباحثين بمعهد الدراسات الانمائية (ج نيروبي) قائلاً: إن علماء السياسة، ولأسباب تاريخية، لم يقوموا بدروهم كما ينبغي في العالم الثالث، وأنهم لم يجدوا الحرية أو الفرصة إلا قريبا حيث كان الزعماء يتهيبون علماء السياسة ويضيقون عليهم الخناق. وأن الكتابات عن الوضع السياسي في العالم الثالث جاءت من الاستعمار من كُتّاب غربيين. وبعد الاستقلال ملأ المحامون الفراغ. ودعا علماء السياسة الشباب في أن يتجهوا في بحوثهم لدراسة مجالين مهمين لعلم السياسة:

الأول: علم النفس السياسي **political psychology)** لنفهم كيف يفكر السياسيون؟ والعلم الثاني المهم هو الأنثروبولوجيا (علم الإنسان) حيث أن ما كتبه الأنثروبولوجيون الغربيون عن مجتمعاتنا جاءت وفق رؤيتهم ومنهجهم الذي يناسب السياق التاريخي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات الغربية."

- كان الجدل شيقاً وكان كل باحث يطرح أسئلة في منتهي العمق والعلمية لكل باحث يقدم بحثه (دراسة حالة عن دولته). تم كل ذلك في سياق المقدمات النظرية والمفاهيمية التي قدمها الأساتذة الأمريكيون من الجامعة الأمريكية. وقد سألتُ أحدهما عن علاقة الجامعة الأمريكية في بيروت والجامعة الأمريكية في القاهرة؟ فاجأني بأن هذه الجامعات ليست منتسبة لجامعتنا وليست فرع منها، وعليهم أن يكفوا عن استخدام اسم جامعتنا. وقال: إن الجامعة الوحيدة التي تعتبر فرع لنا خارج أمريكا ونعترف بها هي الجامعة الأمريكية في نيجيريا.
- من ملاحظاتي أننا في معرض نقدنا للسياسة الخارجية الأمريكية لم يتضايق الأساتذة الأمريكان بل كان ردهم إيجابيا وموضوعياً – يؤيدون النقد (هكذا العلماء).
- كانت هناك برامج اجتماعية وترفيهية في أيام عطلة الأسبوع (السبت والأحد). فأخذونا إلى الحظيرة الوطنية **(national park)** لرؤية الحيوانات المتوحشة. والغريب أننا وصلنا لها بعد عشرين دقيقة فقط من المدينة، فهي على تخوم نيروبي. ووسط تزاحم السياح الأجانب (الخواجات) استطعنا أن نرى الحيوانات على الطبيعة. أما بالنسبة للأسد فقد طلبوا مننا أن نتحرك صباح اليوم التالي باكرا (الساعة الخامسة ص). عندما سألنا عن الحكمة من ذلك البكور قالوا أن الأسود سوف تختفي مع شروق الشمس حيث تدخل في عرينها. وبالفعل وقفنا على بعد خمسين مترا من (ملك الغابة) بلا حواجز، نتأمل فيه و(يبحلق) فينا.
- كينيا وجنوب أفريقيا دول أوروبية على أرض أفريقيا – وخاصة الأولى – فأسلوب الحياة (لايف استايل) غربي. لكن من عيوب نيروبي الجميلة صعوبة الحركة وضيق شوارعها وغلائها..

• تبلغ نسبة المسلمين في كينيا (٥٠٪) غير أن التقاريرالحكومية تقول أنها (٦٪) فقط!. الفئة المسلمة من الشعب الكيني متدينة جداً. ونيروبي عامرة بالمساجد. صلاة التراويح عندهم عشرون ركعة – غير العشاء والشفع والوتر (ما شاء الله، تقبّل الله).

السوداني: ٨/٨/ ٢٠١١(٨ رمضان ١٤٣٢هـ)

(٣)

مؤتمر أمريكا عن الديمقراطية في أفريقيا (٢)

قلتُ في المقال السابق أنني شاركتُ في ورشة عمل نظمتها الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية في نيروبي بالتعاون مع معهد الدراسات الانمائية بجامعة نيروبي في الفترة (٢٣- يوليو – ٦ أغسطس ٢٠١١). أواصل عرض أهم ما جاء في الورشة بالتركيز في هذا المقال على ورقتي الخاصة بالسودان.

لكن في البداية أشير إلى أن هذه الجمعية (أبسا) قالت أن الهدف من مؤتمرها هذا (الذي يناقش تحديات التحول الديمقراطي في أفريقيا) هو بناء وتعزيز منظومة بحثية متقدمة في العلوم السياسية وبناء شراكة أكاديمية بين علماء السياسة الأمريكان وعلماء السياسة الأفارقة. وقد كنتُ ضمن المتفوقين العشرين من بين المائة الذين فازت مشاريعهم للمشاركة في الورشة. كما تم منحي عضوية الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية لمدة ثلاثة أعوام – قابلة للتجديد بحسب مشاركاتي أو نشاطي معهم. وتبلغ عضوية الجمعية أكثر من (١٥) ألف، ١٥٪ منهم غير أمريكان. ولا أخفي على القارئ بأنني قد شعرتُ بالفخر عندما قالت لي رئيسة الورشة (هيلينا) بأنه لأول مرة يشارك معهم شخص من السودان.

بالإضافة إلى خطة البحث الفائزة، طلبت اللجنة المنظمة من كل مشارك كتابة ورقة في موضوع محدد لتقديمه للمناقشة في الورشة وقد جاء ذلك قبل أسبوعين فقط من بداية الورشة. وقد تم تكليفي بورقة عن بناء الدولة بعد الصراع (post-conflict

state building). وعلى الرغم من أنني لم أتمكن من إكمال الورقة الحمد لله توفقت في التقديم – بدون ورقة مكتوبة – حتى تجاوزتُ الزمن. وقد علق البروفيسر الكيني (كاروتي) رئيس تلك الجلسة قائلاً: "لقد منحنا د/ مختار زمن أكثر من الآخرين لأنه جاء من دولة جديدة"، ضحك المؤتمرون، لكني قلتُ لهم: "بل أنني أمثّل دولتين".

سألوني كثيرا عن دارفور وعن الجنجويد وعن انفصال الجنوب وهل كان الانفصال رغبة؟. قلتُ لهم أن الانفصال كان ضرورة وليس رغبة (a necessity not a desire). وسألوني عن تأثير الانفصال على دارفور، قلتُ لهم أنها تختلف عن الجنوب فكل ما يطمح له أبناء الإقليم هو العدالة في توزيع التنمية والسلطة والموارد والخدمات ضمن سودان واحد، فهم يشتركون مع الشمال في هوية واحدة عكس الجنوب.

وعن الجنجويد: هل هي مصطلح أطلقه الإعلام الدولي والغرب أم أنه مفردة محلية؟ أضحكهم تعليقي عندما قلتُ لهم أن كلمة الجنجويد محلية تعني جن راكب جواد يحمل بندقية."a mad man riding a horse with a gun" فماذا تظنون أنه سيفعل؟ فضجتْ القاعة بالضحك.

في معرض تقديمي قلت أن السودان (القديم) يضم ٥٧٢ قبيلة، تشكل (٥٠) مجموعة إثنية (عرقية). سألني دكتور أثيوبي عن ما هو الفرق بين القبائل والمجموعات الإثنية؟ قلتُ: أن هذا سؤال صعب. هذا التصنيف categorization قام به علماء الأنثروبولوجيا السودانيون، لكن بحسب فهمي أنه يقوم على أساس الجنس أو العنصر (race). فمثلاً القبائل النيلية (الدينكا، النوير، الشلك..) تشكل إثنية واحدة، وكذلك البقارة إثنية والأبالة إثنية، والنوبة إثنية والنوبيين إثنية والفونج والأنقسنا وقبائل الغرب الأفريقي وقبائل شرق السودان،،، كل واحدة من هذه المجموعات تشكل إثنية، وهكذا.

وأضفتُ: لكن عادةً أصبح الاتجاه السائد لدى الباحثين في علم السياسة المعاصر تجنب كلمة (قبيلة) والاستعاضة عنها بكلمة (إثنية) أو عِـرق. هذه النقطة أثارت جدلاً كثيفا في الورشة. وقال علماء السياسة أنهم يتحفظون على استخدام كلمة (قبيلة) لأنها ليست أصيلة في الثقافة الأفريقية وأنها مصطلح أدخله الاستعمار. فاعترضتُ على ذلك وقلتُ لهم أن الإستعمار وجد كلمة Tribe (qabeela) في السودان موجودة أصلا وتعامل معها بتقنينها من خلال نظام 'الإدارة الأهلية'. وأن القبيلة تشكل النواة الاجتماعية للقبائل العربية وعندما جاء الإسلام توجّه القرآن بخطاب عالمي للتآخي والتعارف التعايش السلمي بين القبائل؛ وترجمتُ لهم معنى تلك الآية (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا...)

بروفيسر كاروتي في مداخلته قال إن الاستعمار هو المسؤول عن الانقسام والصراع والانفصال في السودان. فقلتُ له يجب أن لا نجعل من الاستعمار شماعة في الحالة السودانية تحديداً. لأن السودان هو أصلاً لم يكن دولة واحدة بل عدة مجموعات عرقية (إثنيات) وقبائل رعوية جاءت من أماكن مختلفة من هذا الجزء من العالم (الجزيرة العربية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا). وتجمعت في هذه الأرض (السودان الشرقي) التي كانت جزءً من بلاد السودان الممتدة من السنغال في الغرب وحتى أثيوبيا شرقاً.

لكن يصح القول أن الاستعمار قد استغل هذه الانقسامات. وإذا كان هناك نقـد أو لوم يجب توجيهه للنخبة الوطنية الحاكمة منذ الاستقلال على فشلها في حسن إدارة التنوع (مثلما فعلت أمريكا) لتكوين أمة ذات هوية واحدة. وما زال التحدي ماثلاً أمام النخبة السودانية ليتماسك ما تبقى من السودان.

دارت مناقشات على هامش الورشة. فقد شكك الكينيون في سودانيتي. فالمضيفة في الفندق عندما سألتني من أين أنت؟ وقلتُ لها: من السودان. قالت لي: 'لكن السودانيين سود'(سودانيز آر بلاك)، وطبعاً أنا (براون). وتكرر ذلك في كثير من المناطق التي زرناها في نيروبي، وكنت أقول لهم أنا من السودان الشمالي. وبالمقابل شكك

الخواجات في (عروبتي) حيث قال لي أحدهم: هل أنت عربي؟ لأنك لا تشبه العرب؟ فشرحتُ لهم بأنني عربي بالدم واللسان، وأفريقي بالملامح (features) وأننا وُلِـدنا عرباً ونتحدث العربية وندين بالإسلام. وأن العرب جاؤا لهذه المنطقة (بلاد السودان) بين القرنين السابع والرابع عشر الميلادي. وتزاوجوا (intermarried) مع السكان المحليين/ الأصليين (الأفارقة) the indigenous فخرجتْ منهم هذه السحنة المشتركة التي ترونها في شخصي. وقلتُ لهم غير أن هناك قبائل سودانية كثيرة في شمال السودان ما زالت العروبة فيها واضحة، وربما حافظتْ على نقائها بسبب عادات بعضها في نظام الزواج من داخل القبيلة (endogamy) ... المهم، في ذلك اليوم لبستُ ثوب عالِم الأنثروبولوجيا وأجبتُ على العديد من الأسئلة من تلك الشاكلة.

= كانت الورشة فرصة طيبة لنشرح لعلماء السياسة الغربيين والأفارقة الأوضاع السياسية في السودان وبنية المجتمع السوداني وكيف تشكلت وديناميكيات التحول الذي يعيشه السودان مثل حراك الداخل وضغوط الخارج وأجندة الحركات واتفاقيات السلام...ألخ. ولاحظتُ أنهم لأول مرة يعرفون الفرق بين شمال السودان وجنوبه ولماذا انفصل الجنوب.

= ومع افتخاري وسعادتي بالمشاركة في مثل هذا المنبر العلمي الرفيع والتفاعل مع علماء السياسة والسوسيولوجيا من مختلف أنحاء العالم إلا أنني تحسرتُ بأن الجيل الحالي أو القادم (عندما ينقرض جيلنا) قد لا يستطيع المشاركة في مثل هذه المحافل العلمية بسبب أن اللغة الإنجليزية قد وُئدت في السودان وانتهت مع التعريب (وهذا موضوع سأعود له لاحقاً في مقال آخر).

السوداني: ١٥/٨/ ٢٠١١ (١٥ رمضان ١٤٣٢هـ)

(٤)

الديمقراطية التوافقية في مؤتمر أبسا(APSA)

نختتم في هذا المقال الحلقات الثلاث عن الورشة التي نظمتها الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية (أبسا) في جامعة نيروبي (٢٣/ ٧ – ٦/ ٨/ ٢٠١١) حول قضايا التحول الديمقراطي في أفريقيا (التمثيل النيابي، المشاركة السياسية، المؤسسات السياسية، أثر الإثنية...).

من علماء السوسيولوجيا الذين شاركوا في الورشة البروفيسر كرستينا سيلو وهي من أصل فلبيني تعمل في جامعة ديربان بجنوب أفريقيا، وزوجها أمريكي ومجال تخصصها في أمريكا اللاتينية (شوفتو العولمة دي كيف؟). عرضت ورقتها عن أثر الإثنية في تشكيل الهوية في المراكز الحضرية في دولة بوليفيا (أمريكا الجنوبية)، حيث رأت أن تداخل/ تقاطع الانتماءات الاجتماعية والعنصرية مع عدم المساواة/ المفارقات المادية يزيد من حجم الإقصاء/ المعاناة. وكان نتاج ذلك العنف والمخدرات والجريمة والانحراف والزيادة في تعاطي الكحول والانتحار. كما أدت الإثنية إلى الاستقطاب الاجتماعي الحاد وانقسامات في المجتمع البوليفي الذي يتعرض إلى عمليات تحول من الاشتراكية إلى الرأسمالية. أدى كل ذلك إلى حروب كثيرة منها حرب المياه (٢٠٠٠) وحرب الغاز (٢٠٠٣) ونفي الرئيس جونزالو سانشيز (٢٠٠٣) وانتخاب إيفو موراليز (٢٠٠٥)... وقالت إن معالجة هذه الأوضاع لا يتأتى إلا من خلال عملية استيعاب سياسي/ اجتماعي والمشاركة السياسية وإزالة التحديات التي تقف أمام الليبرالية الجديدة مثل معالجة موضوع ملكية الأرض ومعالجة التناقض بين القطاع الخاص والعام...

لكن من أكثر الموضوعات التي أخذت نصيبا كبيرا في مناقشات الورشة هي موضوع الديمقراطية التوافقية (consociationalism). وهو مفهوم جديد في نظرية الديمقراطية الليبرالية الغربية وقد تم طرحه كبديل للديمقراطية التنافسية/ التمثيلية حيث أثبتت التجارب أن هذا النوع التقليدي يناسب المجتمعات المتجانسة (homogenous)،

وهي قليلة في العالم، لكنه لا يناسب المجتمعات غـير المتجانـسة (heterogonous) أو المتعـددة (pluralistic) خاصـة تلـك الـتي تعـاني مـن انقـسامات حـادة (deep cleavages) بسبب الإثنيـة والتعدديـة الثقافيـة (multiculturalism). وقـد زادت الدعوة في العقود الأخيرة إلى ضرورة إصلاح الديمقراطية بحيث تحقق المساواة والمـشاركة الفاعلة والرقابة الشعبية على الحكومة، وهي أهداف فشلت في تحقيقها الديمقراطية النيابية في كثير من دول العالم في العصر الحديث وخاصة العالم الثالث. كذلك تنامـت أصـوات عدم الرضا بسبب انحراف الديمقراطية عن تحقيق المُثُل التي كـان يحلـم بهـا الجميـع مثـل الحكـم الـذاتي والمـساواة والحريـة. وينطـوي المفهـوم علـى فكـرة التـداول الـسلمي للسلطة(rotation of office) وعلى تقاسم الـسلطة (power sharing) وإعطـاء الفرصـــة للاقليـــات للمـــشاركة الـــسياسية ومعالجـــة مـــشكلات التهمـــيش (marginalization) والإقصاء (exclusion).

يرى البعض أن هذه النظرية أقرب للكوربوراتارية لأنها تقوم على عملية مساومة (bargaining) لتشكيل (كارتيل) حكومي أو تحالف كبير يضم المكونات الرئيسية للمجتمع التعددي. وقد وُلدت النظرية التوافقية من الحاجة إلى توسيع ديمقراطية الأغلبية المعهودة، أي منع الأغلبية من التسلط على الأقلية، ومنع الأقلية من تخريب الديمقراطية بحجة وجود أغلبية تستبد برأيها.. وقد تعرضت النظرية لكثير من النقد من علماء السياسة المعاصرين (لا يتسع المجال هنا لذلك).

لكن مع ملاحظة أن النظرية التوافقية جاءت بعد التجربة وليس قبلها. وقد تم تطبيقها في كل من النمسا وبلجيكا وهولندا وسويسرا وكندا. وقد وجّـه لنا البروفيسر الأمريكي سؤالا حول أمثلة لتطبيق الديمقراطية التوافقية في العالم الثالث. فقلتُ له أنها تم تطبيقها في العراق وفي السودان. لكن لم يتم تطبيقها بشكل كامل. ففي العراق كانت أقرب للمحاصصة الطائفية بينما في السودان تم اختزالها في اتفاقية ثنائية بين المؤتمرالوطني والحركة الشعبية ولم تعبّر حكومة الوحدة الوطنية التي تم تشكيلها بعد نيفاشا عن تمثيل

حقيقي لكل القوى السياسية. كما سأل البروفيسر عن أمثلة لاتفاقيات قسمة السلطة نجحت في انهاء الصراع، قلتُ نعم في السودان كانت ناجحة لكنها – مع الأسف الشديد – انتهت بانفصال الجنوب (ضحكوا).

لكن ليس كل نظرية صادرة في الغرب يمكن أن تنجح في العالم الثالث دون أن نضع في الاعتبار اختلاف الظروف وطبيعة المجتمع نفسه، وهذا يعني أنها تحتاج إلى تكييف (accommodation) لتناسب السياق المحلي (contextualization). ففي السودان، مثلاً، نحتاج إلى تطبيقها بالكامل لكن مع نظام انتخابات التمثيل النسبي. وقد تم تطبيقه في انتخابات عام ٢٠١٠ لكن بصورة محدودة (١٥٪) فقط. كما يحتاج الأمر إلى معالجات وتدابير أخرى (لكن مين البيسمعنا؟).

ترجع نظرية الديمقراطية التوافقية إلى عالِم السياسة آرند لايبهارت (Arend Lijphart) وهو من أصل هولندي، وقد كان رئيسا للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية لكنه تقاعد من المنصب.

تأسست الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية في عام ١٩٠٣، وقد أحدثت نقلة كبيرة في علم السياسة بدءً من مؤتمرها في عام ١٩٢٥ عندما دعت للانتقال من دراسة الشكل (الأطر الدستورية والقانونية والمؤسسات) إلى دراسة جوهر العملية السياسية من حيث القوى الفاعلة والمتفاعلة في النظام السياسي ودراسة السلوك السياسي. فظهر المدخل السلوكي في جامعة شيكاغو.

وتطور علم السياسة أكثر في هذا الاتجاه في عام ١٩٣٠ عندما وصل علماء من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة علماء الاجتماع الألمان حيث نشروا المدخل السوسيولوجي في علم السياسة خاصة تأثير أعمال ماكس فيبر والتي قام بترجمتها من الألمانية إلى الإنجليزية تالكوت بارسونز. ومع أعمال كارل ماركس ودوركايم وباريتو وموسكا وميشيلز ظهر علم مشترك بين السياسة وعلم الاجتماع هو "علم الاجتماع السياسي" أو (السياسة والمجتمع). وقد وجد علماء السياسة في أمريكا أن دراسة الظاهرة

السياسية من منظور سوسيولوجي منهج علمي سليم لأن الظواهر السياسية لا يمكن عزلها عن السياق الاجتماعي وأن دراسة البنية الاجتماعية أمر في غاية الأهمية للباحث في القضايا والمشكلات السياسية. ثم تطور الأمر إلى المنهاجية المتعددة الأبعاد multi-dimensional approach أو المنهاجية المتمكاملة (integrated) والمتداخلة (inter-disciplinary).

ومن خلال ورشتها العلمية في نيروبي وضح أن الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية ما زالت تسعى لتطوير علم السياسة ليواكب المتغيرات في العالم. وهذا هو المؤتمر الثالث الذي تنظمه خارج أمريكا، فقد كان الأول في غانا والثاني في تنزانيا.

حاشيـــة:

• بروفيسر أفريقي علّق على تسمية السودان قائلاً: تسمية الدولة الجديدة في الجنوب بعبارة دولة (السودان الجنوبي Southern) خطأ – الآن بعد الانفصال. الصحيح أن نقول (جنوب السودان South Sudan). ويقصد بأننا عندما نقول للجنوبيين بأنهم (southerners) هذا يعني موقف آيديولوجي أو سياسي مرتبط بالهوية وليس الوضع الجغرافي.

• أشار إلى شخصي أحد المشاركين بأنني من دولة (شمال السودان)، فقلتُ مصححا له: أن دولتنا في الشمال احتفظت بالاسم القديم (جمهورية السودان) عسى ولعل أن يعود الجنوب مرة أخرى!

• من الموضوعات التي لفتت نظري هي اهتمام الورشة بموضوع الأرض حيث أن ملكية الأرض تشكل في أفريقيا إحدى مصادر القوة (والسلطة) وأحد عوامل الصراع. وفي السودان تجلى ذلك في دارفور (نظام الحواكير).

• السوداني: ٢٢/٨/ ٢٠١١ (٢٢ رمضان ١٤٣٢هـ)

(٥)

مؤتمر أمريكا عن السودان بعد الإنفصال (١)

شاركتُ في الأسبوع الماضي في مؤتمر - بالولايات المتحدة الأمريكية – عن "قضايا السودان بعـد الانفصال" نظمته جمعية الدراسات السودانية (SSA). وكان هذه المرة (المؤتمر رقم ٣٠) بمركز الدراسات الأفريقية بجامعة ولاية أوهايو بعاصمتها مدينة (كولومبوس) التي سُمِّيت على مكتشف أمريكا. لكن أستميح القارئ عذراً في أنني سأبدأ هذه الحلقة بحدث جانبي وشخصي لكنه يشير إلى ضرورة أن نعيد النظر في مسلماتنا أو قناعاتنا عن الولايات المتحدة الأمريكية. على أن أواصل الأسبوع القادم – إن شاء الله – استعراض ملخص لأهم ما جاء في بعض الأوراق والمداولات.

عندما كنتُ على متن الخطوط التركية من استانبول إلى شيكاغو في رحلة تستغرق حوالي إحدى عشرة ساعة لم أكن أعلم بأنني أحمل حصوة في كليتي أثارتها الرحلة الطويلة. فقد كنتُ كثير التردد على الحمام في تلك الطائرة الضخمة حتى أصبحتُ من الشخصيات (البارزة) وصار شكلي (من النوع الحلوف)- لكن ليس على المريض حرج. من شيكاغو كانت هناك رحلة بالخطوط الداخلية إلى مدينة كولومبوس وقد فاتتني طائرتي بسبب الإجراءات الطويلة في مطار شيكاغو على الرغم من أن زمن الربط (الكونكشن) بين السفريتين كان أربع ساعات. ومع ذلك صبرت البروفيسر إلين مع زوجها جيى (Jay) في مطار كولومبوس على أنتظاري ليلاً.

هذا الثنائي الأمريكي الرائع عمل في شعبة علم الاجتماع والأنثروبولوجيا بجامعة الخرطوم في سبعينات القرن العشرين (قبل دخولنا لها). ووجدتُ منهم معاملة لم أجدها من السودانيين هناك يكفي أنهما أصرا على استضافتي في منزلهما العام الماضي بولاية انديانا عندما كان المؤتمر هناك.

في الطريق معهما بعربتهما الفارهة من المطار إلى الفندق داهمني ألم شديد في أسفل الظهر من الجهة اليمنى. فور وصولي الغرفة زاد الألم بصورة لا تُحتمَل. فاتصلتُ على الاستقبال الذين طلبوا لي النجدة (رسكيو) حيث وصلتني في خلال ثلاث دقائق. وبعد خمس دقائق كنتُ داخل مستشفى الجامعة بعد أن تمت عملية قياس الضغط في الإسعاف وأبلغوا بالهاتف المستشفى بالبيانات الأساسية عن شخصي.

أدخلوني لغرفة وأوصلوا (درب) وأخذوا فحوصات (من جميعو) ثم أدخلوني في غرفة أشعة مقطعية. وبعد نصف ساعة تحددت النتيجة بأنها حصوة في الكِلية (استون إن ذا كدني). قال لي الأخصائي بأنها ستخرج بالأقراص (يو وِل باص إت آوت). في صبيحة اليوم التالي أرسلت لي الجامعة حافلة أخذتني للفندق حيث فاتني اليوم الأول من جلسات المؤتمر؛ لكن لحسن الحظ كانت ورقتي مدرجة في اليوم الثاني.

وجدتُ جميع المؤتمرين (سودانيين وأمريكان) قد علموا بما حدث لي. سألني بعض الإخوة السودانيين في المؤتمر عما إذا كانت المستشفى قد قدمت لي فاتورة، فقلتُ لهم الروشتة فقط، واشتريتُ الدواء بسبعة عشر دولاراً فقط. فقالوا: إذن إنهم سوف يتصرفون لأن الأهم كان علاجك. أي أنهم يفكرون في إنقاذ الإنسان أولاً ثم تأتي المسائل المالية لاحقاً. قال لي سوداني في المؤتمر أن ما قاموا به قد تصل تكلفته إلى ما يقارب العشرة آلاف دولار، لأنه حتى الإسعاف بقروش. أغلب الظن أنهم سوف يرسلون الفاتورة إلى إحدى المؤسسات الخيرية لتتولى سداد الفاتورة. أي بإعتباري (إبن السبيل) وهي قيمة إسلامية. هنا تذكرتُ مقولة الشيخ المفكر الإسلامي محمد عبده عندما ذهب إلى أوروبا (باريس) ووجد قيم إسلامية مثل العدالة والمساواة ونحو ذلك، وعاد إلى بلاد العرب ولم يجد تلك القيم فقال: "ذهبتُ إلى الغرب فوجدتُ إسلاما بلا مسلمين، وعدتُ إلى الشرق فوجدتُ مسلمين بلا إسلام". (تصرُّف الأمريكان معي أهديه إلى وزارة الصحة وديوان الزكاة في السودان). وبالمناسبة في تلك الأيام التي تمتعتُ فيها بتطبيب

عالي المستوى ومعاملة راقية كان أطباء السودان في إضراب! فحمدتُ الله أنني مرضتُ هناك.

في طريق عودتي في استانبول وجدتُ سودانيا عائد للسودان في إجازة وهو قادم من واشنطون. فعندما سردتُ له القصة قال لي أنه في السودان ذات مرة أدخل زوجته لعملية (زائدة دودية) مستعجلة، فرفض الأطباء إجراء العملية ما لم يدفع التكلفة البالغة أربعة مليون جنيه! فاضطر سريعا لتدبير ثلاثة منها حتى تمت العملية!!

بالمقابل، هناك قصة أخرى سمعتها العام الماضي في أمريكا تقول أن شرطيا أبيضا صفع سيدة من السود. رفعت ضده قضية فكسبتها وتم تعويضها مبلغ خمسة مليون دولار. الإنسان في أمريكا يشعر بأنه (بني آدم ومكرّم) وهي من القيم الإسلام. بالله عليكم أين نحن من هذه القيم؟ وهي قيم الإسلام كلها موجودة في أمريكا. العيب الوحيد هو في مظهرهم، أو بالأحرى مظهر نسائهم (كاسيات عاريات) ما عدا ذلك أمريكا مجتمع حضاري بمعنى الكلمة. الحياة كلها تسير بنظام دقيق، الناس تحترم القانون، لا يرمي أحد القاذورات في الطرقات، الكل يقف في صفوف دون شرطي للحصول على خدمة سواء كان في كافتريا أو سوبرماركت أو صيدلية أو مركز تسوق. الكل يجد حقه بعدالة والكل يحصل على عمل أو يترقى في سلم الوظيفة اعتمادا على المؤهلات والكفاءة والقدرات (وليس الواسطة أو المحسوبية أو الرشوة أو العنصرية) – بقض النظر عن لونك أو دينك!! ويكفي أن رئيسهم الآن من أصل أفريقي مسلم.

السؤال الذي ظل يؤرقني: لماذا نحارب أمريكا؟ هل لأننا نطبق الشريعة؟ أليس السعودية تطبق الشريعة (بهدوء) ولم ترفعها شعارات وأناشيد، ومع ذلك علاقتها حسنة مع أمريكا؟! والغريبة نحن بسياستنا تلك لا طبقنا شريعة ولا حققنا مصالحنا!

في العام الماضي حصلتُ على فرصة باحث زائر بجامعة بانديانا. بعد قبول أو إجازة مشروعات بحوثي تمت مخاطبة إحدى مؤسسات التمويل لمثل هذه الحالات وهي (فولبرايت فاونديشن). جاء الرد بالاعتذار لأن السودان في قائمة الدول الراعية

للإرهاب وأن عليه عقوبات اقتصادية! هكذا لم أخسر أنا (ممكن نضحي على المستوى الفردي) لكن توقفت قطاراتنا وتدمرت السكة الحديد بسبب أن قطع الغيار أمريكية وتأثرت كثير من المشروعات وفرص الاستثمار والعون الفني وكذلك من خلال تأثير أمريكا على المجموعة الأوروبية ونادي باريس وحتى اتفاقية (لومي) الأفريقية.. لقد خسرنا الكثير من معاداتنا لأمريكا ولم نكسب مشروعا حضاريا حتى الآن. أين نحن من الحضارة ومن الإسلام وقيم الإسلام ؟ ونحارب أمريكا التي تمشي فيها العدالة بأرجلها.

علينا أن نعيد النظر في مواقفنا من أمريكا ومسلماتنا وقناعاتنا، وأن نعيد النظر في سياستنا الخارجية وفي خطابنا السياسي. أعيدكم إلى تلك الأدبيات: (يا الأمريكان ليكم تسلحنا). نحن في واقع الأمر نحتاج أن نتسلح فعلاً لكن لا لنحارب أمريكا بل لنحارب أشياء في واقعنا في داخلنا في أنفسنا (لا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم) نحتاج للتسلح لنحارب الفساد والفقر والجهل والمرض والأمية والرشوة والمحسوبية ... والقائمة تطول. يجب أن نصوِّب أسلحتنا للعدو الحقيقي..

صحيفة السوداني، الأثنين، ٢٣/ ٥/ ٢٠١١

(٦)

مؤتمر أمريكا عن السودان ما بعد الإنفصال (٢ – ٣)

"المَـرَّة دي يا عبده أكتب عننا كلام كويس"، كانت تلك هي كلمات المستشرقة بروفيسر كارولاين لوبان وهي تودعني بعد نهاية جلسات مؤتمر "قضايا السودان ما بعد الإنفصال" الذي نظمته جمعية الدراسات السودانية بجامعة ولاية أوهايو الأمريكية. وقد قالت لي تلك الجملة بلغة عربية مكسرة، فهي عاشت فترة طويلة في منطقة الشرق الأوسط وأكثرها في السودان مع زوجها ريتشارد لوبان الذي لقّب نفسه بالبطل السوداني (عبد الفضيل الماظ) ولقبت نفسها بـ (مهيرة) – على اسم البطلة السودانية (مهيرة بت عبود).

قالت كارولاين تلك الكلمات على خلفية ما كتبتُه في إحدى صحف الخرطوم عن مؤتمر جامعة جنوب أفريقيا عن "السودان ما بعد الاستفتاء"، (بريتوريا، نوفمبر ٢٠٠٩) حيث هاجمتْ كارولاين الشريعة الإسلامية في السودان، فتصديتُ لها كما انتقدتُ حديثها عن الصحفية لبنى أحمد حسين التي صارت مشهورة بـ (فتاة السروال) عندما حوّلتها كارولاين – في ورقتها – إلى بطلة عالمية. وكذلك على خلفية ما كتبتُه في صحيفة (الأهرام اليوم) السودانية عن مؤتمر نظمته الجمعية ذاتها في ولاية إنديانا الأمريكية العام الماضي. تعليق كارلاين على ما كتبتُه باللغة العربية، مرتين عنها وعن المؤتمر، يؤكد أن هناك مِن السودانيين مَن يترجم لها من العربية إلى الإنجليزية!!.

نعم. هذه المرة كان مؤتمر جمعية الدراسات السودانية (رقم ٣٠) أفضل من المؤتمرات السابقة حيث كان أكثر هدوءاً وموضوعيةً. حتى الأخ (محمد القاضي) كانت ورقته أكثر موضوعية من أوراقه السابقة التي يكرر فيها كل عام حديثه عن التعذيب في السودان – في بيوت الأشباح – مع تعديل طفيف في العنوان. ومحمد القاضي هو مؤسس ورئيس منظمة تُسمى: "مجموعة ضد التعذيب في السودان" (Group Against Torture in Sudan – GATS). وفحوى قضيته أنّه تعرّض من جهاز الأمن السوداني لمختلف (أشكال) التعذيب في بيوت الأشباح في الخرطوم في بداية تسعينات القرن العشرين.

في إحدى أيام المؤتمر ونحن في طريقنا إلى حفل غداء كان يجلس بجواري في السيارة الأخ محمد القاضي. فحاولتُ أن أذيب الجليد الذي بيننا (حيث أنهم اتهموني في العام الماضي بأنني مرسل من جهاز الأمن السوداني للمؤتمر بينما أنا أكاديمي فقط). قلتُ له يا أخ محمد: الآن في السودان يمكنك أن تقاضي مَن قام بتعذيبك. فقال لي كلام كثير ينم عن إحباط ويأس من الحالة في السودان. يمكن إختصار ما قاله في عبارة (مافيش فايدة).

في أثناء المداولة الخاصة بورقتي عرضتُ بعض عناوين وأخبار الصفحة الأولى لبعض صحف الخرطوم التي حملتُها معي كأمثلة للتحولات التي حدثت في السودان في الآونة الأخيرة في مجال الحريات ونقد الحكومة والحديث علناً عن الفساد. رفعتُ أمثلة الصحف تلك مترجِماً إلى الإنجليزية ملخصاً لأهم ما جاء فيها في مجال إعلان رئيس الجمهورية ونائبه الحرب على الفساد، واستدعاء البرلمان لبعض كبار المسؤولين ووزراء لاستجوابهم عن التجاوزات المالية والإدارية وإيقاف المسؤول (الفلاني) للتحقيق في الفساد، وما شابه ذلك.

سمعتُ همهمات من الحضور، خاصة السودانيين. وبعد نهاية الجلسة خاطبني بعضهم بما يفيد أن ذلك كلام نظري، أو (كلام جرايد). فأدركتُ أن كثير من الباحثين والأساتذة السودانيين في أمريكا قد (تبرمجو) على الرؤية السالبة تجاه الحكومة السودانية. وقال لي أحدهم من الصعوبة أن تحاكم الجبهة الإسلامية عناصرها (مافيش فايدة). وأذكر أن كاتباً سودانيا كان مشهورا هنا و (صحفي مخضرم) يعيش الآن في جامعة أريزونا الأمريكية قال لي بعد الجلسة، باللغة الإنجليزية: "يا عبده، إنت تخبز خبزك وتأكلو؟".

في حفل الغداء قدّم لنا شاب من جنوب السودان اسمه (بول Bol) عرضاً لقصة باللغة الإنجليزية اسمها "أولاد السودان الضائعين" (ذا لوست بويس أوف سودان). حيث حكى كيف أنه عندما كان في السادسة من عمره في عام ١٩٨٧ شهد هجوماً من قوات الحكومة على قريته في الجنوب والتي تم حرقها وهرب مع آخرين ولم يعلم ما حدث لأسرته. عبروا نهراً صغيرا حيث غرق من لم يستطع السباحة، ثم عبروا الحدود إلى الحبشة، ثم إلى كينيا حيث قطعوا حوالي ١٥٠٠ ميلاً مشياً على الأقدام، حيث نجوا من الموت بسلاح الجنود ثم نجوا من الموت بالجوع والمرض والحيوانات المفترسة. وحكى كيف أنهم كانوا يتسلقون الأشجار عندما يهجم عليهم أسد مثلاً.

قال أنه قد تمّت استضافتهم في معسكرات لاجئين في كينيا لمدة أربعة عشر عاما حتى حصلوا على موافقة بإعادة توطينهم (resettlement) في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠١. عاد بول أوينج (Bol Aweng) وصديقه جوك داو (Jok Dau) إلى قريتهم بجنوب السودان في ديسمبر ٢٠٠٧ والتقوا ببقايا أسرهم هناك. ووجدوا أن قريتهم تفتقر لكل أنواع الخدمات؛ ويقودان الآن حملة في أمريكا لجمع تبرعات لبناء عيادة لقريتهم حيث أن أقرب عيادة لقريتهم (بيول) تقع على بُعد (٣٥) ميلا – يومان مشياً على الأقدام. يقول بول الذي كان يتحدث للمؤتمرين وهو يحمل إبنته – التي أحضرتها له أمها وهو في المنصة – أنهم من جملة ٣٥ ألف طفل مفقود (lost boys) تمكّن ١٦ ألف منهم من الوصول لكينيا بسلام. تلك صورة من مآسي الحرب اللعينة التي انتهت بثمن باهظ هو الإنفصال.

نسيتُ أن أشير إلى أن بول وصديقه قد تخرجا حديثاً من جامعة ولاية أوهايو الأمريكية التي استضافت مؤتمر جمعية الدراسات السودانية لهذا العام في عاصمتها مدينة (كولومبس).

السوداني: ٣٠/ ٥/ ٢٠١١

(٧)

مؤتمر أمريكا عن السودان ما بعد الإنفصال (٣ – ٣)

ناقش المؤتمر قضايا امتدت من الديون إلى الهوية إلى الزواج العرفي وحفلات الحبشيات في الخرطوم

في مؤتمر جمعية الدراسات السودانية عن "قضايا السودان ما بعد الإنفصال" في كولومبس رحّب مدير مركز الدراسات الأفريقية بجامعة ولاية أوهايو باستضافة المؤتمر رقم (٣٠) وقال إنه لشرف لمركز الدراسات الأفريقية أن يستضيف هذا المؤتمر المهم الذي يناقش قضايا السودان ما بعد ٢٠١١. وقال إن المؤتمر "يأتي في مرحلة مهمة جداً من التحولات في السودان، وأن مشاركتكم أيها الباحثين سوف ترفع من درجة الوعي بالمنطقة وتعـزز أهمية القضايا والأفكار العالمية في جامعتنا."

كان من بين المتحدثين الرئيسيين **(key-note speakers)** الدكتور ريموند براون (ممثل الأفريكوم) وهي قاعدة عسكرية أمريكية في أفريقيا. وكذلك السيد جيمس دوكو، عضو المجلس التشريعي بجنوب السودان ورئيس لجنة التعليم فيه. بينما غاب عن مؤتمر هذا العام البروفيسر بيتر بشتولد المختص في الشأن السوداني حيث عمل في جامعة الخرطوم في ستينات القرن العشرين. كذلك غاب د/ علي علي دينـار، حفيد السلطان علي دينار، لظروف أسرية وهو عضو في اللجنة التنفيذية لجمعية الدراسات السودانية (مقرها أميركا).

قُـدِّمت في المؤتمر حوالي (٢٥) ورقة بحثية. ولا أود أن أزحم قارئ الصحيفة اليومية بتفاصيل أكاديمية عن هذه الأوراق العلمية – فذلك مكانه المجلات المتخصصة والدوريات العلمية – لكن أقـدم هنا لمحات مختصرة عن بعض الأوراق.

أحد النخب الجنوبية خاطب المؤتمرين معبراً عن الفلسفة وراء اختيارهم الانفصال مستشهداً بمقولة للزعيم الأفريقي الراحل د/ كوامي نكروما التي تقول: "الأفضل أن نعيش مستقلين في معاناة، على أن نعيش عبيداً في رفاهية".

أمّا ورقة د/ بناية يونجو-بيور (سوداني جنوبي) من جامعة كيترنج بأمريكا ناقشت "ديون السودان الخارجية: مَن الذي سيدفعها؟". يرى أن هذا السؤال يشكّل واحدة من أهم قضايا ما بعد الانفصال. وقال: "ربما تكون للدبلوماسيين والقانونيين والسياسيين رؤيتهم الخاصة تجاه معالجة مثل هذه القضايا. لكن، كما ترى الورقة، أنه طالما أن هذه الديون قد تم اقتراضها من أجل مشاريع يكون لها عائدات فيجب سدادها من جزء من تلك العائدات. وهذا يعني ضرورة إجراء تقييم حول مَن المستفيد من هذه الديون؟

طبعاً، باختصار، يقصد الباحث أن الجنوب لم يستفد من هذه القروض وبالتالي غير مسؤول عن سدادها. وقال: "يجب عدم إجباره على سدادها. وإذا كانت النخبة السياسية الشمالية الحاكمة قد أساءت استخدام القروض (misused) وبددتها بالفساد، فما ذنب الجنوب؟!"

من الأوراق التي لفتت نظري ورقة (صديقتنا) بروفيسر كارولاين لوبان التي كانت بعنوان: "التحولات الديمغرافية (السكانية) والاجتماعية لمدينة الخرطوم" (Khartoum's Demographic and Social Transformation." حيث ترى كارولاين أن معسكرات النازحين داخلياً (IDP) تحيط بالخرطوم كالخاتم. يسكنها ضحايا الحرب والمهمشين. وترى أنها ظاهرة تحتاج لدراسة ولتدخل الغرب. وأن في شمال السودان (٤) مليون مواطن من الجنوب معظمهم في ولاية الخرطوم التي شهدت تحولات كبرى في السنوات القليلة الماضية فأصبحت مدينة كبيرة (Cosmopolitan) تضم مختلف الأجناس. وأن معظم سكان الخرطوم لم يزوروا هذه المعسكرات في أطراف المدينة التي تشهد تغيرات كبيرة: فالتعليم انتشر بصورة كثيفة ولصالح المرأة (٥٣٪ طالبات مقابل ٤٧٪ طلبة). لاحظت كارولاين أن معظم سكان الخرطوم من الشباب: ٦٠٪

منهم في الفئة العمرية بين ٢٠ – ٣٠ سنة. وأن ثلث الشباب في السودان دون العشرين. وقالت أن من الظواهرالجديدة انتشار الزواج العرفي وزواج المسيار (الحكاية أصبحت على لسان الآخرين – دي عايزة وقفة!).

ومن الظواهر التي رصدتها كارولاين في ورقتها زيادة الطلب على مغنيات أثيوبيات لإقامة حفلات الأعراس السودانية. وقالت إن عدد سكان الخرطوم قد تضاعف من ٥٠٠ ألف نسمة في عام ١٩٧٠م إلى ما بين (٧) و (٨) مليون وأصبحت بذلك واحدة من أكبر المدن اكتظاظاً بالسكان في أفريقيا وقالت إن الخرطوم لم تعـد مدينة (شمالية) فالشوارع والأسواق والحدائق والمواصلات العامة تضج بقبائل متعددة من الجنوب وجبال النوبة والغرب (جنوب كردفان وإقليم دارفور).

وقالت – بعيداً عن السياسة – يبدو أن السودان الجديد في حالة تشكل جنباً إلى جنب مع الأبراج الحديثة وسقالات هياكل البنايات الجديدة تحت التشييد التي تملأ سماء الخرطوم وتوحي بطفرة عمرانية ضخمة. وقالت للذين يعرفون الخرطوم قبل ربع قرن فإن ما يشاهدونه اليوم هو تغيرات كبيرة في البيئة المادية وتحولات دراماتيكية تثير الدهشة.

الورقة في تفاصيلها ناقشت عدة محاور تغطي ربع قرن من التحولات من بين هذه المحاور: ١/ معسكرات النازحين داخلياً، ٢/ التغيرات في سلوك الشباب نتيجة استخدام الهاتف الجوال والانترنيت والحراك في منظمات المجتمع المدني، ٣/ السمات العامة للمناطق السكنية والعلاقات المجتمعية، ٤/ التحولات على مستوى الأسرة والزواج، و ٥/ مآلات المشروع الحضاري..

وللبروفيسر كارولاين كتاب عن السودان بعنوان: "الشريعة والإسلاموية في السودان" (Shari'a and Islamism in Sudan: Conflict, Law, and Social Transformation.") يدرس الصراع والقانون والتحولات الاجتماعية. تمت ترجمته ليصدر قريبا باللغة العربية.

لفت نظري أن شاباً سودانياً في الثلاثين من عمره حضر إلى المؤتمر من اليابان حيث يحضِّر لدرجة الدكتوراة في جامعة طوكيو للدراسات الدولية. عنوان ورقته: "التعبئة السياسية في شمال السودان ما بعد الاستفتاء". اسم الشاب هو (محمد عمر عابدين) هذا الشاب (كفيف). جاء وقـدّم ورقة باللغة الإنجليزية بطلاقة، ولم يقرأ من ورقة طبعا، وردّ على المداخلات بكفاءة. إنه من آيات الله.

من الأوراق ورقة صابر عابدين، وهو يمثل التحالف الكوشي/النوبي (Cushitic-Nubian Alliance). جوهر ورقته أن الدولة القومية في أفريقيا قامت على أساس جغرافي/ سياسي بدلاً عن القومية والهوية. ولم تتكون دولة متجانسة من هذا الخليط الديني/ العرقي اللغوي. من هنا جاءت النزاعات وعدم الاستقرار.

أما ريتشارد لوبان (بروفيسور، وهو زوج كارولاين) تناولت ورقته "السودان والصين" حيث ركز فيها على تاريخ مختصر للعلاقات الدبلوماسية بين السودان والصين، وما هي بؤر التركيز في تلك العلاقات، والثوابت والمتغيرات، وما هي قضايا المصالح المشتركة مع تركيز خاص على موضوع السلاح والنفط وفترة ما بعد الاستفتاء.

د/ عبد الله جلاب، الصحفي المخضرم والذي استقر حالياً في جامعة ولاية أريزونا الأمريكية، قدم ورقة بعنوان بعنوان: "عندما يصعب على المركز أن يتماسك" (When the Centre Cannot Hold? Colonization, Religion, Violence and the Fate of the Sudan) تتمحور ورقته حول سؤال مركزي هو: لماذا بعد عدة قرون من التعايش وعقود من العنف – في السودان الأقدم حضارة والأكبر مساحة في الشرق الأوسط وأفريقيا – لماذا تفكك لدولتين؟ وكيف للاستعمار الديني وتبعاته (colonization of religion) – (يقصد إستغلال الدين؟) لعب دوراً رئيسيا في الوصول إلى هذا المصير؟.

د/ الصادق الشيخ، أستاذ بمعهد كيروان للدراسات الإثنية بجامعة ولاية أهايو قدم ورقة حول "سياسة اللوم مقابل سياسة الممكن"، ناقش فيها الدائرة المفقودة في

السودان وهي "حركة اجتماعية مستنيرة". يقول فيها أنه منذ الإنقلاب العسكري الذي قاده الإسلام السياسي في يونيو ١٩٨٩ وحتى التوقيع على اتفاقية السلام في ٢٠٠٥ ظل الجدل في السودان يتركز حول سلوك الدولة بدلاً عن مسؤولية الدولة. هذا الجدل قد شلّ أي عمل إيجابي للمعارضة السياسية والفكرية لمشروع الإسلام السياسي. ويرى أن الأحزاب السياسية والقوى الديمقراطية والمثقفين والجاليات (في الشتات) قد فشلت في التصدي للسؤال الحرج: كيف وصلنا إلى هنا؟ مَـن المسؤول عن الخلل الاجتماعي السياسي؟ وأين تكمن الآليات المناسبة للتغيير الاجتماعي؟ ترى الورقة أنه في عصر التكنولوجيا والعولمة والليبرالية الجديدة يتطلب التغيير الاجتماعي حركات اجتماعية متقدمة ومتجذرة في بنية المجتمع التحتية **(grassroots social movement)** تستوعب تاريخ المجتمع وخصائصه وتنظر إلى ما وراء الحدود الوطنية لتستوعب التجربة الإنسانية/العولمية. تتساءل الورقة (مستنكرة) عن السبب في غياب العمل الجماعي وتعبئة الموارد والعمليات السياسية التي يمكن أن تساعد تلك الحركة الاجتماعية في تحقيق تغييرات اجتماعية/سياسية واقتصادية. وتؤكد الورقة أن التغيير الاجتماعي لا يتم كحادثة تاريخية بل من خلال عمل مقصود ومنظم تقوده حركة اجتماعية مسؤولة وناضجة ونابعة من قلب المجتمع.

السوداني: ٦/٦/٢٠١١

(٨)

الشراكة الأفريقية في بحوث الحكم والسياسات

شاركتُ في الفترة (٦/١١- ١٣/١١) في العاصمة الكينية نيروبي في فترة تدريبية للباحثين في مجال الحكم والعلوم الاجتماعية في أفريقيا في إطار برنامج جديد "للشراكة الأفريقية في بحوث الحكم والسياسات الاجتماعية" (Partnership for African Social and Governance Research – PASGR)

جاءت الفكرة بصورة عامة من ملاحظة أن مدخلات صناعة السياسة في أفريقيا جنوب الصحراء تقوم على تقارير غير دقيقة ومكتوبة بصورة غير علمية من ناحية، كما أن البحوث العلمية غير مرتبطة بالواقع بصورة مباشرة من ناحية أخرى – أي أن البحوث في العلوم الاجتماعية غير موجِّهة للسياسات العامة ولا تخدم التنمية في هذه البلدان. وأن التقارير مهما كانت كفاءتها لا تغني عن البحوث الداعمة لصناعة القرار. لذلك أصبحت هناك ضرورة لبحوث تخدم الحكم الرشيد والسياسات العامة وتسهم في تخفيف الفقر (policy-oriented research...).

لمعالجة هذه الفجوة بين البحث العلمي وواقع السياسات جاءت فكرة هذه الشراكة التي اتخذت من نيروبي مقراً لها والتي جاءت كمبادرة من إدارة التنمية الدولية ببريطانيا (UK/ DFID) لرفع قدرات الباحثين والمؤسسات الأكاديمية في أفريقيا وتمكينهم من انتاج بحوث تخدم السياسة العامة وتخفيض الفقر. ففي الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩ عكفت إدارة التنمية الدولية البريطانية على دراسة أسباب تراجع القدرات في مجال العلوم السياسية والاجتماعية في أفريقيا جنوب الصحراء. ويحصل هذا البرنامج على الدعم من عدة جهات تشمل المجلس الثقافي البريطاني (the British Council) واتحاد جامعات الكومونويلث(ACU) ومعهد تنمية ما وراء البحار (ODI) وتقوم بتمويله إدارة التنمية الدولية في بريطانيا. يدير هذه الهيئة البحثية مجلس إدارة من شخصيات علمية من

مختلف دول العالم. فمثلاً رئيس مجلس الإدارة هو البروفيسر إيرنست أرييتي رئيس جامعة غانا، ويضم مجلس الإدارة في عضويته أساتذة متميزين منهم: البروفيسر جيري هلينر، وهو أستاذ كرسي في جامعة تورنتو، وبروفيسر من فلوريدا، وبروفيسر من تنزانيا ومن موزمبيق وبريطانيا وممثل للمجلس الثقافي البريطاني، إضافة إلى بروفيسر كيني (جوزيف هوفمان) وهو سكرتير مجلس إدارة الهيئة ومدير هذا البرنامج.

يشرف على هذه الدورة الأولى أثنان من الأساتذة من جامعة سوسكس (Sussex) البريطاينة، وهي جامعة متميزة في مجال العلوم السياسية وترتيبها (الثامن) في بريطانيا، والـ (١٦) على مستوى أوروبا و الـ (٧٩) على مستوى العالم (لماذا ليس لدينا معايير لترتيب جامعاتنا على المستوى المحلي؟ وهل صحيح أن آخر ترتيب في السودان شمل جامعة الخرطوم الأولى، والسودان الثانية والرباط الثالثة؟؟).

كنتُ ضمن المحظوظين في أول دفعة لهذا البرنامج الرائد والذي يهدف في هذه المرحلة الأولى (التجريبية) إعداد باحثين على مستوى عال من المنهجية الحديثة في البحث العلمي بحيث يستطيعون القيام بعملية تدريب كوادر من الباحثين في بلدانهم بعد نهاية هذا البرنامج الذي تم تقسيمه لثلاث مراحل (أسابيع) تحت عنوان: المنهاجية المتعددة (multi-method research course: MMRC) وسوف يكون الأسبوع الثاني في فبراير ٢٠١٢ والأسبوع الثالث في مارس ٢٠١٢. وتم اختيار عشرين باحثا الذين فازت مشاريعهم (أو خططهم) البحثية من جملة المتقدمين، وأعقبتنا في الأسبوع التالي دفعة عشرينية ثانية في هذه المرحلة الأولى. كنتُ الوحيد من السودان في الدفعة الأولى، وفي الثانية هناك شخص واحد من السودان هي دكتورة عواطف نهار من جامعة الخرطوم (معهد الدراسات والبحوث الانمائية التابع لكلية الاقتصاد). في مجموعتنا العشرين الأولى كان هناك (٤) أساتذة وباحثين من كينيا و (٣) من نيجيريا و (٣) من تنزانيا و(٣) من يوغندا وواحد من كل من تشاد وتوجو وسيراليون وغانا وواحدة من جنوب أفريقيا وواحدة من ليسوتو (عدد الباحثات ٨) إضافة إلى شخصي من السودان. في العشرين

الثانية – بحسب ما أفادتني به منسقة البرنامج الكينية دكتورة سينثيا – يوجد مشاركون من الدول ذاتها تقريبا مع الإختلاف في وجود واحد لكل من مصر ومالي والكميرون.

ونسبة لأن هذا البرنامج هو في طوره التجريبي ورائد (أو بايلوت) فقد تم تمويله بالكامل من هذه الهيئة (PASGR) وتم الاختيار من خلال منافسين من الباحثين والأساتذة الذين تقدموا بملخصاتهم البحثية (أبستراكت) حيث تم طرح البرنامج للمنافسة عبر البريد الالكتروني (call for applicants) ولا أدري من أين حصلوا على بريدي. وقد سألتني منسقة البرنامج (سينثيا) عن سبب قلة عدد أو انحسار المشاركين من السودان في مثل هذه المنابر؟ فقلتُ لها ربما السبب اللغة الإنجليزية أو أن الذين يجيدونها ليس لهم علم بهذه الفرص. فكلفتني بالترويج لهذا البرنامج وسط الباحثين السودانيين، (وها أنذا أوجّه الدعوة لكل مَـن يأنس في نفسه الكفاءة الاتصال على بريدي – في أسفل صورتي أعلاه – لربطه بهذه الهيئة العلمية ليتقدم لينافس في الدفعات القادمة إن شاء الله).

هذا البرنامج مفيد جدا لتجويد الأداء الأكاديمي وتطوير البحث العلمي وربطه بالواقع وخدمة التنمية وتقليل الفقر إلى أقل درجة ممكنة في أفريقيا ج الصحراء (Sub-Sahara Africa). ويهدف لمساعدة الباحثين في توسيع وتعميق فهمهم للتطورات الرئيسية التي حدثت في مجال بحوث العلوم الاجتماعية وبحوث الحكم على مستوى بحثي عالمي؛ وتطوير مهاراتهم البحثية وأدواتهم المنهجية في مجال بحوث السياسات العامة والعلوم الاجتماعية الموجهة لخدمة الحوكمة (governance) ويتضمن ذلك المنهاجية المتكاملة والمتعددة الأبعاد والمتداخلة وغيرها من اتجاهات البحث العلمي المعاصر (الذي يواكب التعقيدات في ظواهر وقضايا وأزمات المجتمعات النامية والمعاصرة – دي زيادة من عندي).

يقول المسؤولون عن البرنامج أنه يستهدف أساتذة الجامعات والباحثين في مستودعات الفكر (think tanks) وأطروحات الدكتوراة في العلوم الاجتماعية

وبحوث ما بعد الدكتوراة **(post-doctoral research)**. وبصورة عامة يهدف لتمكين الباحثين الأفارقة في مجال العلوم الاجتماعية لانتاج معرفي عالي النوعية للإسهام في تطوير الحكم وصناعة القرار وتخفيض (أو تخفيف) الفقر.

السوداني: ٢٨/ ١١/ ٢٠١١

(٩)

ندوة "الربيع العربي" في تونس (١- ٣)

بدعـوة كريمة من مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت) شاركتُ في ندوة (الثورة والانتقال الديمقراطي: نحو خطـة طريق) وقد تم تنظيم الندوة بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، والتي استضافتها مدينة الحمامات بالجمهورية التونسية (٦ – ٩ فبراير ٢٠١٢). وتم اختيار تونس باعتبار أنها تمثل مهـد ثورات الربيع العربي. وتم اختيار مدينة الحمامات لأنها أقرب نقطة لبلدة (بوسعيد) التي أحرق فيها الشاب (محمد البوعزيزي) نفسه وأوقد شرارة الثورات العربية. وقد خاطب الندوة رئيس الحكومة التونسية السيد حمادي الجبالي.

انعقدت الندوة في فندق (لو رويال) في منتجع سياحي جميل لكن صادف ذلك طقس شديد البرودة حيث وصلت درجات الحرارة إلى درجتين، بينما وصلت في المناطق الشمالية الغربية إلى تحت الصفر وأعلنت بأنها مناطق منكوبة لأن الجليد أغلق الطرق وعزلها عن بقية الجمهورية. وتقع مدينة الحمامات على بعد 65 كلم من تونس العاصمة حيث تقع في منتصف الطريق تقريبا بين مدينة تونس العاصمة و(سوسة) المدينة الثالثة.

وقد كانت الندوة أكبر تجمع لأميز المفكرين والباحثين العرب الذين كنا نسمع عنهم ونتابع بإعجاب شديد نشاطهم الفكري وانتاجهم العلمي فشاء الله أن نلتقيهم مباشرة ويتم التعارف الشخصي. ومن الذين شاركوا في الندوة: الشيخ الدكتور راشد الغنوشي (رئيس حركة النهضة التونسية)، والدكتور خير الدين حسيب (رئيس مجلس

الأمناء ورئيس اللجنة التنفيذية لمركز دراسات الوحدة العربية)، والدكتور عبد الإله بلقزيز (مفكر من المغرب)، والدكتور سعد الدين إبراهيم (عالِم الاجتماع المعروف ورئيس مركز ابن خلدون بالقاهرة)، والدكتور دارم البصام (كبير مستشارين ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ تونس)،الدكتور يوسف الصواني (مدير مركز دراسات الوحدة العربية بالوكالة) والأستاذ محمد جمال باروت (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات/ قطر) الدكتور حسن نافعة (أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة)، الدكتور محمد الرميحي (كويتي من أصل بحريني) والأستاذ جميل مطر (مدير المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل) والدكتور عصام نعمان (وزير ونائب سابق/ لبنان)، والأستاذ الفضل شلق (وزير سابق/ لبنان) والأستاذ مصطفى الفيلالي (وزير سابق/ تونس)، وغيرهم. كان هناك أكثر من (٧٠) مفكراً وباحثاً من مختلف الدول العربية.

سوف أحاول تقديم (بعض) ما جاء في هذه الندوة الكبيرة المهمة في بضعة مقالات متسلسلة إن شاء الله. لكن لا يمكن أن أقدم تلخيصا كافيا للأوراق، ليس لأنها كثيرة بل لموانع موضوعية: السبب الأول أن هناك تحذير من المركز بأن (جميع الحقوق محفوظة) وأنه "لا يجوز إعادة نشر هذه الدراسات كلاً أو جزءً بدون موافقة تحريرية مسبقة من مركز دراسات الوحدة العربية". وكذلك تحذير آخر يقول: (يُحظر على المشاركين تسريب هذه الدراسة إلى أية جهة إعلامية، كلاً أو جزءً). وذلك لأن المركز ينوي طباعة هذه الأوراق مصحوبة بتعقيباتها ومداخلاتها في مجلد يتم نشره لاحقاً.

السبب الثاني هو أن ما جاء في الندوة حديث فكري وعلمي عميق لا يناسب صحيفة يومية، ولكم أن تتخيلوا مستوى اللغة التي يتحدث بها مفكر مثل د/ عبد الإلـه بلقزيز! ولكني سوف (أحوم) حول المداولات وهوامش الندوة حتى أنقل روحها ومناخها للقارئ. ويشمل ذلك نقل طرف محدود من بعض المداخلات التي استطعتُ تدوينها أثناء الجلسات.

كان محور السودان تحت عنوان: (تداعيات الثورة في السودان). كتب ورقته د/ عبد الوهاب الأفندي وكتب التعقيب كل من د/ حيدر إبراهيم علي وشخصي. كان مطلوب من كاتب الورقة بحثا في ما لا يتجاوز الـ (٦٠٠٠) كلمة، والتعقيب في حدود (٣٠٠٠). ولكن كتبتُ تعقيبا في حجم ورقة وطلبتُ استثناءً في تجاوز السقف نسبة لأن الحالة السودانية معقدة، وقد تم قبول التعقيب بحجمه الكبير (مشكورين). غير أن د/ الأفندي قد اعتذر ولم يحضر، ربما بسبب إغلاق مطار هيثرو في لندن بسبب الجليد وتولى أحد المشاركين تقديم ورقته إنابة عنه. وسوف أخصص مقالة لاحقة لمحور السودان.

خاطب الندوة رئيس الحكومة التونسية (حمادي الجبالي) وهو الذي عانى السجن الانفرادي من حكم زين العابدين لحوالي ١٤ عاماً. قال مخاطباً الندوة: "نشكركم لاختيار بلدنا لعقد ندوتكم، وأنه لشرف لنا أن نستضيف هذا الكم من الشخصيات والمفكرين العرب في مهد شرارة الثورات العربية". وقال أن الثورات ما زالت في عنفوانها وعلى النخب تحويل الدولة من أدوات استبدادية إلى أنظمة ديمقراطية خادمة لشعبها. وقال أنهم في تونس بعد الثورة قرروا أن يبقوا على بعض المؤسسات المهمة كما هي مع بعض الإصلاحات، أولاً: مؤسسة الإدارة التونسية وهي مؤسسة عريقة تمتد لـ (٦) قرون – منذ العهد الحفصي – وهي تحتاج إلى إعادة بناء؛ وثانياً: وزارة الداخلية والمؤسسة الأمنية، فقد انهارت الدول التي تسرعت بحل هذه الأجهزة وتحولت البلاد إلى فوضى ولكنها تحتاج إلى إصلاح لأنها الأكثر تضررا من الدكتاتورية، وسوف يتم تطبيق القانون على الجميع دون تمييز؛ و ثالثاً: المؤسسة العسكرية التي انحازت لشعبها.

وقال الجبالي أن الشعب التونسي أدار العملية الانتخابية بكفاءة عالية. وقد تشكلت حكومة على قاعدة الائتلاف بين ثلاثة أحزاب وطنية ومجموعة من المستقلين. وقد بدأنا التشاور مع المعارضة للوصول لاتفاق حول القضايا والموضوعات التي يحتاج فيها وطننا إلى الاجماع الوطني لتجاوز هذه المرحلة الحرجة.

كما خاطب الندوة الدكتور خير الدين حسيب منبها إلى نقطة مهمة هي أن مركز دراسات الوحدة العربية منذ انشائه في مطلع ثمانينات القرن العشرين كمؤسسة بحثية وعلمية ظل ينأى بنفسه عن تقاليد المنابر السياسية والايديولوجية، ولم يخاطبه رئيس أو مسؤول سياسي عندما كانت هذه الأنظمة مستبدة. ولكن اليوم، ولأول مرة، يسمح لرئيس دولة عربية باعتلاء منابره لافتتاح احدى ندواته لأن هذه الحكومة قد اختارها الشعب التونسي بعد ثورة شعبية ناجحة.

كما خاطبت الندوة ممثلة المعهد السويدي في الاسكندرية الأستاذة/ سيسيليا استرنيمو (Ms. Cecelia Sternemo) وهو المعهد الذي أسهم في تمويل الندوة، قائلة: إن المعهد السويدي تأسس في عام ٢٠٠٠ باتفاقية بين الحكومة المصرية والحكومة السويدية تشجيعا للحوار بين أوربا والشرق الأوسط، وهو يدعم البرامج والبحوث في مجالات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط.

شارك في الندوة الشيخ راشد الغنوشي وذلك ابتداءً من اليوم الثاني الذي التحق فيه أيضا بالندوة وزير الخارجية التونسي الدكتور رفيق عبد السلام. ترأس د/ الغنوشي جلسة وخاطب المشاركين ورَدّ على بعض الأسئلة كما دعانا إلى مأدبة عشاء في مساء اليوم الثالث وأيضا خاطب المشاركين. سوف نتعرض لما قاله في المقالة القادمة إن شاء الله.

السوداني/ الاثنين: ٢٠/ ٢/ ٢٠١٢

(١٠)

السودان في ندوة "الربيع العربي" في تونس (٢)

أواصل في هذا المقال ما جاء في المقال السابق حول الندوة الفكرية التي نظمها في تونس (٦-٩ فبراير ٢٠١٢) مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت) بالتعاون مع المعهد السويدي بلاسكندرية وشارك فيها (٧٧) مفكرا وباحثا من مختلف الدول العربية، والتي شاركتُ فيها في محور السودان بجانب د/ حيدر إبراهيم علي (مقيم في القاهرة) مع إعتذار د/ عبد الوهاب الأفندي عن الحضور من لندن وقدم ورقته إنابة عنه أحد المشاركين.

كان عنوان محور السودان في الندوة هو: "تداعيات الثورة في السودان". وكان عنوان ورقة الأفندي هو: "السودان وحصاد الثورات العربية: سبق قديم وتأخر حاضر". وهو عنوان يشير إلى أن السودان به ثورات سبقت الربيع العربي (ثورتي أكتوبر ١٩٦٤، وإبريل ١٩٨٥) كما يوحي بأن الثورة في السودان تأخرت في الاندلاع.

وبحسب تحذير مكتوب من مركز دراسات الوحدة العربية لا أستطيع أن أنقل أو اقتبس مباشرة من الأوراق أو التعقيبات المكتوبة في الندوة. لذلك سوف أكتفي بالإشارة إلى طرف من المداخلات غير المكتوبة – كما أشرت في المقال السابق.

ومع غياب د/ الأفندي تحولت جلسة السودان إلى مساجلة بيني والدكتور حيدر إبراهيم علي مدير مركز الدراسات السودانية الذي استقر مع أسرته في القاهرة منذ ديسمبر ٢٠١٠. خلاصة ما ذهب إليه د/ حيدر أن السودان موعود ليس بربيع عربي وإنما موعود بصيف ساخن. وهو في ذلك يلتقي في فرضيته مع د/ الأفندي.

أما أنا فقد اختلفتُ معهما حيث انطلقتْ ورقتي من فرضية تقول بأن (الثورة في السودان غير وشيكة على الأقل في المدي القريب). وقد حاولتُ إثبات ذلك من خلال عدد من العوامل الموضوعية التي سوف أشير إليها في نهاية هذا المقال. لكن في البداية

أرجو أن لا يتعجل القارئ في الحكم على موقفي كما تعجل د/ حيدر واتهمني بأنني أدافع عن الحكومة السودانية.

في البداية من المهم الإشارة هنا إلى أن التحليل السياسي الحديث يقوم على تقييم أداء النظام السياسي لوظيفته في تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والخدمات للشعب. ولا ينظر (التحليل السياسي) إلى شكل الدولة أو نوع الحكم أو التوجه الآيديولوجي. هذا يعني أن يتعامل المحلل أو الباحث مع أي نظام سياسي (حكومة) بحياد أكاديمي. وهذا هو موقفي في دراستي للواقع السياسي في السودان وذلك من خلال عدد من الكتب والدراسات والمقالات التي تم نشرها خارج السودان في مراكز بحوث علمية متميزة (لا تعرف المجاملة).

في تقييمي للحالة السودانية الراهنة – من واقع التزام الموضوعية – أنا هنا أشبه بمَـن يمسك بكفتي ميزان: نضع الإنجازات أو الإيجابيات في كفة، ونضع الإخفاقات والسلبيات في الكفة الأخرى لنصل إلى تقييم نهائي (بالضرورة محايد)، وهذا هو المقصود بالموضوعية أو المنهج العلمي في التحليل السياسي.

اختلافي مع د/ حيدر هو اختلاف منهجي أو علمي لأنه يريد أن يجرد الواقع من أي فعل إيجابي أو ينكر أي تطور - ولو نسبي - وذلك بسبب أنه يسقط موقفه الايديولوجي على تقييمه للأمور. اختلافي مع حيدر هو أنني متحرر من هذا التحيز الآيديولوجي. فقد تحدث الدكتور عن الوضع في السودان بكل سوءاته وتحدث عن التعذيب وبيوت الأشباح. وعند تعقيبي قلتُ: أنني أتفق معك في كل هذه السيئات التي ذكرتها – مع العلم أن بيوت الأشباح ممارسة تعود إلى النصف الأول من تسعينات القرن العشرين. أما الآن فأشهد بأن هناك انفراج كبير في الحريات وأنا شخصيا أكتب مقال صحفي أسبوعي أنقد فيه الحكومة وكذلك كان د/ حيدر في الخرطوم يكتب بحرية في صحفها، لكن علينا التزام الحياد الأكاديمي بأن نشير إلى أن هناك تطور في البنية التحتية

(طرق/ جسور/ سدود/ تعليم/ صحة/ كهرباء/ نفط/ اتصالات..) وأن هناك بداية تحول نحو الديمقراطية .

قلتُ أن الأحزاب السياسية في السودان هي المسؤولة عن أزمتنا السياسية، فهذه الأحزاب لم تكن تملك أي مشروع وطني أو رؤية للتنمية وفشلت في تحقيق أي انجاز. وأشرتُ إلى أنه في آخر تجربة ديمقراطية/ حزبية في النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين تشكلت (خمس) حكومات في ثلاث سنوات فقط! وكانت هذه الأحزاب هي السبب في كل الانقلابات العسكرية وفي تدخل الجيش في السياسة.

وقلتُ أن أحزابنا ضعيفة وممزقة ومهترئة ومخترقة، وكل زعمائها فوق السبعين ظلوا محتكرين السلطة فيها لأكثر من أربعين سنة. كما أن أكبر وأقوى حزبين شاركا في الحكومة الحالية وفقدت المعارضة أسنانها، فمن أين تأتي الثورة؟ إن جاءت ثورة ربما تأتي من الحركات المسلحة في أقاليم الهامش لكن أتمنى أن لا تأتي ثورة في السودان بهذه الطريقة لأن ذلك يعني تمزق السودان وتقسيمه إلى عدة دول لأن السودان ما زال دولة هشة في طور البناء والتكوين وربما الأفضل إصلاح النظام لحين بناء الأحزاب السياسية الفاعلة فيحدث التغيير سلميا من أجل بقاء السودان موحدا ومستقراً.

قد تكون هذه الحكومة سيئة بمعيار المُطلق، لكنها قياسا براهن السودان يمكن اعتبارها "أفضل السيئين". فمن الأفضل لاستقرار السودان ووحدته إصلاحها – سواء كان بالنقد والنصائح أو بالضغوط - أو بالأسلوبين معاً. فهذا هو قدر الشعب السوداني أن ابتلاه الله بهذه النخبة الوطنية الحاكمة التي تتبادل السلطة وتتوارث الفشل. فقد جـرّب الديمقراطية، ولم يجد فيها استقرارا ولا انجازا؛ وجرّب العسكرية والشمولية ووجد انجازات ولكن معها أخطاء واستبداد وفساد..

نحن أمام نوعين من تجارب الحكم: حكم دكتاتوري لكنه قدم انجازات، وحكم ديمقراطي لم يقدم شيئاً. وما بينهما حزب شمولي (الإنقاذ/ المؤتمر الوطني) لكنه بدأ تحولا نحو الديمقراطية. وعلى علاته وسوءاته قدم انجازات – كما سبقت الإشارة. إذن

بالمعيارالبراجماتي الأفضل إصلاح السيء الذي ينجز بدلاً عن العودة إلى سيء لا يقدم شيئا سوى الصراعات الحزبية والانقسامات والانشقاقات، وذلك لحين أن تُصلِح الأحزاب السياسية نفسها لتقوى على المنافسة في ظل الديمقراطية التي عادت للبلاد.

اختلافي مع د/ حيدر أنه يرفض أن يكون هناك أي شيء في كفة الايجابيات ويتعامل مع كفة واحدة فقط يضع فيها كل بيض الحكومة الفاسد (عذبت، شردت، قتلت، أعدمت، صادرت الحريات، مزقت السودان، فصلت الجنوب...) ولا يرغب، ويرفض، أن يقول أي شيء عن الكفة الأخرى. وهذا يتنافى مع الحياد العلمي. وقد قلتُ له بأنني اتفق معه في ذكر كل السيئات والسلبيات لكن الأمانة الأكاديمية تستلزم أن أنقل الواقع كما هو – بإيجابياته وسلبياته. وقد يرجح باحث السلبيات – على قلتها – بالقول، مثلاً، أنها أصابت الإنسان السوداني في جوهره: فالفقر والتهميش والظلم والإقصاء قد أثرت سلبا على الأخلاق، ودمرتْ القيم وأدت إلى خلل اجتماعي .. وما شابه ذلك. لكن جوهر القضية (الطرح العلمي) هو طرح الواقع بحياد وبكل معطياته ثم نترك للآخرين (الأكثر حياداً) الحكم على هذا الواقع والتنبوء بمآلاته أو اتجاهاته المستقبلية.

في تقييمي النهائي بعدم حتمية الثورة في الوقت الراهن أشرتُ إلى عدة معطيات منها:

أولاً: المذكرة التي ابتدرت مراجعات وحركت نقد ذاتي من المتوقع أن تفيد حزب المؤتمر كثيرا في تقوية بنائه الداخلي وتصحيح أخطاءه في الحكم وبالتالي قد يخرج الحزب الحاكم أقوى من الفترة السابقة التي تلت اتفاقية السلام – هذا مع الوضع في الاعتبار أن الحكومة قد تغير خطابها وتطورت لغتها فأصبحت تعترف بالأخطاء (الظلم، التهميش، التمكين، الفساد) واعترفت بالسلبيات وبدأت في اجراءات المعالجة، بينما في الماضي كانت تمنع الحديث عن الفساد وتنكر الأخطاء..

ثانياً: ثورات الربيع العربي حركها الشباب بينما في السودان نجد أن شباب الحركة الإسلامية هو الأكثر فاعلية في الساحة والأكثر تنظيما وقد اكتسح انتخابات معظم اتحادات طلاب الجامعات في السودان.

ثالثاً: المعارضة تقوم على أحزاب منقسمة في داخلها (intra-party) ومختلفة في ما بينها (inter-party) وهي أحزاب ضعيفة ومخترقة – كما سبقت الإشارة – وقد شارك أكبرها في الحكومة الحالية.

رابعاً: المناخ الإقليمي السائد في المنطقة قِوامه حركة إسلامية قادت، أو شاركت بفاعلية في، ثورات الربيع العربي، بينما التيار الحاكم في السودان ينتمي لهذه القوى الإقليمية التي وصلت إلى الحكم، مقابل تراجع اليسار والقوى الأخرى مما يعزز من تمكينه في السلطة خاصة إذا ما استجاب لمطالب التصحيح.

لكن التحدي الحقيقي الذي يواجه الحركة الإسلامية في الحكم في السودان ليس المعارضة بل يكمن في: ١/ كيفية التخلص من القبضة الأمنية؛ ٢/ محاربة الفساد؛ ٣/ بناء دولة القانون والعدالة؛ ٤/ التنمية الشاملة/ العادلة؛ و٥/ التخلص من المحسوبية والقبلية وما يرتبط بذلك من معالجة مشاكل التهميش والإقصاء.

لكن ما لم تستجب الحكومة لنداءات الإصلاح وتعمل على تطبيق التدابير المذكورة أعلاه فربما تعجل بحدوث الثورة – في المدى المتوسط – خاصة في ظل تصاعد المعاناة الاقتصادية والفساد وأزمات أقاليم الهامش التي تحمل السلاح ضد الحكومة المركزية.

هذا هو خلاصة ما أسهمتُ به في محور السودان في هذه الندوة الفكرية المهمة. لكن أود أن أشير إلى أن رئيس الجلسة نفسه لم يكن محايدا فقد وقف لجانب د/ حيدر. فقد ترأس جلسة السودان الدكتور سعد الدين إبراهيم حيث علق على حديثي بأنني كمن يحمل يد واحدة (one-handed) وقال أنه (يتوقع أن يحصل دكتور عبده على

وظيفة في الأمم المتحدة). لم أرد عليه فقد كنت أتحدث بسرعة عالية لتقديم خلاصة (٦٠٠٠) كلمة في (١٠) دقائق إضافة إلى دقيقتين للرد على المداخلات. لكن يكفيني فخرا أن بعض العلماء من المشاركين في الندوة قدموا لي التهنئة – بعد الجلسة – على طرحي الموضوعي ومنهم الدكتورة مارلين نصر، رئيسة الندوة ومدير الدراسات بمركز دراسات الوحدة العربية، وكذلك الدكتور صباح ياسين (عراقي مقيم في الأردن) وهو عالم معروف في مجال الإعلام السياسي والرأي العام وقد عمل أيضاً مديراً للبحوث في مركز دراسات الوحدة العربية.

السوداني/ الأثنين: ٢٧/ ٢/ ٢٠١٢

(١١)

ندوة "الربيع العربي" في تونس (٣)

تناولتُ في المقال السابق محور السودان في الندوة الفكرية التي نظمها، في تونس، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت) في الفترة ٦-٩ فبراير تحت عنوان: "الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق". وقلتُ في المقال السابق أن خلاصة ورقة د/ الأفندي أن الثورات الشعبية في السودان سبقت الربيع العربي، وأن الثورة في السودان تأخرت كثيراً. وأن خلاصة ما ذهب إليه د/ حيدر إبراهيم علي هو أن السودان ليس موعوداً بربيع عربي بل بصيف ساخن. وقلتُ أن ما يجمع رأي الأفندي وحيدر أن الثورة في السودان وشيكة، بل تأخرت.

بينما اختلفتُ معهما بالإنطلاق من فرضية أن الثورة في السودان غير وشيكة – على الأقل في المدى القريب. وتناولتُ جانبي السلبيات والإيجابيات (الإنجازات) لحكومة الإنقاذ (المؤتمر الوطني) مقروءة مع معطيات الواقع المحلي والإقليمي. وقلتُ أن الثورة غير وشيكة (حتى إن رجحت كفة السلبيات) لظروف موضوعية أشرتُ لها تفصيلاً مع استدراكي في النهاية بأن الثورة في السودان (على الرغم من ضعف المعارضة) ربما تأتي

في المدى البعيد أو المتوسط إذا لم تقم الحكومة بعملية إصلاح سريعة ومعالجة أمور محددة.

هنا أتفق مع الرأي الذي يقول أن الثورة لا تحتاج لمعارضة قوية أن تنتظر أحزاب ضعيفة لتقودها، ولنا في الربيع العربي عظة وعبرة. لكني أشير في هذا السياق إلا أن بعض المشاركين في الندوة اتفقوا على أن الثورات في الدول العربية فجّـرها ثالوث تمثل في: (الاستبداد السياسي، والفساد والتوريث). هذا الاتجاه في تحليل أسباب الثورات العربية يدعم افتراضي بأن الثورة غير وشيكة في السودان في المستقبل المنظور: ففي مقابل الاستبداد السياسي في السودان الآن انفراج سياسي معقول وصل إلى حد مشاركة القوى السياسية الرئيسية في الحكومة الحالية. وبالنسبة للتوريث فهو غير موجود عندنا. أما الفساد فهو أصبح آفة كل المجتمعات النامية، لكن الشئ المؤسف في أننا نتحدث عن دولة إسلامية بينما يقع البعض فريسة لإغراءات السلطة والمال. أما الجانب الإيجابي هنا فهو اعتراف الحكومة بذلك وابداء الجدية في المعالجة من خلال آلية الفساد وأتمنى أن يكون الأمر بداية لحرب طويلة ومستمرة لاجتثاث الفساد – مع قناعتي أن الجانب الأخلاقي/ التربوي هو الأهم (في المدى البعيد) وليس الاجراءات القانونية وحدها. مع التسليم بأهمية القانون في حالة قوة ردعه مع تفعيل مبدأ سيادة حكم القانون على الجميع. وأحسب أن الحكومة تحتاج إلى (كونسولتو) من العلماء لوضع خطة طريق لإعادة بناء القيم والأخلاق، لكن أن يكون ذلك مقرونا بتدابير فاعلة لمعالجة المعاناة الاقتصادية والفقر المتصاعد.

ترأس الشيخ الدكتور راشد القنوشي زعيم التيار الإسلامي (حركة النهضة) في تونس إحدى الجلسات ولكن أجبره الحضور على الحديث وفرضوا عليه بعض الأسئلة. كان في ما قاله د/ القنوشي أنه ليس هناك نموذجا للدولة الإسلامية أو الحداثية. والتحدي أن تبدع نظاما أصيلا متفاعلا مع قيم الحداثة لأننا نعيش في عالم تحكمه قيم

الحداثة ولا بد من المزاوجة بين قيم الإسلام وقيم الحداثة. وهذا الحلم (أظنه يقصد الاتجاه التوفيقي) قضى عليه الاستعمار الذي فرض المفاصلة (إما الحداثة وإما الدين).

قال الشيخ راشد القنوشي أن حركة النهضة لم تظل جامدة فالظواهر الاجتماعية متطورة. والحركة الإسلامية ظاهرة اجتماعية خاضعة للتطور. والآن تجدد الحوار بين الحركة الحداثية والحركة الإسلامية. وعن المرأة قال أن الدستور التونسي ينص على المساواة بين الجنسين. وقال أن المشروع الإسلامي يريد أن يحرر المساجد من سلطة الدولة بحيث تصبح المساجد جزءً من المجتمع المدني (كان رفع الآذان في المساجد ممنوع في تونس). وقال أن التحديات هو كيف نحرر الدين من هيمنة الدولة وتوظيف الدولة للدين. وقال: "نحن في شمال أفريقيا أسلمنا ثم تعربنا". وعن قضية فلسطين قال أنها قضية مركزية للمسلمين يجمع عليها الإسلاميون والقوميون.

وفي رد على سؤال من د/ حيدر قال القنوشي "نعم أيدتُ التجربة السودانية في بدايتها وحصلتُ على الجواز السوداني، لكن أرى أن الوصول للحكم عن طريق الإنقلابات العسكرية خطأ. الصحيح هو أن يكون ذلك عن طريق الشورى." وقال يجب التركيز في كيف نوفق بين الحرية والنظام. وعلينا تقبل نتائج الديمقراطية. وقال إن الثورة في تونس هي التقاء بين الإسلاميين المعتدلين والعلمانيين المعتدلين وبينهما رهان كبير.

الدكتور خيرالدين حسيب رئيس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية قال على تونس أن تواجه خمس قضايا هي: كيف سيتعامل حزب النهضة مع السلفيين، القضية الفلسطينية، الموقف الأمريكي (هذا الغزل الأمريكي للإسلاميين يجب أن لا يغتر به الإسلاميون)، القضية الاقتصادية، ثم مسألة الديمقراطية.

الدكتور دارم البصام (كبير مستشارين/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) قال هناك مجتمع مدني متعولم، وأن الثورات العربية عكست مقولة "أن ما يجري في النظام الإقليمي هو إنعكاس لما يجري في النظام الدولي، فأصبح ما يدور الآن في النظام الإقليمي يؤثر على النظام الدولي. وأن ما يحدث في الوطن العربي هو أيضا جزء من حركة كونية،

حركة تنويرية جديدة. وأن هناك فكر تنويري جديد بدأت تظهر ملامحه في الثورات العربية. وأن الرجوع للمقدس هو ظاهرة عالمية وليس في العالم العربي فقط.

من المقولات التي ظهرت في المداخلات أن هناك سمات مهمة للثورات العربية منها أنها كسرت حاجز الخوف، حققت الوحدة الشعبية، كانت عبارة عن انتفاضات سلمية، إضافة إلى موقف الجيش (لصالح الثورات). وحول ما يذهب البعض إلى تسمية ما حصل بأنه مجرد انتفاضات شعبية قال الدكتور سعد الدين إبراهيم (من مصر) "أنا كعالم اجتماع أرى ما حصل هو ثورات." فهي أعادت الشعور إلى الفضاء العام، إلى المجال العام، أعادت الاعتبار إلى الحلم العربي؛ هناك مستوى جديد من الوعي ومن النضج.

الدكتور حبيب الجنحاني (تونس) قال ثورات الربيع العربي جاءت بمفاجآت جديدة، وظهور جماعات جديدة، وبروز الصراع الطبقي غير الواعي، وانطوت على التداعيات غير المتوقعة للفعل الاجتماعي، لكن أكبر هذه المفاجآت أنها (قذفت بالإسلام السياسي إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع).

حـذّر أحد المشاركين بالقول بأننا تخلصنا من الطغاة العسكريين ولكننا سنقع تحت طغاة إسلاميين. هنا تدخل د/ خير الدين حسيب منبهاً إلى أن نظرتنا للإسلاميين يجب أن لا تكون كما كانت قبل عشرين عاماً، فقد تغير الإسلاميون. وحول الخوف من اختطاف الثورة قال د/ ساري حنفي (الجامعة الأمريكية، بيروت): "ليس هناك اختطاف للثورة، أنا لا أدافع عن الإسلاميين، لكن الإسلاميين كانوا أكثر قوة منظمة لذلك هم الأكثر استعداداً من القوى الأخرى في قيادة عملية التغيير مقارنة باليسار العربي المتشرذم.

(١٢)

الهجوم على الإسلام في

مؤتمر جامعة جنوب أفريقيا عن السودان (١- ٢)

- **جامعة جنوب أفريقيا (يونيسا) في بريتوريا :**[٣]

شاركتُ بورقة بحثية في مؤتمر أكاديمي بجامعة أفريقيا بمدينة بريتوريا في الفترة (٢٥ – ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٩) – أي تداخل البرنامج مع عيد الأضحى. وفي سياق المناقشات في المؤتمر دخلتُ في مواجهة شرسة مع العلمانيين واليسار الأجنبي والسوداني الذي هاجم الإسلام والشريعة.

جاء المؤتمر تحت عنوان: "مستقبل السودان إلى ٢٠١١ وما بعدها" **(The Future of Sudan to 2011 and Beyond: African Dimensions of Peace, Stability and Reconciliation)**

أي: الأبعاد الأفريقية للسلام والاستقرار والمصالحة)؛ وهو المؤتمر الثامن ضمن سلسلة المؤتمرات السنوية الدولية للدراسات السودانية لعام ٢٠٠٩ التي تنظمها جمعيات الدراسات السودانية في كل من السودان، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ولكنه المؤتمر الثاني منذ توقيع اتفاقية نيفاشا للسلام عام ٢٠٠٥. وقد هدف هذا المؤتمر الأكاديمي العالي المستوى لدراسة مستقبل السودان من منظور متعدد المنهجية **(multi-disciplinary perspectives)**.

وقد شارك في دعم المؤتمر شركة (**MTN**) للاتصالات ومعهد دعم الديمقراطية والانتخابات (**IDEA**) ومركز دراسات النهضة الأفريقية بجامعة جنوب أفريقيا وذلك في قاعة مجلس الأساتذة (السينيت) الأنيقة في تلك الجامعة الفخمة الضخمة.

[3] صحيفة السوداني/ ٥/ ١٢/ ٢٠٠٩

قُدمت في المؤتمر حوالي سبعون ورقة بحثية باللغة الانجليزية قدمها أساتذة جـامعيون وباحثون سودانيون من داخل السودان وخارجه وباحثون أجانب من الولايات المتحـدة الأمريكية وبريطانيا وكندا وألمانيا واسبانيا والنمسا والسويد. ومن أبرز الشخصيات التي شاركت في المؤتمر: دوجلاس جونسون، وهو خبير دولي (بريطاني) في مفوضـية ترسـيم حدود أبيي ومؤلف كتاب "جذور أسباب حـروب الـسودان الأهليـة"؛ وبـيتر وود وورد، أستاذ العلوم السياسية بجامعة ريدنج (بريطانيا) وقد عمل أستاذا بجامعـة الخرطـوم الـتي منحته الدكتوراة الفخرية في حفل تخريج مؤخراً؛ وشارك البروفيسور ريتشارد لوبان وهو أستاذ في جامعة رود آيلاند في أمريكا وعالم آثار زائر في السودان حيث ظل يـتردد علـى السودان خلال عشرين عاماً ومعه زوجته الدكتورة كارولاين لوبـان، وقـد أطلـق علـى نفسه اسم (عبد الفضيل) وعلى زوجته (مهيرة). وفي يوم الحفل الخاص بالوفد السوداني والذي شرفه رئيس جنوب أفريقيا السابق (ثابو أمبيكي) ومدير الجامعـة ونائبـه ارتـدى ريتشارد الجلابية والعمامة السودانية بينما ظهـرت زوجتـه في روب مـن (القرمـصيص) السوداني وهما يتحدثان اللغة العامية السودانية بطلاقة وقد تحدثت كارولاين عن الحناء والدخان والطلح وحتى (المريسة والعرقي)!! وقد استـضافهما التلفزيـون الـسوداني في وقت سابق (لكني لم أشاهد الحلقة).

الغريب أن هناك ورقة قدمها باحث سـوداني، يعمـل في الغـرب، اسـتخدم أدوات تحليل غربيـة في توصيف المجتمع السوداني المسلم. فتحدث عن "علمنة الصوفية" من خلال دخول شخصيات حداثية علمانية في حزب الأمة وكيان الأنصار الصوفي. وكمثال لذلك أشار كاتب الورقة لـبعض الشخـصيات منهـا عبـد الله خليـل ومحمـد أحمـد محجـوب. وصورت الورقة الحكومة الإسـلامية الحاليـة بأنهـا قـد دخلـت في عـداء مـع الحركـات الصوفية والطوائف الدينية التقليدية.

هناك بعض الأوراق خرجت عن موضـوع المـؤتمر (مـستقبل الـسودان بعـد الاسـتفتاء) وتحدثت عن الرق وبعضها هاجم الشريعة الإسلامية وبعضها تحدث بسلبية عن الخزانات

الجديدة في الشمالية باعتبارها سياسة لهندسة ديمغرافية، وهاجم اتفاق السلام؛ وبعضها هاجم حركة الأخوان المسلمين والدولة الثيوغراطية (الدينية) في السودان.

لقد استوقفتني واستفزتني ورقة الدكتورة كارولاين لوبان التي جاءت تحت عنوان: "قانون الشريعة والتحول الاجتماعي ومستقبل الديمقراطية بعد اتفاقية السلام الشامل"

(Sharia Law and Social Transformation and the Potential for Democracy after the CPA).

تقول الورقة أنه في السودان تم استخدام الهوية الدينية في عملية الصراع من أجل السيطرة على السلطة والثروة. وقالت أن اتفاقية نيفاشا للسلام الشامل أثبتت فشل سياسات الأسلمة والتعريب الموجهة ضد الإقليم الجنوبي من كل الحكومات السودانية منذ الاستقلال في عام ١٩٥٦م.

تحدثت الدكتورة كارولاين عن المشروع الحضاري الذي جاءت به ثورة الإنقاذ في عام ١٩٨٩م، ووصفته بأنه برنامج البشير/ الترابي الانقاذي. وقالت إن المشروع الحضاري قُصد منه إزاحة الإسلام الصوفي السائد في السودان. وقالت – مقتبسة حديثها هنا من بعض الكتاب السودانيين – أنه بعد الهزة التي حدثت للنظام بسبب الانشقاق في عام ١٩٩٩ فشل المشروع الحضاري تماما وانتشرت سلوكيات ومظاهر جديدة مثل الزواج العرفي وزواج المتعة والأطفال اللقطاء- انهار المشروع الحضاري وبقي منه (النظام العام) الذي وجد مقاومة شعبية وصلت قمتها في قضية الصحفية لبنى أحمد حسين!

كانت كارولاين قد قدمت ورقتها باستخدام جهاز الإسقاط الضوئي (بروجكتر) حيث قدمت شرائح تحوي صوراً للسيد دفع الله الحاج يوسف، الرئيس الأسبق للجهاز القضائي، وصورة الدكتور الترابي وصورة للرئيس البشير، ثم شريحة أخرى فيها صورة لشباب سودانيين في زي جلباب وطواقي وهم ممسكين بأياديهم المبتورة حيث قالت كارولاين "هذه هي الشريعة"!. ثم قدمت صورة للصحفية لبنى أحمد حسين وقالت أنها أصبحت بطلة عالمية.

وكان ضمن ما ذكرته كارولاين أن حياة المسيحيين في السودان مهددة بالإسلاموية **(Christians in Sudan are jeopardized by Islamism)**

حديث كارولاين عن الإسلام والشريعة في السودان أثار حفيظتي وعندما وجدتُ فرصة للتعليق قلتُ: "لقد أصابني الاحباط من الصورة المشوهة التي تحملها كارولاين عن الإسلام في السودان". وقلتُ للمؤتمرين أن هناك تعايش ديني سلمي في السودان بين المسلمين والمسيحيين ويمكنكم للتأكد من ذلك أن تسألوا الدكتور صفوت صبحي فانوس فهو مسيحي ورئيس شعبة العلوم السياسية في جامعة الخرطوم والذي ترأس الجلسة السابقة في مؤتمرنا هذا. وعن الشريعة في السودان قلت لهم أنه لا توجد شريعة في السودان بالصورة التي تحدثت عنها كارولاين وأن المظهر العام في شوارع الخرطوم – التي زارتها المتحدثة – عاديا كما هو في شوارع القاهرة. وعن قضية لبنى التي قالت عنها كارولاين بأنها ضحية قانون النظام العام التي أصبحت بطلة عالمية قلت أن هذه القضية قد تم تحريفها في الإعلام الدولي وأن لبنى كانت ترتدي لبسا فاضحا في نادي ليلي وأن المتحري وصف للمحكمة لون ملابسها الداخلية وأن هذا المظهر غير مقبول **(unacceptable)** في المجتمع السوداني المحافظ.

الغريب في الأمر أن كارولاين لم تهاجمني في ردها على تعليقي بل مَن تصدى لي بالنقد هو باحث سوداني يعمل أستاذا في جامعة سودانية عريقة والذي هاجم الشريعة. وقال – موجهاً حديثة لي وليس للمنصة – أنه يكون سعيدا **(pleased)** عندما تكون الشريعة غير مطبقة في بلده لأنها تحد من الحرية. وقال أن هذه قضية انصرافية (بينما جاء هذا الموضوع في متن ورقة رئيسية هي ورقة كارولاين). الغريب أن الحضور صفق لذلك الباحث تصفيقا حادا، ومع الأسف كان ضمن المصفقين سودانيين وسودانيات يمثلون التيار العلماني واليسار. إن التصفيق لناقد الشريعة استفزني مما دفعني لرفع يدي طالبا الرد على ناقدي، غير أن رئيسة الجلسة رفضت إعطائي الفرصة مما اضطرني الضغط على الزر واقتلاع الفرصة عنوة للرد على ناقد الشريعة. فقام رئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر

(البروفيسور شادراك) واعتلى المنصة ليقطع حديثي قائلاً بأن "المنصة هي التي توزع الفرص".

الغريب أيضا أن ذلك الباحث عندما جاءت فرصته لتقديم ورقته قال في ما قال "أنني نصحت جون قرنق بأن لا يوقع اتفاق سلام مع المؤتمر الوطني لأن هؤلاء لا يمكن أن تثق فيهم ... لكنه لم يسمع نصيحتي...".

بقي أن أشير إلى أن ورقة كارولاين هي مستلة من كتاب لها في طور الإعداد قالت أنه سيصدر قريباً وأن هناك من يقوم بترجمته إلى اللغة العربية. تذكّروا هذا الاسم جيدا (كارولاين لوبان) فهي مستشرقة معاصرة..

لقد كشف لنا المؤتمر أن العداء للإسلام والشريعة ليس من الغربيين فحسب بل من الشيوعيين والعلمانيين في الداخل. كما وضح لنا أن المؤتمر موجه لخدمة جهة معينة.

(١٣)

مؤتمر في جنوب أفريقيا عن السودان

يتحول لهجوم على الشريعة (٢- ٣)

تناولت الحلقة الأولى من هذا المقال المؤتمر الأكاديمي الرفيع المستوى الذي نظمته جامعة جنوب أفريقيا (يونيسا) في بريتوريا في الفترة ٢٥-٢٨نوفمبر ٢٠٠٩م. وأشار المقال للمواجهة التي حدثت في المؤتمر بيني وبعض اليسار والعلمانيين الأجانب والسودانيين حيث هاجم بعضهم الشريعة وصفق لهم الآخرون. وأشرتُ إلى كيف أنني قد تصديتُ لهم رغم أن المنصة قد حرمتني من الفرصة. كما أشرتُ في المقال السابق إلى أن المؤتمر ناقش سبعين ورقة بحثية (باللغة الإنجليزية) تحت عنوان: "مستقبل السودان بعد الاستفتاء في عام ٢٠١١م".

من الأوراق اللافتة للنظر في المؤتمر ورقة عن "الرق في السودان (Slavery in Sudan) : من الصورة النمطية إلى الممارسة العملية" قدمها ثلاثة باحثون هم: جمال آدم من جامعة يورك في كندا، وآن ل. بارتليت، من جامعة سان فرانسيسكو الأمريكية، وبابالا هـ. نور من جامعة (مين) الأمريكية. تقول الورقة: "على عكس ما يزعم البعض بانتهاء العبودية في السودان في القرن التاسع عشر وأن القرن العشرين لم يشهد إلا اضطرابات منذ منتصفه بسبب الحروب الأهلية، ترى الورقة، أن الاسترقاق لم يزل موجوداً." تذهب الورقة إلى أكثر من ذلك لتقول: "أن العبودية لم تعد مجرد ظاهرة عابرة بل أن الصورة الذهنية ورمزية العبد تشكل المكون الأساسي لبناء الهوية والتمايز في البلاد." تناولت الورقة الرق كعملية اجتماعية ترسم الحدود بين (نحن) و (الآخر). وتعتقد الورقة أن هناك عبارات يتم استخدامها باستمرار ترسم في مجملها صورة الآخر المتخلف والوضيع (inferior). وقالت الورقة أن التلفظ بكلمة "عب" (العامية السودانية لكلمة عبد)، وخادم (للأنثى) تخلق سياقاً خاصاً يتم في إطاره تطبيع الإهانة وسحق الكرامة الإنسانية. وتشكل هذه الخلفية قاعدة لتفسير التوزيع غير العادل للسلطة والثروة وتبرير الصراع بين الشمال والجنوب والصراع في جبال النوبة وأخيراً الصراع في دارفور. وتعرضت الورقة إلى شرح كيف أن هذه التصورات قد شكلت المناخ الأخلاقي الذي يبرر الممارسة الفعلية للرق. وتقول أن هذه التصورات النمطية وتشكيلات الهوية على أساس اللون والأصل يفصح عنها سلوك السودانيين من خلال التفاعل الاجتماعي اليومي وكذلك ينضح بها الخطاب الرسمي نفسه. وهذه التمايزات يمكن تصنيفها على أساس إثني (ethnic) وعنصري (racial) وجهوي (geographical). وكلها تمايزات سلبية.

وتزعم الورقة بأن التبريرات النمطية السائدة عن دارفور تصور الدارفوري بأنه جبان ولص وشارب خمر، بينما الجنوبيين يتم وصفهم بأنهم محبي الحروب (belligerent) وينزعون للعنف وللسيطرة على الآخرين وأنهم خداعين. وصورت الورقة جوهر المشكل السوداني بأنه يتمحور حول وجود عنصر عربي (دخيل) وآخر

أفريقي (أصيل) في السودان. وأن الأول قد سيطر على الآخر. وكان من تجليات ذلك علاقة بين سيد أو أعلى (superior) وآخر أدنى أو وضيع، وفي تجارة الرقيق أو الاسترقاق. وقالت الورقة أن عروبية (Arabness) السودانيين الذين يقولون أنهم عرب هم نتاج عروبة مصطنعة اجتماعياً وليست عروبة أصيلة (primordial). وطبعاً هذا تعميم خاطئ لا يشمل كل القبائل السودانية التي ينتمي العشرات منها إلى جذور عربية أصيلة – عرب جهينة أو عرب شبه الجزيرة العربية – فهناك، على سبيل المثال، الشكرية والجعليين والمسيرية (البقارة) والكواهلة والكبابيش... وغيرها. وطبعا بعض هذه القبائل قد تأثر باللون الأسود من خلال عمليات التزاوج مع القبائل الأفريقية المقيمة سلفا في السودان. لكن هذا لا يعني أن يصر كاتبو الورقة على أفريقانية (Africanness) هذه المجموعات القبلية، وكان الأحرى أن تتحدث الورقة عن خلطة جديدة عربية/ أفريقية شكلت الأمة السودانية الفريدة.

وقالت الورقة أن هذه التصورات أصيلة في مخيلة العرب فهي ترجع إلى نظرة قديمة كتب عنها ابن خلدون عندما وصف السود (في أواخر عام ١٣٧٠م) أنهم (أي السود) يتسمون بالطيش والإثارة والعاطفية وأهم مولعون بالرقص أينما سمعوا نغمة طربوا لها ورقصوا عليها، وأنهم في أي مكان يوصفون بأنهم أغبياء. وأن الفلاسفة – والاقتباس من ابن خلدون – قديما قالوا أن هذه صفات روح الحيوان (الفرح والسعادة والغباء...) بينما الحزن والرزانة والتركيز هي سمات الإنسان.

وتقول ورقة الرق: "على الرغم من أن مبادئ الإسلام تؤكد أن كل البشر ينتمون لأب واحد وأم واحدة وأن الله خلقهم شعوبا وقبائل ليتعارفوا ويتفاعلوا، وأن التمييز أمام الله بالتقوى إلا أن الإسلام قد تم تسييسه واستخدمه الكثير من المسلمين للتمييز (discrimination). ويخطأ كثير من المسلمين – بحسب الورقة – في النظر لغير المسلمين بأنهم كفار ويجب احتقارهم. وقسّم هؤلاء العالم إلى دار السلام (حيث

المسلمين) ودار الحرب (حيث الكفار) لذلك جاءت اتفاقية البقط بين مسلمي مصر ومسيحي النوبيا لأن النوبيا دار حرب بالنسبة للمسلمين.

وترى الورقة أن هذا الفهم واحتقار المسلم لغير المسلم قد استمر في السودان وكان أحد أهم الوسائل التي يستخدمها الذين هم في السلطة لتبرير الحرب ضد الجنوبيين وجنوب النيل الأزرق وجبال النوبة؛ فكانت هذه الحروب الأهلية.

قدمت الورقة أربعة أمثلة من واقع التعامل اليومي للشمالي مع الجنوبي تؤكد (في نظرها) استمرار عملية الاستعلاء (العروبي الشمالي) على العنصر الأفريقي الجنوبي في السودان، وتشكيل الهوية على أسس سلبية، واستمرار استخدام عبارة عب (عبد) وخادم وعبيد وخدم لوصف الجنوبيين. وقالت إن استمرار هذه الثقافة ترسم صورة قاتمة لمستقبل السودان.

يوسا واوا باحث من جنوب السودان تحدثت ورقته عن جذور الانفصال لجنوب السودان حيث قال أن إحدى جوانب الأزمة بين الشمال والجنوب يتمثل في أن التراتبية الاجتماعية في السودان تحدد توزيع السلطة السياسية والاقتصادية والثقافية. وأن توظيف الشماليين لهذا الاختلاف بين الجنوب والشمال هو الذي دفع الجنوبيين ليقاتلوا عبر السنين ليكون مصيرهم في أيديهم: إما انفصال من خلال سودان فيدرالي (اتحادي) أو انفصال. وقالت الورقة إن أية محاولة من المؤتمر الوطني لعرقلة علمية الاستفتاء ستدفع الجنوبيين لإجبار النخب الجنوبية لإعلان الاستقلال من جانب واحد **(unilateral declaration of independence – UDI)**

الدكتور محجوب التجاني من جامعة تنيسي في الولايات المتحدة تحدث في ورقته عن "صراع لا يمكن تسويته" **(irreconcilable)** حيث يرى أن حركة الأخوان المسلمين الأصولية الحاكمة في السودان والمتمثلة في الجبهة الإسلامية القومية وحزب المؤتمر الوطني **(NIF/ NCP)** تقود عملية ممنهجة للقضاء على الحركة الصوفية من خلال تفتيت المؤسسات السياسية الدينية التقليدية المتمثلة في طائفتي الختمية والأنصار. وقال أن الحركة

الإسلامية في السودان تسعى لأدلجة المجتمع السوداني وفـق مـذهبها الـسياسي ودولتهـا اللاهوتية (theology)- الدينية.

بيتر تيسش (Pieter Tesch) من جمعية الدراسات السودانية (SSA) ببريطانيا تناول في دراسة مقارنة التشابه في التكوين الحـضاري بـين موريتانيـا والـسودان حيـث تحدث عن سودان الوسط النيلي باعتباره يـضم أقـدم حـضارة في أفريقيـا المداريـة هـي حضارة كوش بمملكاتها المختلفة (كرمة، نبتة ومروي). وأن هذه المنطقة هي أيـضاً مهـد لأقدم حضارة سـودانية في أفريقيـا(the oldest Sudanic civilization)؛ وكـذلك المملكات المسيحية (ماكوريا وعلوة)، ثـم الـسلطنات الإسـلامية ومـن أميزهـا سـلطنة الفـونج (الـسلطنة الزرقـاء في سـنار). وقـال أن الإسـلام في هـذه المنطقـة تـأثر (influenced) باسلام حزام السودان الغربي (غرب أفريقيا) عبر دارفور وهو إسـلام تأثر أيضاً بالمغرب العربي والذي تم نقله بواسطة سكان موريتانيا الحالية.

- نواصل في الحلقة الثالثة والأخيرة إن شاء الله.

(١٣)

مؤتمر في جنوب أفريقيا عن السودان

يتحول لهجوم على الشريعة (٣- ٣)

تناولت الحلقة الأولى من هذا المقال المؤتمر الأكاديمي الرفيع المستوى الذي نظمته جامعة جنوب أفريقيا (يونيسا) في بريتوريـا في الفـترة ٢٥-٢٨نـوفمبر ٢٠٠٩م. وأشـار المقـال للمواجهـة الـتي حـدثت في المـؤتمر بـيني وبعـض اليـسار والعلمـانيين الأجانـب والسودانيين حيث هاجم بعضهم الشريعة وصفق لهم الآخرون. وأشرتُ إلى كيـف أنـني قد تصديتُ لهم رغم أن المنصة قد حرمتني من الفرصة. كما أشرتُ في المقال السابق إلى أن المؤتمر ناقش سبعين ورقة بحثية (باللغة الإنجليزية) تحت عنوان: "مستقبل السودان بعـد

الاستفتاء في عام ٢٠١١م". وفي المقال الثاني استعرضنا أهم ما جاء في بعض الأوراق وفي هذه الحلقة الثالثة والأخيرة نختتم بملخصات موجزة لأوراق أخرى.

في ورقته حول اتفاقية السلام من المفهوم إلى نهاية اللعبة (from conception to the endgame) يرى بناية بونقو بيور (جامعة كيترنج الأمريكية) أن اتفاقية السلام الشامل تمثل حالة توفيقية (compromise) بين دعاة السودان الجديد ودعاة الحفاظ على الوضع الراهن. هؤلاء المحافظون تعاونوا مع الوساطة الدولية للوصول لهذه الاتفاقية. وجاءت الاتفاقية ملائمة للطرفين: دعاة الوحدة والانقساميين لأنها تركت الخيارات مفتوحة عبر استفتاء لتقرير مصير الجنوب بين الوحدة والانفصال – على أن يعمل الطرفان تجاه جعل الوحدة جاذبة.

غير أن الورقة استدركت قائلة: "لكن في الواقع أن المكونات الأساسية للاتفاقية المتمثلة في قسمة السلطة والثروة، والترتيبات الأمنية وترسيم الحدود بين الشمال والجنوب (خاصة أبيي)، وتوزيع حقائب الوزارات الاقتصادية وإعادة هيكلة بيروقراطية الحكومة المركزية والاحصاء السكاني والانتخابات وقانون الأمن وقانون الصحافة، شكّل الاختلاف حولها أكبر مهدد لعملية جعل الوحدة جاذبة". أي أن هذه القضايا – من خلال واقع التطبيق – جعلت الوحدة غير جاذبة (unattractive).

من الأوراق المتميزة التي تمت صياغتها بمنهجية أكاديمية رفيعة المستوى كانت ورقة البروفيسر خليل المدني (جامعة النيلين، السودان) التي جاءت تحت عنوان: من التمثّل إلى المواجهة (from assimilation to confrontation) حيث تناولت تحليل مزدوج (كلي/ جزئ) لعمليات التثاقف والتعددية الثقافية لحالة النيل الأزرق (إقليم الفونج). ترى الورقة أن الجماعات المهمشة تكون عادة عرضة لاستقطاب آيديولوجي وتكون ضعيفة أمام خطاب التعبئة متى ما وجدت مكاسب سياسية/ اقتصادية. وأن هذه الجماعات تنزع لتبني هويات مفتوحة كاستراتيجية لكسب الاعتراف الاقتصادي السياسي والاجتماعي. وتنبه الورقة إلى أن هناك عمليات كثيرة

تنشط في جنوب النيل الأزرق أدت إلى احتكار الإثنية والهوية. ترى الورقة أن السكان الرحل الذين تم توطينهم ينافسون في موارد محدودة مع النازحين الذين عادوا لمناطقهم مع ضعف الطاقة الاستيعابية لتلك المناطق. كما نبهت إلى أن وجود الألغام والمليشيات وضعف الثقة في مؤسسات الدولة وضعف البنية التحتية والخدمات كلها أدت إلى المزيد من عدم الثقة في الدولة والتوترات وإلى خلق حدود إثنية مغلقة – كسر هذا الوضع وتحقيق التعايش السلمي يشكل التحدي الكبير الذي يواجه النخبة السياسية الصاعدة حديثا هناك.

هناك ورقة لورا مان (Laura Mann) تحدثت عن التعليم الجامعي ورأس المال الاجتماعي في السودان. الكاتبة طالبة دكتوراة في مركز الدراسات الأفريقية بجامعة ايدنبيرج، وهي أيضاً باحث مشارك في معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية بجامعة الخرطوم. تحدثت عن الحراك الاجتماعي (social mobility) في السودان والذي اختزلته في الواسطة، وتحدثت عن (الكيزان) باعتبارهم مسيطرين على المؤسسات وتحدثت عن فساد، وقالت أن الواسطة أصبحت مؤسساتية (institutionalized) في ثقافة العمل في السودان. وقالت أن التعليم دمرته سياسات الحكومة الحالية (تقصد حكومة الإنقاذ/ المؤتمر الوطني/ الحركة الإسلامية).

قدم جارانج أكوك من جامعة برلين الحرة (ألمانيا) بالاشتراك مع ألرايك شولتز من جامعة فريدنساو (ألمانيا) ورقة عن "بناء الهويات الإثنية وسط الجماعات الجنوبية في السودان بعد اتفاقية السلام الشامل". أشارت الورقة إلى أن العرقية (أو الإثنية ethnicity) قد صارت بعد اتفاقية السلام عامل حاسم في تشكيل الهوية وسط المجتمعات الجنوبية في السودان. وقد أصبحت الهوية الجنوبية الجامعة في الجنوب في صراع عنيف مع الهويات الصغرى التي ترتكز على الانتماءات القبلية وذلك في سياق مواجهة أخرى هي الاستقطاب بين الهوية العربية والأفريقية.

هناك أوراق تناولت أزمة دارفور، وتناولت أخرى (المحور السادس في المؤتمر) الأبعاد الإقليمية والدولية التي تؤثر في الحالة السودانية مثل دور الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية إضافة إلى العوامل الخارجية. وبالطبع إن المجال لا يسع لاستعراض كل الأوراق السبعين في هذا المؤتمر الثامن المهم الذي جاء في سلسلة المؤتمرات التي تنظمها جمعيات الدراسات السوداني(SSA) في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والسودان. وقد كانت هناك أوراق أخرى كثيرة جيدة وموضوعية قدمها أساتذة وباحثون من السودان ومن دول غربية مثل أمريكا وكندا وبريطانيا والنمسا وألمانيا وأسبانيا والسويد.

كان من ضمن الأوراق ورقة كتبها البروفيسور بيتر أدوك نيابا، وزير التعليم العالي السوداني تحت عنوان : "تماثل علاقة القوى بين الشريكين كمهدد لتنفيذ اتفاقية السلام". غير أن السيد الوزير لم يحضر للمؤتمر لتقديم ورقته. وكان من المشاركين بأوراق الدكاترة إدريس سالم الحسن وفدوى عبد الرحمن علي طه وعائشة مصطفى محمود ومحمد عبد السلام، واسماعيل حسن، وعبد السلام بابكر وياسر عوض والبروفيسور الأمين أبو منقة – وكلهم من جامعة الخرطوم، غير أن د/ عطا البطحاني – جامعة الخرطوم – لم يحضر للمؤتمر فقدم الورقة شريكه فيها الدكتور البريطاني بيتر وودوارد وكانت عن الاقتصاد السياسي لاتفاقية السلام الشامل. كما كان حضورا ومقدما لورقة الدكتور عدلان الحاردلو الذي كنتُ أحد طلابه في جامعة الخرطوم قبل ربع قرن تقريبا! كما كان هناك حضورا (مشاركاً دون ورقة) الدكتور صفوت صبحي فانوس، رئيس شعبة العلوم السياسية بجامعة الخرطوم، والذي ترأس إحدى جلسات المؤتمر. كان هناك أيضاً مشاركون في المؤتمر بأوراق أساتذة من جامعات: جوبا والأحفاد وأفريقيا وجامعة أمدرمان الأهلية.

كان في معيتي بفندق مانهاتن بمدينة بريتوريا الجميلة البروفيسور حسن علي الساعوري، أستاذ العلوم السياسية ومدير جامعة النيلين – سابقاً، وكان ثالثنا في الفندق

د. عبد الرحمن أحمد أبو خريس من مركز الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية. وكنا ثلاثي لا ينفصل؛ ولا نتحرك إلا بالكيفية التي نصحنا بها الآخرون (خاصة الجامعة وأسرة سفارة السودان في جنوب أفريقيا) حيث جاءتنا تحذيرات مكتوبة وشفوية بألا يخرج أحد من الفندق بمفرده – أي إلا في شكل مجموعة وفي سيارة – حفاظاً على أرواحنا، سواء كان ذلك ليلاً أو نهاراً! فجنوب أفريقيا ضمن الدول الأعلى عالميا في معدلات الجريمة ..

الحمد لله نحن في السودان (نعيش في نعيم من الأمن) فعلينا أن نعض بالنواجز على الدين والقيم.

الفصل السابع

مقـالات متنـوعة

(١)

قـراءة في فـن الكـاريكـاتيـــر

أنصح المسؤولين بأن يحرصوا على قراءة الكاريكاتيرات في الصحف اليومية وذلك نسبة لانشغالهم حيث لا يتوافر لهم الوقت الكافي لمطالعة كل المقالات في كل الصحف. وأنصحهم بمتابعة الكايكاتيرات لأنها قد تعوضهم عن عدم قراءة المقالات والتقارير لأن الكاريكاتير يلخص الأوضاع والأوجاع.

كثيرة تلك الكاريكارتيرات التي يطالعها القارئ كل يوم في الصحف لكن لا شك في أن بعضها يظل عالقا في الذهن عبر السنوات. وفي هذه المساحة أقدم نماذجاً لتلك الرسوم التي ظلت عالقة في ذاكرتي منذ سنين طويلة وأشير إلى بعضها الذكي الذي نطالعه هذه الأيام.

في تسعينيات القرن الماضي نشرت صحيفة "السودان الحديث" (توقفت عن الصدور فيما بعد) رسماً لطفل وهو جالس أمام شاشة الكومبيوتر يتصفح الانترنيت بينما والده خارجا من باب ووالدته من باب آخر، فيقول الطفل "أنا معلوماتي بقت ضعيفة عن ناس البيت ديل". أي أنه يبحث عن معلومات عن والديه في النيت مما يعكس تأثير النيت أو العولمة على علاقات أعضاء الأسرة الواحدة.

قبل عدة سنوات شهدت الخرطوم مؤتمر أطباء الأسنان العرب وكان ضمن ما خرج به المؤتمر من توصيات: "يوصي أطباء الأسنان العرب الناس بالسواك بعد الأكل". فجاء رسم الكاريكاتير في إحدى الصحف لمواطن وهو يقرأ هذه التوصية فعلق قائلاً:

(هو وينو الأكل؟!). وكأن هذا المواطن يقول (على لسان رسام الكاريكاتير): نظموا لنا مؤتمرات في توفير الأكل نفسه (بعد داك السواك ساهل).

أتمنى أن يسع صدر المسؤولين لما تقوله هذه الرسوم الكارتونية. ففي بابه الرائع (مواطن ومسؤول) رسم ذات يوم (الكاريكاتيريست فارس) في صحيفة آخر لحظة" صورة لمواطن (يُرمز له برسم لشخص نحيف ممزق الثياب) وهو يستمع لمسؤول (يُرمز له بشخص طويل عريض، منتفخ البطن أو "الكرش"). المواطن الذي قرر أن يهاجر للعمل في الخارج خاطبه المسؤول قائلاً: تهاجر ليه، إنت ما عندك وطنية؟. رد عليه المواطن وهو يشير بأصبعه إلى كرش المسؤول: أنا لو عندي وطنية زي (وطنيتك دي) ما كنت حأهاجر.

الأخ فارس الذي له صفحة كاريكاتير في الزميلة آخر لحظة كل جمعة جاء في إحداها قبل أيام رسم لمواطن يقول لأحد قادة الإنقاذ: (لا مؤاخذة، أنا عندي سؤال حساس ومحرج شوية: إنتو زمان قلتو جيتو تـنقـذونا من شنو؟). هذه دعوة لقادة الإنقاذ ليتدبروا السؤال وليراجعوا حساباتهم وينظروا في ماذا حدث: هل تحققت الأهداف؟ أم ضلينا الطريق؟!

وهناك كاريكاتير بمناسبة سقوط طائرة تلودي حيث جاء في تصريحات أحد المسؤلين: (نطالب بإيقاف أي طائرة غير صالحة عن العمل). فجاء في الكاريكاتير سؤال المواطن للمسؤول: (وتطيروا بي شنو؟!). وكاريكاتير آخر في الحدث ذاته فيه قال أحد المسؤولين في الدولة (كوكبة شهداء تلودي لن تكون الأخيرة) فكان تعليق المواطن متسائلاً: (يعني ما حتصلّحو الطيارات؟!).

وبمناسبة استقالة المتعافي ثم عودته للمكتب و... و... قال مواطن لآخر: زمان الواحد كان يقدم استقالتو ويمشي البيت، هسي بقى الواحد يستقيل ويمشي مكتبو).

بطبيعة الحال يعتمد فن الكاريكاتير على الرسم بدرجة كبيرة. فالرسم فيه معظم محتويات الرسالة الإعلامية (المختصرة) والمعبرة عن موقف ما أو تنتقد سياسة ما، أو تستهجن سلوك محدد أو تسخر من وضع ما. ومعذرة للقارئ إن لم أتوفق في نقل تلك النماذج له بالصورة المناسبة. فالكاركاتير قيمته في الرسمة والتعليق ما هو إلا مكملا فقط للرسومات. وأحياناً تكون الرسومات معبرة جدا لدرجة أن لا تحتاج إلى نص أو تعليق فيُكتب تحت الرسم (بدون تعليق). أو يكون بدرجة عالية من الذكاء والتلميح لدرجة أن تختفي عبارة "بدون تعليق". وفي أحيانا كثيرة تخطر ببالي فكرة كاريكاتير لكن تخذلني عدم القدرة على الرسم. فهو فن لأفراد موهوبين في الرسم وفي السخرية.

لقد قرأتُ كتابا في "النكتة السياسية"، وهو في الأصل كان رسالة ماجستير. فأتمنى أن يتصدى أحد الطلبة لفن الكاريكاتير ليخضعه للبحث العلمي سواء كان على مستوى الماجستير أو الدكتوراة في الصحافة أو في العلوم السياسية على أن يختار فترة محددة سواء كان الحزبية أو الشمولية أو أن تكون دراسة مقارنة لهذا الفن في النظم المختلفة (في السودان) لأن فن الكاريكاتير يعكس الواقع السياسي والاجتماعي أيضا ويحتاج – كما الكتابة – إلى درجة من الحرية.

لقد دفع (ناجي العلي) حياته ثمنا لرسوماته. فقد تم إغتيال رسام الكاريكاتير الفلسطيني ناجي العلي في لندن في يوليو عام ١٩٨٧. وقد اكتنف الغموض عملية اغتياله بينما أشار البعض إلى تورط الموساد الاسرائيلي وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية في قتله بسبب أنه رسم بعض الرسومات التي تمس القيادات آنذاك. كما أتهم البعض الآخر بعض الأنظمة العربية (الرجعية)، مثل سوريا، بتصفيته بسبب انتقاده اللاذع لهم.

وأخيراً بقي أن أشير إلى أن كلمة "كاريكاتير" بالفرنسية **(CARICATURE)** هو فن ساخر من فنون الرسم، وهو صورة تبالغ في إظهار تحريف الملامح الطبيعية أو خصائص ومميزات شخص أو جسم ما، بهدف السخرية أو النقد الاجتماعي والسياسي، فن الكاريكاتير له القدرة على النقد بما يفوق المقالات والتقارير الصحفية أحياناً.

والكاريكاتير اسم مشتق من الكلمة الإيطالية "كاريكير" بالإيطالية: **Caricare**)، التي تعني " يبالغ، أو يحمّل مالا يطيق"، والتي كان موسيني (**Mosini**) أول من استخدمها، سنة ١٦٤٦. وفي القرن السابع عشر، كان جيان لورينزو برنيني **Gian Lorenzo Bernini**)، وهو مثّال ورسام كاركاتيري ماهر، أول من قدمها إلى المجتمع الفرنسي، حين ذهب إلى فرنسا، عام ١٦٦٥ (أنظر الويكيبيديا). لكن هناك من يقول أن فن الكاريكاتير فن قديم، كان معروفاً عند المصريين القدماء، والآشوريين، واليونانيين.

السوداني: ٣/ ٩/ ٢٠١٢

(٢)

الأقبـاط في الســـودان

قبل شهرين تقريباً وصلتني من بيروت رسالة من الدكتورة ريتا فرج تطلب مني الموافقة على المشاركة في بحث جماعي (كتاب) عن الأقليات في الوطن العربي يصدر عن مركز المسبار للدراسات في دُبي. وحددوا لي أن أكتب عن "الوثنيين والأقباط في ظل حكومة البشير/ الترابي في السودان"، على أن لا يقل البحث عن ستة آلاف كلمة.

وافقتُ على التكليف وكان على كل باحث إرسال ملخص من(٣٠٠) كلمة. استغليت فرصة هذا الملخص لأقول لهم أن السودان يختلف عن الدول العربية الأخرى في هذا المجال (ربما في ذهنهم ما يتعرض له الأقباط في مصر من تفجيرات لمؤسساتهم). فقلتُ لهم في المقدمة: "إن الأقباط كأقلية لم يتم تمييزهم بالمعيار السياسي في الدولة بينما هم أقلية مندمجة اجتماعيا في المجتمع السوداني. ذلك لأن الأقباط لم يظهروا – أو يقدموا أنفسهم – ككتلة لها نشاطها أو مؤسساتها السياسية الفاعلة التي تميزها بوصفها جماعة لها وزنها وصوتها في المجتمع. فهم يعيشون في السودان كأقلية، متماسكة اجتماعيا، ولكن ليس كلاعب سياسي يمكن الحديث عنه كأقلية تطالب بحقوق سياسية أو مدنية. لأن

الأقباط اكتسبوا صفة المواطن السوداني ويحملون الجنسية السودانية منذ أن استقر أجدادهم في السودان قبل عشرات السنين ويتمتعون بكافة حقوق المواطنة."

أنا لم أقترب من واقع الأقباط. لكن ارتبط الأقباط في ذهني منذ الصبا في مدينة الأبيض بأشياء محددة منها أن وجودهم في الأبيض ارتبط بمعالم ثقافية وحضارية في الحي البريطاني مثل المكتبة القبطية والنادي القبطي. كما أن لهم كنيسة في الأبيض في غاية الجمال، وهي بذات تصميم كنيستهم في شارع النيل بالخرطوم جوار العمارة الكويتية. وفي الخرطوم تمثل احتكاكي بالأقباط بشخصية واحدة تتمتع بخلق رفيع وتجسد طيبة الإنسان السوداني الأصيل، وهو الدكتور صفوت صبحي فانوس، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم. زملاؤه يقولون لي عنه: "والله دكتور فانوس ناقص الشهادة بس" – أي أنهم لا يشعرون بأنه غير مسلم. هذا إضافة إلى ما نقرأه من مقالات صحفية للأب الدكتور/ القمص فيلوثاوس فرج.

لكي أحصل على معلومات كافية عن هذه الطائفة ذهبتُ إليهم ذات يوم مساء في إحدى مناطق تجمعهم في العاصمة – في حواري وأزقة حي المسالمة بأمدرمان حيث وجدتُ الكنيسة القبطية الأرذوكسية. استقبلوني بحفاوة، وقدم لي الأستاذ عبد المسيح زخاري، عضو مجلس إدارة الكنيسة، كتاب به معلومات وافية عن الوجود القبطي في السودان.

الأقباط هم سكان مصر قبل الفتح الإسلامي عام ٦٤٠م، وترجع التسمية إلى كلمة "قبط" التي أطلقها العرب على مصر في العصر الجاهلي وفي صدر الإسلام. ويرتبط الأقباط مع السودان بعلاقة التجاور المكاني، وعلاقة الثقافة المشتركة، وعلاقة التأثير – على الأقل في ما يخص الجزء الشمالي من السودان. وفي العصر المسيحي جاءت الديانة المسيحية إلى مصر أولاً، ثم وفدت منها إلى السودان. وقامت الكنيسة القبطية بدور كبير في تأصيل هذه الدعوة ونشرها حتى استقرت تماما في وجدان الشعب النوبي.

لكن تدهورت علاقة الأقباط بالسودان بعد أن اجتاح العثمانيون بلاد النوبة وطاردوا المسيحية فيها بغير هوادة حتى اضطر مَن أراد الاحتفاظ بدينه الهرب؛ وبقي السودان خاليا من أي مظهر للمسيحية فترة قرنين من الزمان هما القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر، وإن استمر الأثر الثقافي باقيا حتى اليوم. فما يزال أهالي الجزء الأقصى من شمال السودان يستخدمون الشهور القبطية في تتبع حركة النيل ارتفاعا وانخفاضا، وما تزال بعض الزخارف التي تزين البيوت ذات دلالات مسيحية أو فرعونية.

مع حملة علي باشا في السودان (١٨٢١) بدأت صفحة جديدة في العلاقة بين الأقباط والسودان وذلك عندما شرع في تأسيس الإدارة الحكومية الجديدة استعان بعدد كبير من الأقباط. ومع هؤلاء الموظفين العموميين حضر آخرون للعمل في التجارة والصناعة والزراعة وغيرها من الأنشطة. في فترة المهدية تم تدمير عدد من الكنائس بحسبانها من بقايا التركية. ومع ذلك تعايش الأقباط مع غيرهم من الناس في ود وسلام – سواء منهم مَن أشهر إسلامه أو بقي على دينه. وكان لهم دور رائد في الدولة المهدية في رعاية بيت المال وفي التعليم، وأقام الأقباط المسلمون خلاوى تدريس القرآن مثل "خلوة بولس" على شاطئ النيل.

في فترة الحكم الثنائي (البريطاني/المصري: ١٨٩٩ – ١٩٥٦) شرع الأقباط في وضع أسس حركة ثقافية واجتماعية واقتصادية متطورة. وكان الأقباط أول من طبع الصحف والمجلات في السودان، وأسسوا الكلية القبطية للبنين في عام ١٩١٩ والكلية القبطية للبنات في عام ١٩٢٤، وكانت كلتا المدرستين مفتوحتين لجميع أبناء السودان، وأسهمتا في تأهيل الرعيل الأول من المتعلمين.

وعندما جاء الحكم الوطني عام ١٩٥٦ شارك الأقباط في أجهزته المختلفة المنتخبة والمعينة، وتقلدوا المناصب القيادية كوزراء وقادة في الخدمة المدنية والقضاء وبرزوا في كافة مجالات الخدمات. وفي كل ذلك نالوا نصيبهم سلبا وإيجابا كغيرهم من السودانيين في ظل كل الأنظمة الديمقراطية والشمولية، المدنية والعسكرية، العلمانية والدينية.

لقد أخذ الأقباط الكثير عن السودان: أخذوا ثروة جمعوهـا بجهـدهم وعلمهـم، ومكانة اجتماعية متميزة يشهد بها حضورهم الفاعل في كافة التجمعات العلمية والفنية. لكنهم أيضا تشربوا الروح القبليـة الـسائدة في الـسودان. وتعلمـوا أن ينظمـوا أنفـسهم كواحدة من المجموعات العرقية؛ فأقاموا المؤسسات الاجتماعيـة والثقافيـة الـتي تجمعهـم والتي لا تخلو منها واحدة من المدن الكبرى وهو أمر لا نجد له مثيل في بلـدهم الأصـلي مصر ولا في بلاد المهجر مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكنـدا واسـتراليا... و"لا نكـاد نسمع عن تلاحم اجتماعي وانساني بين أبناء الطائفة مثلما يحدث في السودان."

وهناك عائلات قبطيـة مـشهورة ولهـا اسـهام في العمـل العـام وأعمـال الخـير والمؤسسات الاجتماعية المختلفة مثل نادي المريخ ونادي الهلال. فهناك أحفاد تاوضروس السويسري، وشغل أحد أفراد العائلة منصب ملحق تجاري في سفارة السودان في لنـدن، وساهموا في بناء مستشفى الخرطوم التعليمي ومدرسة وادي سيدنا الثانوية، وفي تأسيس الخطوط الجوية السودانية. وهناك تادرس كبير مفتشي المالية في عهد التركيـة وابنـه عبـد المسيح الذي كان عضوا في المحـاكم الأهليـة في فـترة الحكـم الثنـائي وعـضوا في مجلـس الشيوخ في أول حكومـة وطنيـة (حكومـة الـسيد اسماعيـل الأزهـري). وهنـاك عائلـة ميخائيل جريس وبشارة ميخائيل وعائلة منـصور خليـل، وعائلـة إبـراهيم بيـك خليـل وعائلة اسكندريان (وهم من أصل أرمـني لكـنهم كـانوا سـودانيين مـسيحيين وأعـضاء بارزين في حزب الأمة). وهناك عائلة فانوس متى ومن سلالتها الدكتور صفوت صبحي فانوس أستاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم. وهناك عائلـة سـكلا أسـخيرون والـتي انحدر منها هنري رياض سكلا الذي شغل منصب قاضي للمحكمة العليا بالإضـافة إلى مؤلفاته القانونية وترجماته للعديد من الكتب الأجنبية. وهنـاك عائلـة اسـحاق جـرجس (منها أنجيل اسحاق أول فتاة سودانية تلتحق بجامعة الخرطوم).

على المستوى الرسمي هناك احترام من الحكومـة للأقبـاط حيـث يـتم مـنحهم إجازات للعطلات الخاصة بأعيادهم، ويشارك المسلمون اخوانهم الأقباط الـسودانيين في

أعيادهم بالتوقف عن العمل في عطلات الأقباط (مثل عيد الكريسماس). وكذلك يقيم الأساقفة حفل إفطار رمضاني لأعضاء الحكومة السودانية، وترد الحكومة بدعوة رجال الدين المسيحي لمناسبات القصر الجمهوري المختلفة. وهناك توادد وتراحم بين الأقباط والمسلمين في السودان بصورة يندر وجودها في أي مكان آخر في العالم فقد طغت القيم السودانية على كل الاختلافات الدينية والطائفية. لذلك لا يمكن للمراقب أن يتوقع اية انفجار لأعمال عنف أو نزاعات بين المسلمين والأقباط في السودان.

السوداني ٢/٧/٢٠١٢

(٣)

سيدات أفريقيا الأُوَلْ

يبدو أن ترجمتنا العربية غير دقيقة للمثل الذي يقول: "وراء كل رجل عظيم إمرأة"؛ فالمثل باللغة الإنجليزية يقول: "وراء كل رجل ناجح إمرأة" **(behind every successful man there is a woman)** فالعظمة لله. وإذا كان ذلك كذلك فما هو تأثير السيدات الأول في أفريقيا على أزواجهن الرؤساء؟

هذا السؤال طرحته مجلة (نيو أفريكان) التي تصدر في لندن (كنتُ مراسل لها في عام ١٩٩٠) وجعلت من السؤال موضوع الغلاف لعددها الصادر في يوليو ٢٠١١ **(woman power)** (وقد اشتريته في نيروبي ولم أجد وقتاً لقراءته إلا مؤخراً في رحلة الاستشفاء بالأردن). وقد شمل موضوع الغلاف عدة تقارير ومقالات تناولت هذا الموضوع من جوانب مختلفة.

وكان محور الموضوع هو البحث عما إذا كان للمرأة (السيدة الأولى) في أفريقيا تأثير ونفوذ على زوجها (الرئيس) أم لا؟ وركزت المجلة على أن الرجل يعيش في وهَم كبير **(illusion)** بأنه قوي وأن المرأة ضعيفة. سعت المجلة لإثبات أن المرأة هي الأقوى، ويكمن سـر قوتها في الجنس (سكس)!

وترى المجلة أنه على الرغم من زعم الرجل أنه هو الجنس الأقوى (stronger sex) لكن في واقع الأمر أن الرجال تحت رحمة الجنس الأضعف. وقالت إن الرجال ظلوا عبر آلاف السنين يخدعون أنفسهم بأنهم الأقوى باعتبار القوة الجسدية أو العضلية. وقد ضربت المجلة أقرب مثال لذلك على مستوى العالم وهو فضيحة دومنيك استراوس خان (٦٢ عاما) أقوى مدير يمر على صندوق النقد الدولي حيث أطاحت به شابة عمرها (٣٢عاما) من غينيا كوناكري في فضيحة جنسية كبيرة مما أدى إلى استقالته. وقد أكد هذا الحدث قوة المرأة (أو ضعف الرجل أمام الأنثى) مهما كان مركزه أو موقعه (يعني لا يوجد ضمان لكبح هذه الشهوة عند الرجل والوقوع في فتنة الحسناوات إلا الوازع الأخلاقي والديني).

وأشارت المجلة إلى أن الكاتب الأفريقي/الأمريكي جيمس بالدوين قال أن هناك اعتقاد سائد في بريطانيا أن الرجال يفكرون في الجنس كل (دقيقتين) – أي ٣٠ مرة كل ساعة، ٧٢٠ مرة كل ٢٤ ساعة (يوم)! وإذا ضربت ذلك في ٧ أيام سوف تحصل على ٥,٠٤٠ مرة والتي تصل إلى ٦٠,٤٨٠ مرة في السنة!

ويقول التقرير الرئيسي في ذلك العدد من المجلة إن السؤال المهم هنا: "ماذا يفعل الرجال إذا لم يجدوا الجنس؟" قال بالدوين: إنهم لا يفكرون في أي شئ آخر nothing elseوإذا أصبح الرجل رئيس دولة أو مدير لصندوق النقد الدولي ما هو أثر الجنس على عقله؟ وعلى أدائه في العمل؟ وعلى الدولة أو المنظمة التي يديرها؟ ما حدث لمدير صندوق النقد الدولي يؤكد تفوق قوة المرأة (من خلال تأثير الجنس طبعاً).

إزدان غلاف المجلة بصور ملونة لأبرز سيدات أفريقيا الأول وكذلك في الصفحات الداخلية حيث عرضت صور ملونة كبيرة لرئيس جنوب أفريقيا وزوجاته الثلاث، والرئيس الزمبابوي روبرت موجابي وزوجته (جريسGrace)، ورئيس بوركينا فاسو بليس كومباور وزوجته شانتال. وكذلك رؤساء عدة دول أفريقية مثل الرئيس الغامبي (يحي جامع) وزوجته زينب، ورئيس ملاوي بينجـو موثاريكا وزوجته، والرئيس

السنغالي وزوجته. وصورة أخرى كبيرة بأسمائهن تجمع سيدات أفريقيا الأول لدول الجابون وموريتانيا والسنغال والكونغو برازفيل وبنين والكمرون ومالي والنيجر وأفريقيا الوسطى وبوركينا فاسو. ثم مصاحبة لتقارير أخرى صور للرئيس اليوغندي موسفييني وزوجته (جانيت) والرئيس الكيني كيباكي وزوجته لوسي، ورئيس الكمرون بول بيا وزوجته ورئيس بنين وزوجته. وصور أخرى بتعليقاتها مصاحبة لتقرير آخر لزوجات دول كل من ليسوتو وسوازيلاند وأنجولا وسيراليون وجزر الرأس الأخضر وناميبيا ونيجيريا...

وقد استعرضت المجلة كثير من الأمثلة التي تؤكد تأثير السيدات الأول على رؤساء الدول الأفريقية وتدخُّل كثير منهن في صناعة السياسة وفي اتخاذ قرارات كبيرة تخص الدولة والشأن العام. كما أشارت إلى أنشطة كثيرة لبعضهن في المجال الاقتصادي والاجتماعي خاصة الأعمال الخيرية مثل مساعدة الأيتام والأرامل والفقراء. كما استعرضت تغلغل بعضهن في مجتمعاتهن من خلال هذه الأنشطة والمنظمات المحلية وتأثير بعضهن في الانتخابات والسياسة العامة للدولة.

ومن الأمثلة التي ذكرتها المجلة في هذا الصدد قالت أنه في دولة في غرب أفريقيا أن السيدة الأولى تتدخل في تعيين وإقالة الوزراء والمسؤولين الذين لا يعيرونها اهتماماً، ووصفت المجلة هذه السيدة الأولى بأنها الرئيس المشارك غير الرسمي **unofficial co-president**. كما أعطت مثال آخر في شمال أفريقيا حيث أن شراهة السيدة الأولى في تونس وأسرتها أطاحت بالرئيس بن علي وفجّـرت ثورات الربيـع العربي.

سعت المجلة من خلال موضوع الغلاف أن تؤكد قدرة وتأثير المرأة على الرجل (من خلال الجنس) مهما كان مركزه وموقعه وشخصيته حيث تستطيع أن تفرض نفوذها عليه. وأشارت إلى صحة مقولات الفلاسفة والكتاب في هذا السياق. وهناك ما يشبه ما نقوله في السودان (لابساهو خاتم): **she is able to wrap a man around her fingers** . ومن تلك المقولات أن المرأة تستطيع (من خلال الحب) أن تجعل الرجل

كسيح وأليف: **lame and tame** حيث ترى أن الرجل يملك قوة (خشنة) كبيرة ولكن المرأة تملك قوة ناعمة **soft power** هي في الواقع أكثر تأثيراً من قوة الرجل!

وقالت إن المرأة في أفريقيا – عبر التاريخ – ظلت قابعة على هامش الأحداث لكن ظهر في العصر الحديث جيل جديد من السيدات الأُول أكثر فاعلية وقدرة على التأثير على أزواجهن الرؤسـاء.

الثلاثاء/ ١٩/ ٢/ ٢٠١٣

(٤)

عولمة ابن بطـوطة ورحلة الإسلام[4]

في صيف عام ٢٠١١ وفي أثناء توقف حركة المرور في إحدى تقاطعات مدينة نيروبي لمحتُ أحد الباعة يحمل المجلة وفي غلافها كلمة (الإسلام) كبيرة. فاشتريتُها. فوجدتُ أن العدد عدد خاص بالرّحّـالة ابن بطوطة: **Travels through ISLAM** حيث جاء الخط الأصغر في الغلاف في سطرين يقول: (أكتشاف عالم التغير والتحدي على وقع أقدام المستكشف ابن بطوطة في القرن الرابع عشر الميلادي).

---

[4] تقول الموسوعة الحرة (يوكيبيديا) أنه: "محمد بن عبد الله اللواتى ابن بطوطه (طنجة ، المغرب ، 1304 - 1378)، رحاله مغربى اتولد فى طنجه ، قضى ٢٨ سنه فى السفر و الرحلات. رحلته الاولى كانت للحج عن طريق شمال افريقيا و مصر.و صل مصر وهى فى قمة حضارتها و تقدمها الثقافى فى عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون (1341 - 1285) فإنبهر بيها و باللى شافه فيها و وصفها بقوله : " وهى أم البلاد، و قرارة فرعون ذى الأوتاد ، ذات الأقاليم العريضة و البلاد العريضة، المتناهية فى كثرة العمارة ، المتناهية بالحسن و النضارة .. قهرت قاهرتها الأمم، و تمكنت ملوكها نواصي العرب و العجم" .

زار الشام سنة ١٣٢٥ و بعدها بلاد فارس و بلاد العرب و شرق افريقيا و آسيا الصغرى و القرم و حوض الفولجا الأدنى. دخل قسطنطينية. و من هناك راح على خوارزم و بخارى و تركستان و افغانستان و الهند ، و اشتغل فى دلهى ثمان سنين. ثم تابع في أسفاره للصين و زار جزر المالاديف التي كانت اياميها اسمها "جزر المهل" و جزر فى اندونيسيا ثم رجع لطنجة سنة ١٣٤٧.

عمل رحلتين أخريين واحدة للأندلس سنة ١٣٥٠ و واحدة للسودان الغربي سنة ١٣٥٢. و بعدها رجع لفاس سنة ١٣٥٤ و هناك ملى كتابه المشهور " تحفة النظار و غرائب الأمصار " على كاتب البلاط المرينى. نال الكتاب شهره كبيرة و تُـرجم للغات كثيرة."

اهتمت المجلة كثيراً بالموضوع لدرجة أن رئيس تحريرها كتب افتتاحية العدد (٢٠١١/٨/٨) عن هذه الظاهرة التاريخية الفريدة في تاريخ الإسلام الأوسط **medieval Islam** التي تمثلت في الرحالة محمد ابن بطوطة المغربي الجنسية المولود في عام ١٣٠٤. وفي صيف عام ١٣٢٥ غادر ابن بطوطة (وعمره ٢١ عام) منزله ببلدة طنجة في رحلة امتدت إلى قرابة الثلاثين عاما زار فيها عدة مناطق من الصحراء حتى ساحل الصين.

وتقول افتتاحية المجلة إن ابن بطوطة أينما حـلَّ (في دار الإسلام) وجد شيئاً واحداً وثابتاً وهو ثقافة إسلامية مشتركة وإيمان واحد بالإسلام، وهو سـر ربط المجتمع الإسلامي في كل العالم – قبل أن يفكّـر العالم في مفردة "العولمة **globalization**". وقالت المجلة إنه (في ظل ثورات الربيع العربي والحراك الذي بدأ يجتاح المنطقة الإسلامية رأينا إعادة اكتشاف ابن بطوطة في هذا العدد). وقد انتشر مراسلو المجلة لدراسة تلك المناطق التي مـرّ بها أو استقر بها ابن بطوطة قبل سبعمائة عام للمقارنة ولاكتشاف درجة التغيير، فجاءت التقارير من شمال أفريقيا وحتى الصين وشملت التغطية نهوض الإسلام السياسي المعتدل **moderate political Islam**.

خرج الباحث في القانون من بلدته المغربية في رحلة الحج إلى مكة قائلاً: "لقد قررتُ ترك أحبابي وأهلي، نساء ورجال، لأحلّق مثل الطيور التي تغادر عشها". فذهب في رحلة (عالمية) بلغت أكثر من ١٠٠,٠٠٠ كيلومتر بالحمير والجمال والمركب وسيراً على الأقدام أحياناً! حيث زار كل أرجاء العالم الإسلامي وما وراءه بحثاً عن المعرفة والخبرة. وأخذته تلك الرحلة إلى الصين تطبيقاً لقول رسولنا الكريم (أبحثوا عن العلم ولو في الصين). لكن في معظم مسار رحلته التزم ابن بطوطة بحدود (دار الإسلام) **the abode of Islam** وهي ذلك الجزء من العالم الذي ساد فيه الإسلام وحكمت فيه شريعته.

لكن في رأي ابن بطوطة أن دار الإسلام يتخطى مفهومها الحدود الجغرافية لتشمل المثال والتطلعات والوعي المشترك لجماعة كونية global collection من الأفراد الذين تجمَّـع عقلهم وقلبهم على عقيدة واحدة وإيمان واحد ومجتمع إلهي واحد موحدunified divine community – أي أمـة. ويشكل الحج في مكة تظاهرة تؤكد هذا الرباط الذي يعبر عن هوية واحدة.

وأشار المؤرخ الأمريكي المعاصر (روس دون) Ross Dunn إلى أن: "ابن بطوطة جزء من نخبة متعلمة ومتجولة عالمية التفكير " Ibn Battuta was a member of the literate, mobile, world-minded elite. واعتبر نفسه "مواطن" ليس في المغرب لكن في دار الإسلام التي يُخلِص إلى قيمها الأخلاقية والاجتماعية العالمية التي يتجاوز الانتماء إليها أي انتماء آخر".

من المغرب تحرك إلى مكة (أكتوبر ١٣٢٦)، ثم إلى استنابول (١٣٣٠) ثم إلى نيودلهي (الهند) ١٣٣٤، ثم مكث ٩ أشهر في جزر المالديف (آسيا) ثم جزيرة سيلان (حيث زار المكان الذي يعتقد المسلمون أن آدم نزل فيه عندما طُـرِد من الجنة)، ثم ذهب إلى الصين، ثم أليبو (آسيا الوسطى) ١٣٤٨، ثم إلى مكة مرة أخرى. وفي تلك الأيام كان هناك وباء (طاعون) ضرب أوربا وأجزاء أخرى من العالم حصد أكثر من ٧٥ مليون شخص بما فيهم والدة ابن بطوطة، ثم عاد أخيراً إلى فاس (المغرب) في عام ١٣٥٤.

في ترحاله لاحظ ابن بطوطة التنوع والاختلاف في العادات والتقاليد ومظاهر الحياة في مختلف أنحاء الأقاليم الإسلامية التي زارها.. ففي تركيا أخذته الدهشة من سلوك النساء حيث تهيمن المرأة على زوجها. وفي المالديف صدمته العادات وما ترتديه النساء. وعبر آسيا الصغرى أصابته الصدمة من ممارسات المغول.

تقول المجلة ما كان من تنوع في العالم الإسلامي في عصر ابن بطوطة ينطبق على العالم الإسلامي اليوم بل زاد وتعقد هذا الاختلاف والتنوع في العادات والتقاليد والممارسات وسط الواحد بليون وستمائة مليون مسلم. كما أن موجات الهجرة وتدفق

الناس عبر الحدود في العصر الحديث أدت إلى تمدد دراماتيكي لأمة الإسلام في كل أرجاء المعمورة (اعتراف جميل من مجلة أمريكية). وقالت المجلة إن هذه الظاهرة نسميها اليوم (عولمة): "الكثافة في العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية عبر الحدود" كما عـرّفها عالما الفلسفة السياسية الهولنديين: هانس-هنريك هولم وجورج سورنسن.

وقالت المجلة إن إمبراطورية المغول في آسيا الوسطى وروسيا والصين (أكبر امبراطورية في التاريخ) دفعت بعملية العولمة حيث ساعدت على تدفق الناس والسلع لمسافات بعيدة ومع توسع طرق التجارة زاد التفاعل الثقافي من خلال التجار والعلماء والمتصوفة والحجيج – كان ابن بطوطة أحد عناصر هذه العملية..

كان ذلك هو العصر الذهبي للإسلام كما وصفه المؤرخ مارشال هودجسون الذي لاحظ أن الإسلام تفوق على مجتمعات القرون الوسطى من خلال تأسيس نظام عالمي مشترك **common world order** بالمعايير الاجتماعية والثقافية. وقد لاحظ المؤرخون الغربيون أنه في القرون التالية لعصر ابن بطوطة بدأت تتراجع الحضارة الإسلامية (حضارة القرون الوسطى) التي سادت العالم في مجال العلوم والتجارة والرياضيات والعمارة، حيث سادت بعد ذلك قرون الانحطاط والجمود والتراجع **stagnation and decline** فسادت العالم الإسلامي الحركة الاستعمارية والامبريالية الغربية والفساد والحروب الأهلية والتطرف والإرهاب.. لكن، مرة أخرى، منذ القرن الماضي اعتبر الكثير من المسلمين أنفسهم بأنهم أعضاء في مجتمع عالمي أكثر من كونهم مواطنين في دول قُطُـرية.

ثم تستدرك المجلة أن هنالك صحوة إسلامية جديدة بدأت تنداح في العالم اليوم، فهناك جيل مسلم جديد أدرك بوعي عالمية الإسلام وبأمة الإسلام التي تربط المسلمين برباط إيماني روحي قوي في كل أرجاء الدنيا وهو شعور، بل هوية تتجاوز الحدود الجغرافية – إنها دار الإسلام في سياق عولمة جديدة.

السوداني: الخرطوم: ٢٦/ ٢/ ٢٠١٣

(٥)

أردوغـــان .. مجنـــون تـركيـا

طلبتُ من باحث سوداني، مكث في تركيا ست سنوات للدراسات العليا، أن يصف لي تركيا بإختصار شديد. فقال لي: "تركيا عبارة عن مجتمع مسلم، يسيطر عيله اليهـود وتحكمه العلمانية". كان ذلك قبل (١٣) عاما تقريباً عندما كانت تركيا تشهد صراعاً عنيفا بين العلمانية والإسلام. وهو صراع قديم متجدد منذ إلغاء أتاتورك للخلافة الإسلامية في تركيا في عام ١٩٢٤ وبداية مشروع العلمنة والتتريك. وكان رئيس الوزراء في النصف الثاني من تسعينات القرن العشرين البروفيسر المهندس نجم الدين أربكان – رئيس حزب الرفاه الإسلامي الذي فاز في انتخابات ديمقراطية في عام ١٩٩٦. فتآمر عيله التيار العلماني الذي كان يسنده القضاء ويستقوى بالجيش ويدعمه الغرب. فأطاح التيار العلماني بأربكان.

يبدو أن رجب طيب أردوغان، رئيس الوزراء التركي الحالي، قد استفاد من تجربة أربكان في المواجهة المباشرة مع العلمانيين في تركيا، تلك المواجهة التي راح ضحيتها أربكان وحزبه. وكان ضحيتها أردوغان نفسه حيث تعرض للإعتقال والحرمان من ممارسة النشاط السياسي لخمس سنوات.

استفاد أردوغان من التجربة وقاد التيار الإسلامي تحت اسم جديد ليست فيه كلمة إسلام أو إسلامي هو "حزب العدالة والتنمية" (فقه الضرورة – وفق المرحلة). وفاز في الانتخابات (عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ والانتخابات البرلمانية لهذا العام ٢٠١١).

وإذا عدنا للوراء قليلاً لتاريخ رجب طيب أردوغان نجد أنه عندما ظهر في النصف الأول من القرن العشرين وتولى بلدية استانبول وجد هذه المدينة تعاني من تلوث البيئة ومشكلة المياه. وفي خلال عامين فقط تمكّن من وضع حل جذري لهاتين المشكلتين، ونهض بهذه المدينة التي تُعتبر واحدة من بين أجمل المدن الكبرى في العالم.

واستانبول – على الرغم من أنها ليست العاصمة – لكن الآن عدد سكانها حوالي (١٥) مليون نسمة، أي ثلاث أضعاف سكان أنقرة العاصمة السياسية. فاستانبول هي «قلب» تركيا وعاصمة تاريخها كله، فهي كانت عاصمة الدولة العثمانية (١٢٩٩- ١٩٢٢)، وقبل ذلك كانت بتسميتها الأولى (القسطنطينية) عاصمة الامبراطورية البيزنطية. وهي حاليا عاصمة الاقتصاد والاعلام والسينما والفن والموسيقي والعمارة. والأتراك مختالون بها وهي مدينة مختالة بنفسها، وبموقعها الاستراتيجي النادر فهي تضع قدما في آسيا وقدما في أوروبا، ويقسمها مضيق البوسفور الذي يفصل البحر الأسود عن بحر مرمرة، وبالتالي أينما وليت وجهك ترى البحر في كل مكان. وتمر الدراما التركية بفترة غير مسبوقة من الإزدهار خصوصا لدى المشاهدين العرب بعد عرض بعض المسلسلات التركية في العالم العربي مثل "مسلسل نور" ومسلسل "سنوات الضياع" و "لحظة وداع" و "دموع الورد" و "أكليل الورد"، و "الشتاء" و "تمضي الأيام" و "الغريب" وقصة شتاء" و" قلب شجاع" و"العشق الممنوع، أو "الحب المستحيل" و "وادي الذئاب" وكلها حققت نجاحات غير مسبوقة وجذبت المشاهد العربي الذي كان أسيرا للأعمال المصرية.!

إذن كان أردوغان معروفا للمواطن التركي – معروفا بأنه رجل عمل وانجازات ورجل المهام الصعبة.

وفي هذا السياق وصلتني رسالة في بريدي الالكتروني من الصديق الدكتور/ عبد الغني عماد الباحث بمركز دراسات الوحدة العربية (بيروت) والذي يشرف على مشروع فكري/ بحثي كبير في شكل موسوعة تناهز الألفي صفحة عن "الحركات الإسلامية في العالم". مضمون رسالته أن أحد معارفه (د/ مصطفى حميد أوغلو) كتب مقالاً وصف فيه رئيس الوزراء التركي، أردوغان، بالجنون. لكنه قال أنه جنون من نوع خاص.

كتب أوغلو قائلاً:

"بالأمس أعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان عن جنونه .. ولكنه جنون يختلف عن جنون الحكام العرب... هذا الجنون ليس باعتبار شعبه الذي ينادي بمزيد من الديمقراطية بخونة ومتآمرين ينفذون أجندة أجنبية ويستحقون الموت والمطاردة في كل بيت ودار وزنقة.... وليس بمحاصرة الناس العزل والنساء والأطفال وقتل المتظاهرين... وليس بقطع الكهرباء والماء عن المدن ومنع حليب الأطفال الرضع ومنع الغذاء والدواء عن المرضى والمحتاجين...

جنون أردوغان .... يختلف عن هذا الجنون كلياً....

لقد قاد تركيا منذ ثمان سنوات – فقط لا غير- عندما فاز حزبه بثقة الشعب التركي وتأييده ومنحه الحكم عن طريق صناديق الانتخابات الحرة وليس عن طريق الانقلاب أو التوريث أو التزوير لنتائج الانتخابات وإرادة الناخبين.

الانجازات والتحولات على مسيرة حقوق الإنسان والديمقراطية التي حدثت بتركيا تحت ظل حكم العدالة والتنمية بقيادة أردوغان هي كثيرة ولا يتسع المقام لسردها، وكل من يَزُور تركيا يرى الفرق الشاسع بين تركيا ٢٠١١ عن تركيا ٢٠٠٢حينما صعد العدالة والتنمية للحكم، ورغم كل العوائق والمحاولات لتعطيل إصلاحات الحكومة من قبل الجيش والجهات المتنفّذه التي كانت تتحكم بمفاصل الحكم، استطاع أردوغان رفع الدخل القومي للفرد التركي من ٢٢٠٠ دولار إلى عشرة آلاف دولار والهدف الحالي خمسة عشر ألف دولار بعد عامين. وأصبح يزور مدينة اسطنبول لوحدها عشرة ملايين بين زائر وسائح بالعام الواحد.....أردوغان الذي يعلن ليلاً نهاراً أن حق الحكم والسيادة والسلطة بدون أي قيد وشرط هي للشعب وحده وليس لأي قوة غيره...ويعلن صباحاً مساءاً في كل خطاب له أمام الجماهير أنه هو وحزبه وحكومته خدم لهذا الشعب وليسوا

أسياداً عليه وأن المواطن والناخب هو صاحب القرار الأول والأخير ، يختار من يشاء لتولي الأمانة وإدارة البلاد لتحقيق ما يريده المواطن نحو التقدم والازدهار .

بالأمس فاجأ أردوغان تركيا وكل العالم بمشروعه الجنوني بفتح ممر ومضيق بحري جديد يوازي مضيق البوسفور الحالي بقناة اسمها قناة اسطنبول طولها ٥٠كم تقريباً وعرضها ١٥٠م لوصل مياه البحر الأسود ببحر مرمره ...هذا المشروع الجنوني الذي سيكلف عشرة مليار دولار سيقيم مدينة جديدة يزيد سكانها عن مليون نسمة وسيؤمن مئات الآلاف من فرص العمل و سيحرك الاقتصاد التركي لعشرات السنين بل ويغير المعالم الجغرافية في اسطنبول الأوربية التي سيحولها إلى جزيرة بحرية ....بجانب هذا المشروع الجنوني سيقام أكبر مطار جديد ليصبح عدد المطارات ثلاثة من أكبر المطارات العالمية في مدينة اسطنبول لوحدها.

وأنا استمع لأردوغان وهو يعرض مشروعه الجنوني ذهب بي الخيال لدولنا العربية وما تعيشه شعوبها من تهميش وإذلال وحصار وتجويع وتكذيب وتدمير وسرقة للقمة عيشها ومستقبل أولادها بل وحتى حرمانها من حق العيش والحياة .....

فهل عرف الحكام العرب ومن يدور في فلكهم من أبواق إعلام وكتاب وصحفيين مدافعين عن النظام: لماذا تنتفض هذه الشعوب.....؟؟

وهل يأتي يوم يصاب حكامنا بجنون مثل جنون أردوغان؟؟؟ جنون أردوغان ....وجنون الحكام العرب.."

هذا النموذج التركي ومعه النموذج الماليزي كنماذج إسلامية ناجحة للتعايش مع العصر والتساكن مع العلمانية (في أوربا) وصهر الهويات والقوميات في بوتقة واحدة (ماليزيا) وبين التجربتين استقرار ونهضة. أهدي التجربتين لنظمنا الحاكمة في العالم العربي والإسلامي والسودان على وجه الخصوص.

السوداني ٢٧/ ٦/ ٢٠١١

(٧)

مَن نحنُ؟ وماذا نريد أن نكون؟ وكيف؟

الأسئلة أعلاه هي أسئلة استراتيجية – وقد تم الاتفاق عليها حديثا على أنها جزء من المنهج السليم للتخطيط الاستراتيجي. وهي من موضوعات الساعة ولكنها لم تجد حظها الكافي في وسائل الإعلام. وهي أسئلة محورية انطلقت منها الخطة الخمسية الأولى وتنطلق منها حالياً الخطة الخمسية الثانية (٢٠١٢ – ٢٠١٦)، وتمثل إحدى الهموم التي يقف على رأس المهتمين بها الأخ نائب رئيس الجمهورية الأستاذ علي عثمان محمد طه ونفر من الخبراء والعلماء تحت قيادة المايسترو د. تاج السر محجوب، الأمين العام للتخطيط الاستراتيجي، وهُم جميعا يعملون على محاولة ترجمة هذا الهم إلى عمل لتغيير واقع السودان. والتغيير أصبح عِلماً والتخطيط الاستراتيجي هو في قمة هذا العلم المعاصر.

هذا التغيير الاستراتيجي يعتمد على مدخلات كثيرة أهمها الفكر الاستراتيجي الذي ينطلق منه تحليل استراتيجي – بمعنى القدرة على قراءة وتشخيص البيئة الداخلية والخارجية بالدقة المطلوبة، ومن ذلك تتم صياغة الرؤية والرسالة ويتم تحديد التحديات ووضع الأهداف الاستراتيجية. لكن كل ذلك يتم على المستوى النظري. ولكي يتحول إلى واقع ويكون قابلاً للتطبيق يجب أن يكون مسنوداً بسياسات وتشريعات، وأن يتم تنزيله لمشروعات وبرامج عمل تفصيلية في كل المستويات – من المركز حتى المحليات.

الأخ د. تاج السر دائما يطرح هذه الأسئلة (الاستراتيجية): مَـن نحن؟ وماذا نود أن نكون؟ وكيف نصل إلى ذلك؟

أقول للأخ تاج السر: إن إجابتي عن هذه الأسئلة هي:

مـن نحن؟ نحن شعب كسـلان!.

وماذا نود أن نكون؟ نود أن نكون شعب نشِـط.

كـيف؟ بتغيير سلوكنا (عن طريق التربية).

بعض الطلبة العرب الذين أشرف على بحوثهم في الماجستير والدكتوراة يرسلون لي في بريدي بعض النكات التي يقولها العرب عن خمول السودانيين. فمثلاً نكتة تقول: 'أن السودانيين لدرجة كسلهم العالية عندهم مدينة اسمها (كسلا)'. وأن سودانيا كان يجلس على شاطئ النهر وابنه يسبح وكاد يغرق فرفع يده لوالده لينقذه، فقال له والده: 'روح تمـوت شهيد'!

نحن لا نلوم العرب على هذه السخرية فقد رسمنا هذه الصورة الذهنية بسلوكنا في الواقع.

كنتُ في العام الماضي أحد المتحدثين في ندوة نظمها أحد مراكز البحوث في الخرطوم عن فشل في إدارة التنوع في السودان. وقد استهليتُ حديثي بالإشارة إلى تقرير عن الدول الفاشلة في العالم الصادر عن مركز بحوث في الولايات المتحدة بالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية (فورين بولسي) حيث صنف التقرير السودان واحد من أسوأ ثلاثة دول ضمن أفشل ستين دولة في العالم وفق إثني عشر معياراً – من بينها الديمقراطية وحقوق الانسان والحكم الراشد والشفافية والفساد والمظالم الجماعية...

تصدى لحديثي أحد الأساتذة (بروفيسر) من المتحدثين معي في المنصة معلقا بانفعال قائلاً: أن السودان ليس دولة فاشلة، وأن الشعب السوداني أعظم شعب في العالم وهو شعب بطل و..و.. ثم استنكر بشدة اعتمادي على تقارير الغرب في تقييمنا – لماذا نعتمد تقاريرهم وهي غير محايدة؟

كان ردي له بأن هذه التقارير يتم إعدادها بصورة علمية وموضوعية ومدعومة بالأرقام والاحصائيات الدقيقة، بل أن معظمها يتم أخذه من الجهات الرسمية في الدولة.

ثم أننا ليس شعب بطل أو ناجح والدليل على ذلك مؤشرات كثيرة بادية للعيان: منها أننا شعب كسول وخامل، لا يحترم الوقت وغير منضبط في العمل، ودرجة الوطنية عنده ضعيفة جداً. نعاني من الأنانية والحسد ونحارب النجاح والناجحين ونتصارع من أجل المناصب، ونحيك الدسائس والمكائد لكل مخلص ووطني وناجح حتى ظهرت وطغت عندنا مصطلحات سيئة من شاكلة (الحفر، ونحفر ليهو، وتكسير الثلج..).

ثم أن الاستعمار البريطاني وضعنا على أعتاب الحضارة والتنمية وترك لنا بنية تحتية للانطلاق من خلال مشروعات كبيرة وعظيمة لكننا ليس فقط لم نحافظ عليها بل دمّـرناها. ومن أمثلة ذلك أن الاستعمار البريطاني ترك لنا خدمة مدنية حديثة وهي مثال للمؤسسية والانضباط والجهاز البيروقرطي الفاعل؛ وترك لنا مشروع الجزيرة والسكة حديد وجامعة الخرطوم والإدارة الأهلية. أين هي تلك المشروعات والمؤسسات؟!

يكفي ما وصل إليه الحال في مشروع الجزيرة – وقد كتب البوني كثيرا يرثي حاله. ويكفي ما حدث للخدمة المدنية – وحالها يغني عن السؤال. وكذلك السكة حديد التي أصبحت من تراث وذكريات الماضي. أما جامعة الخرطوم بعد التعريب وثورة التعليم العالي و(فركشة) الداخليات فقد تدهورت وأصابها ما أصاب المؤسسات الأخرى ويكفي النظر إلى ترتيبها اليوم في قائمة الجامعات على مستوى العالم.

أما الإدارة الأهلية فما أصابها من تدخل الحكومة في عهد النميري وتسييسها في عهدنا الحالي ترك اختراقها فراغا كبيرا أدى إلى اندلاع مشكلة دارفور ونهاية التعايش السلمي في أبيي وجبال النوبة وصراعات قبلية في مناطق كثيرة في السودان وما تبع ذلك من اضطراب وعدم استقرار ما زلنا نعيشه اليوم وربما يؤثر على مستقبل – ما تبقى من – السودان.

أقول للأخ د. تاج السر أن هذه العلل (على مستوى النخبة والجماهير) هي التي تشكل التحدي الحقيقي للاستراتيجية. هذا يستدعي التركيز على التربية وتغيير ثقافتنا وأنماط سلوكنا (مثل الحقة والحسد واللامبالاة والجهوية والعنصرية...) إضافة إلى ضعف

الهمة وغياب الإرادة وعدم الانفعال الكافي بالمشروعات الوطنية.. هذا يعني أن (السياج القيمي) الذي تتحدث عنه ديباجة الاستراتيجية فيه مربط الفرس – وتطبيقه يجب أن يمثل أكبر التحديات، ويجب التركيز عليه وتفعيله ليقود الاستراتيجية في الواقع.

السوداني: ٢٥/ ٧/ ٢٠١١



هــذا الكتاب:

يحـوي هذا الكتاب أكثـر من ٥٠ مقالاً تنبّـأ بعضُها بأزمات ونبّـه لهـا الحكومة السـودانية قبـل حدوثهـا مثل أزمة دارفـور (٢٠٠٣) وانـدلاع التمـرد والحـرب في جنـوب كردفان ٢٠١١) وغيرهـا. بالإضافة إلى المقالات التـي تناولت القضايا السياسـية يضم الكتاب مقالات في المجـالات الاجتماعية المختلفـة بمـا فيها بعض القضايا الاجتماعية الحساسـة مثل العلاقات الزوجية والخفاض الفرعوني وتعدد الزوجات..

استفاد الكاتب من خلفيته الأكاديمية والعملية حيث كان صحفياً ثم تحول إلى أستاذ جامعي فـي العلـوم السياسـية، وجمع بين الإعـلام والعلوم السياسـية من حيث الدراسـة والتدريس والممارسة والتأليف.

عبده مختار موسـى: دكتوراة علوم سياسـية ٢٠٠٥، ماجسـتير علوم سياسية، ودبلوم عالي في الإعلام،وبكالوريوس اقتصاد وعلوم سياسية - (جميعها من جامعة الخرطوم). حصل على درجة (بروفيسـر) في العلوم السياسية(٢٠١٣). رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة امدرمان الإسلامية (٢٠٠٥ - ٢٠٠٨). مديـر دائرة البحـوث والدراسـات بمركز السـودان للبحوث والدراسـات الاستراتيجية (٢٠٠٦ - ٢٠٠٨). خبير (مُحكّم) في مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت.

عمل رئيس تحرير لجريدة كردفان الاسبوعية، وصحيفة ذا سيتزن اليومية وسوداناو الشهرية.

لـه (٤٠) بحثـاً منشـوراً في دوريـات علمية محكمـة باللغتين العربيـة والانجليزيـة في داخل السودان وخارجه.

لـه (٨) كتب منهـا: رؤية تأصيلية للإعلام في عصر العولمـة (٢٠٠٤)؛ رؤية تأصيلية للثقافة في عصـر العولمـة (٢٠٠٥)؛ مسـألة الجنوب ومهـددات الوحدة في السـودان: مركز دراسـات الوحدة العربية/ بيروت (٢٠٠٩) ؛ دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى: مركز الجزيرة للدراسات/ الدوحـة (٢٠٠٩)؛ والمنهـج المتكامل في الترجمـة الصحفية: دار الجنـان/الأردن (٢٠١٢). قـدّم أوراقاً بحثية في مؤتمرات دولية في أمريكا وماليزيا وجنوب أفريقيا وبعض الدول العربية.

أشرف علـى العشرات من رسائل الماجستير والدكتوراة.



عمان - العبدلي - مركز جوهرة القدس التجاري
تلفاكس: ٩١ ٤٦٥٩٨٩١ ٦ ٠٠٩٦٢ - خلوي: ٩٥٧٤٧٤٦٠ ٧ ٠٠٩٦٢ - ٩٦٢٩٥٤٥٧ ٧ ٠٠٩٦٢
ص.ب ٩٢٧٤٨٦ عمان ١١١٩٠ الأردن
E-mail: dar_jenan@yahoo.com

